الأمم المتحدة

A/61/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٨

الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا**

تقرير الأمين العام (A/61/173)

تقرير اجتماع الخبراء التحضيري للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/61/323)

مشروع قرار (A/61/L.2)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جوما نغاسونغوا، وزير التخطيط والاقتصاد والتمكين في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد نغاسونغوا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم وسائر أعضاء المكتب بانتخابكم عن استحقاق لقيادة مداولات هذا الاجتماع البالغ الأهمية. وأثني أيضا على الأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/61/173. وأود أن أضم بياني هذا إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية بنن، السيد توماس ياييي بوني، والبيان الذي أدلى به وزير جمهورية جنوب أفريقيا، اللذان كانا يتكلمان باسم أقل البلدان نموا ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

عند نهاية اجتماعنا سنعتمد إعلاننا وزاريا نعيد الالتزام فيه، في جملة أمور، بمسؤوليتنا المشتركة ونعيد التأكيد على تلك المسؤولية عن انتشال الملايين من البشر المكروبين من وهدة الفقر في أقل البلدان نموا عن طريق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بروكسل. وقد أحرز بعض التقدم، ولكن لا يزال أمامنا شوط طويل إذا أردنا أن نحقق تحقيقا كاملا الأهداف الواردة في برنامج العمل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52563 (A)

وقد بلغنا الآن منتصف المدة في تنفيذ البرنامج، ولكننا في الواقع بعيدون جدا عن تحقيق نصف الالتزامات والأهداف الواردة في البرنامج. وذلك في حد ذاته تحد ملح يواجهنا جميعا نحن الموقعين على برنامج عمل بروكسل في سنة ٢٠٠١ لإعادة تقييم وجوه نقصنا الفردي والجماعي ولتكثيف جهودنا لتحقيق الأهداف في الفترة المتبقية.

واجتماع اليوم تتويج للعملية التحضيرية المكثفة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ونتائج هذه الاجتماعات التحضيرية كشفت عن أن بعض أقل البلدان نموا يحقق التقدم ولكن الأغلبية لا تزال متخلفة. وتتمثل إحدى نتائج الاجتماعات التحضيرية في استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج بروكسل، التي اعتمدها في بنن وزراء أقل البلدان نموا. وأشارت استراتيجية كوتونو في خطوط عامة إلى التقدم المحرز ولكنها، وذلك الأهم، حددت هوية الفجوات وقدمت توصيات للتحرك قدما. ووفد بلدي على ثقة بأن تلك التوصيات سيحملها الشركاء في تنمية أقل البلدان نموا محمل الجد في السنوات الخمس المتبقية لتحقيق أهداف البرنامج بحلول ٢٠١٠.

وأعادت الاجتماعات التحضيرية التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية أقل البلدان نموا تقع على عاتق شعوبها وحكوماتها. والتزامات شعوب وحكومات أقل البلدان نموا بمبدأ المسؤولية الرئيسية والملكية تنعكس في جهودها للقيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية. ولم تكن هناك أبدا فترة قامت فيها أقل البلدان نموا بإدخال وتنفيذ كثير من الإصلاحات الناجحة كفترة السنوات الخمس المنصرمة.

فخلال تلك الفترة حدث تحسن كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وحققت، بل تجاوزت، ستة من أقل البلدان نموا هدف الـ ٧ في المائة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان ١١ بلدا على مسار التحقيق. وحققت معظم أقل البلدان نموا زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي تراوح متوسطها ما بين ٣ و ٥ في المائة. وتشمل المنجزات الأخرى التي سجلت خلال نفس الفترة ازدياد المشاركة في التجارة العالمية والزيادة في تعبئة الموارد المحلية، وممارسات الحكم السليم واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

ومن بين الإصلاحات ذات الأثر البعيد تكثيف مكافحة الفساد، وإجراء انتخابات شفافة وديمقراطية، وتزايد مشاركة النساء في مؤسسات صنع القرار وصنع السياسة، وحل الصراعات الداخلية والحد من عددها.

ولكي تحافظ أقل البلدان نموا على زخمها ينبغي أن تدعم جهودها بطريقة حسنة التوقيت وحقيقية لبيئة دولية مواتية للتنمية.

وتلتزم حكومة جمهورية تترانيا المتحدة، بقيادة الرئيس جاكايا كيكويتي، في المرحلة الرابعة من عملها، بالمحافظة على الزخم الذي أوجده سلفه، بنجامين مكابا، وبزيادته وذلك من أجل التحقيق الكامل لأهداف ومقاصد برنامج عمل بروكسل. لقد أُدخلت إصلاحات بعيدة الأثر، في مجالات منها الحكم والتعليم وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والإصلاحات المالية. وتتمخض خصخصة التجارة، والزراعة والتعدين والسياحة والقطاعات الصناعية عن نتائج إيجابية من ناحية الناتج القومي الإجمالي للبلد. والمنشور الذي اشترك في نشره البنك الدولي وشركة التمويل الدولية، وعنوانه ”ممارسة الأعمال التجارية – ٢٠٠٧: كيفية الإصلاح“، وضع تترانيا بين أعلى عشرة بلدان مُصلحة في العالم في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وثاني بلد مصلح في أفريقيا بعد غانا.

وفي الفترة قيد الاستعراض، ٢٠٠١-٢٠٠٦، سجل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي زيادة تراوحت

ما بين ٥ و ٧ في المائة، وانخفضت نسبة التضخم النقدي من ٥,١ إلى ٤,٢ في المائة، وحصلت زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ما موّل ٢٠ في المائة تقريبا من استثمارات تترانيا. وبين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ازداد دخل الفرد بنسبة ١٢,٩ في المائة.

ونتائج الانتخابات أشارت بوضوح إلى إرادة الحكومة وتصميمها على زيادة مشاركة النساء في صنع القرار وصنع السياسة. وفي تلك الانتخابات نجح البلد في تحقيق هدف بلوغ البرلمانيات لـ ٣٠ في المائة، كما طالبت بذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والحكومة الراهنة تضم ١٦ امرأة، منهن ٦ وزيرات و ١٠ نائبات وزير.

وأكملت الحكومة على نحو مثمر تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأسفر ذلك، في جملة أمور، عن إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأهلية لتخفيف عبء الدين الكلي من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. واستفادت تترانيا فعلا من إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ونحن نشجع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والمانحين الثنائيين على أن يفعلوا نفس الشيء.

ونحن الآن نقوم بتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجيتنا للحد من الفقر، واسمها ”الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر“، التي هي إطارنا الوطني لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها الأهداف المتفق عليها دوليا للقيام بحلول سنة ٢٠١٥، بالحد من الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد النساء. وبخلاف الجيل الأول من ورقات استراتيجية الحد من الفقر – التي ركزت على القطاعات الاجتماعية – فإن الاستراتيجية الوطنية تركز على ثلاث مجموعات: النمو الاقتصادي والحد من فقر الدخل؛ ونوعية الحياة والرفاهة الاجتماعية؛ والحكم الصالح والخضوع للمساءلة.

لقد أدركت الحكومة أنه بدون النمو الاقتصادي المستمر، من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف تنموية أخرى متفق عليها دوليا. ونحن ممتنون لشركائنا في التنمية على ثقتهم باستراتيجيتنا وعلى مساعدتهم التي يمكن التنبؤ بها – بما في ذلك دعم الميزانية – لخططنا الإنمائية. وعن طريق هذه الشراكة أدركنا أهمية المساعدة حسنة التوقيت التي يمكن التنبؤ بها لتحقيق الأهداف المحددة الوقت.

وعلى الرغم من هذه المنجزات يتوجب على البلد أن يتصدى لعدد من التحديات لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بروكسل. وتشمل هذه التحديات الكوارث الطبيعية مثل الجفاف؛ والتكلفة العالية للطاقة؛ والدين الخارجي الذي يستمر في استهلاك قدر كبير من إيرادات البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني القطاع الزراعي من سوء الأداء بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا المتطورة، والاعتماد على الأمطار الطبيعية، والخدمات الإرشادية غير الوافية بالغرض، والموارد المحدودة لإجراء البحوث. وثمة تحديات أخرى تشمل زيادة التمويل للتعليم الجامعي والأبحاث ولضمان الأداء الأفضل في التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية.

وابتغاء الإبقاء على المنجزات التي سجلتها تترانيا حتى الآن، وللنجاح في التصدي لتلك التحديات، يصبح دعم المجتمع الدولي – خصوصا دعم البلدان المتقدمة النمو – حتمية لازمة. وأهمية تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ من ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة لا يمكن المبالغة في

التأكيد عليها. وإن تناول العجز في الحكم على النطاق العالمي – بوسائل منها إصلاح مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لجعلها منفتحة وغير تمييزية وشفافة وديمقراطية وشاملة – من شأنه أن يعود بفائدة كبيرة على تنزانيا على نحو خاص وعلى أقل البلدان نموا على نحو عام. ومن شأنه أن يسهل زيادة في الموارد وأن يحد من الاعتماد على المساعدة الخارجية. والقيام مؤخرا بإلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية كان، بمعالجته مشكلة الديون، مبادرة لا سابقة لها في الشراكة الإنمائية التي كانت أقل البلدان نموا بحاجة إليها. إنه يعطينا فسحة لإعادة تنظيم خططنا وأولوياتنا الإنمائية بينما يجعلنا نتفادى الوقوع في مطبات شرك دين آخر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو فرناندو، وزير الصناعة والتجارة في موزامبيق.

السيد فرناندو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية موزامبيق وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لجهود مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى للنهوض بتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد من ٢٠٠١-٢٠١٠. وأثني أيضا على مكتب أقل البلدان نموا على قيادته خلال عملية الاستعراض هذه وعلى تمثيل مصالح أقل البلدان نموا والتعبير عن شواغلها في منظومة الأمم المتحدة وفي جميع المنتديات الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

ويؤيد وفدي البيان الذي ألقاه هذا الصباح وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

دعوني أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل الحاسمة التي يجري تناولها في موزامبيق، وإلى بعض من تجاربنا وبعض التقدم الذي أحرزناه لحد الآن.

فيما يتعلق بالحكم الصالح نجحنا في تعزيز التوازن بين الجنسين في مؤسساتنا على جميع المستويات. ونتيجة عن الانتخابات العامة الأخيرة في سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد النساء في البرلمان إلى ٣٥,٥ في المائة من العدد الكلي للممثلين – ٢٥٠ – بينما تبلغ نسبة الوزيرات في الحكومة ٢٤ في المائة، وترتفع النسبة إلى ٢٦,٦ في المائة في صفوف نائبات الوزير. ورئيس وزراء بلدنا امرأة.

وفي سنة ٢٠٠٤ اعتمدنا قانونا لمكافحة الفساد. وتتمثل أولويات الحكومة في مجال التعليم في زيادة إمكانيات الحصول على التعليم، وتحسين نوعيته وتعزيز القدرة المؤسسية في مختلف مجالات الإدارة التعليمية. وفيما يتعلق بتعزيز قدرات الإدارة وإدارة النظام التعليمي ما فتئنا نقوم بتدريب مدراء المدارس ومدراء النظام على مستوى المحافظة والمقاطعة.

وفي مجال الصحة، تأتي في مقدمة أولوياتنا زيادة سبل الحصول على العناية الصحية الأولية وتحسين نوعية تقديم تلك العناية. وتبذل الجهود أيضا لإزالة الأثر السلبي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

الحكومة حددت الزراعة منذ وقت بعيد بأنها أساس اقتصاد البلد. ويعمل ٨٠ في المائة تقريبا من القوة العاملة في النشاطات الزراعية وغيرها من النشاطات الريفية. وإعادة تأهيل البنية التحتية ذات الصلة بالزراعة – بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ ونظم الري ونظم إمدادات المياه والطاقة – تشغل مكان الأولوية لدى الحكومة.

والتجارة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة والحد من الفقر، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال السنوات القليلة الماضية، أجرت موزامبيق إصلاحات في مجال التجارة، شملت التخفيض التدريجي للضرائب على التجارة الدولية وتقليل الحواجز التي تعترض طريق الواردات والصادرات من السلع والخدمات. ويقوم مكتب الجمارك في موزامبيق بعملية لمواءمة الوثائق داخل الإقليم وتحسين بنيته التحتية بهدف تيسير سبل التجارة وتقليل حالات التأخر في عملية التخليص.

ومؤخرا أدخلنا مفهوم ''المجمع التجاري الواحد'' ابتغاء تيسير العمل التجاري. وسياسات موزامبيق في التجارة الخارجية ترمي إلى إيجاد بيئة مواتية للترويج لمنتجاتها في الأسواق الدولية، خصوصا أسواق البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا وآسيا، دون النيل من تشجيع التجارة داخل أفريقيا.

وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز في جهود بلدنا في مكافحة الفقر، من المحبط غاية الإحباط أن نلاحظ أنه من غير المرجح أن تحقق كثير من أقل البلدان نموا أهداف التنمية الاقتصادية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ومما يشجعنا تشجيعا كبيرا جدا أن تُجرى في هذا الاستعراض مداولات ناجحة ومثمرة لتغيير ذلك الاتجاه. ولتحقيق هذا الهدف من اللازم تعزيز مسؤوليتنا المشتركة وشراكاتنا التي تشمل جميع الجهات ذات المصلحة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل أناند شرما، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد شرما (الهند) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة الهند، أود أن أهنئكم، سيدتي، بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة وتنظيمكم الناجح لهذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. ولي الشرف أن أشارك في هذا الاجتماع.

بادئ ذي بدء أود أن أشير الى أن أقل البلدان نموا نفسها تبذل جهودا كبيرة من أجل تنميتها الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل. واستراتيجية كوتونو شهادة بالتزامها وتصميمها.

وقد أوضحت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن كثيرا من أقل البلدان نموا حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا، على الرغم من أن استمرار النمو السريع يتوقف بدرجة كبيرة على أسعار السلع. والعامل الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر في أقل البلدان نموا هو تطوير القدرات الإنتاجية. ولذلك، توجد حاجة إلى أن يتحرك الشركاء في التنمية تحركا نشيطا في دعم جهود أقل البلدان نموا. ويمكن للمنظمات الدولية أن تؤدي أيضا دورا هاما بتوفير نماذج قابلة للتكرار ومعلومات يمكن أن تساعد أقل البلدان نموا في بناء القدرة الوطنية على تعبئة الموارد المحلية.

ومسألة الديون مسألة حرجة بالنسبة إلى كثير من أقل البلدان نموا. ونحن نرحب بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ونتطلع إلى أن تتحول النوايا السياسية لمجموعة الثمانية تحولا تاما إلى التزام غير مشروط. والهند، من جانبها، أبدت التزامها بمساعدة أقل البلدان نموا التي تعاني من حالة صعبة بشكل خاص، على الحد من أعباء ديونها الخارجية عن طريق شطب الديون التي تدين بها سبعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي وصلت نقطة اتخاذ القرار.

وتخفيف عبء الديون عن طريق المبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ليس كافيا وحده، ما لم تصاحبه جهود لتحسين القدرة على إدارة الديون واتخاذ نهج نشيط لتحقيق مستوى أعلى من النمو، وتعزيز أداء الصادرات وتعبئة الإيرادات بإتاحة فرص أفضل للوصول إلى الأسواق وتعزيز الفرص المتعلقة بالتجارة. إن المدفوعات من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا تقل بأكثر من ثلث الهدف المتفق عليه. وثمة حاجة عاجلة إلى التزامات جديدة وإضافية بالوفاء بالتزام البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، والمتمثل في ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة. ويلزم أن يحدث هذا دون فرض نماذج إنمائية أو إجراءات سياسية على نحو مباشر أو عن طريق شروط مرتبطة بتأييدها، كما لاحظ الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمعونة، حيثما كان ذلك مناسبا، أن تساعد على تشجيع زيادة الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

وقد ظلت مسألة الحكم الصالح موضع التركيز في سياق التنمية في البلدان النامية عموما وأقل البلدان نموا على نحو خاص. ونحن نعتقد أن الحكم الصالح على المستوى الدولي ضروري كضرورته على المستوى الوطني. فالجهود التي تبذل لتعبئة الموارد المحلية تحتاج إلى بيئة دولية داعمة تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وذات نظم تجارية ونقدية ومالية غير تمييزية. وأقل البلدان نموا والاقتصادات النامية الأخرى بحاجة أيضا إلى المساعدة في بناء القدرات، وخصوصا إنشاء الإطار المؤسسي اللازم للمساعدة على ترتيب الأولويات للمصادر والجهات المقصودة ولجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتقييمها وتيسيرها.

والهند نصير متحمس للتعاون بين بلدان الجنوب. فمنذ سنة ١٩٦٤ قدّمنا في إطار التعاون الفني والاقتصادي الهندي مساعدة فنية تتجاوز ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويتلقى أكثر من خمسة آلاف ممثل للبلدان النامية التدريب في أكثر من ٢٥٠ مؤسسة في الهند كل سنة. وظللنا نسعى دائما إلى زيادة التعاون الاقتصادي ذي المنافع المتبادلة مع أقل البلدان نموا عموما ومع البلدان الواقعة بجوارنا الممتد على نحو خاص.

ولدينا شراكة كبيرة مع أفغانستان في مجال مشاريع البنية التحتية وبناء القدرات. ونتعاون في مجال مشاريع تحسين البنية التحتية مع ميانمار، بينما تشمل مساعينا مع ملديف الرعاية الصحية المتخصصة والمساعدة في مشاريع إعادة التأهيل بعد كارثة تسونامي. ولدينا علاقات خاصة بنيبال وبوتان واهتمام قوي بتنميتهما. وفي سياق التطورات الحاصلة مؤخرا في نيبال قدمنا مجموعة من المساعدات الهامة والفورية. والهند هي الشريكة الأكبر لبوتان في مجال التعاون الإنمائي.

وما فتئت أفريقيا على رأس أولويات الهند، ونقوم بتعزيز تعاوننا عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعن طريق جهود أخرى مثل الفريق ٩ لغرب أفريقيا. والتزامنا من ناحية حسابات الاعتماد وغيرها من المساعدة المالية التفضيلية يبلغ حوالي مليار دولار أمريكي تقريبا. ونعمل أيضا على إنشاء شبكة البلدان الأفريقية التي ستكون بعثة الاتصال بالسواتل والألياف البصرية لكامل القارة الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يساعد على سد الفجوة الرقمية، بينما يمكّن الربط بالشبكة بين مراكز التعليم والجامعات والمستشفيات في كل بلد في أفريقيا والمؤسسات النظيرة في الهند ذات الخبرة التي أثبتت فيها نفسها في هذه الميادين.

تـولى الرئاسـة نائـب الـرئيس، الـسيد ميروريـس (هايتي).

وفي مسعانا إلى التحقيق العالمي للأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥، من الضروري تحقيق أهداف بروكسل لصالح أقل البلدان نموا بحلول ٢٠١٠. ومن المهم أن يجتمع المجتمع الدولي لضمان حدوث ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيدو بودا، وزير التنمية الاقتصادية في بوركينا فاسو.

السيد بودا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إن استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ فرصة لأن تدرس الدول الأعضاء عن كثب الالتزامات التي التزمت بها في ٢٠٠١ في بروكسل والتي ترمي إلى انتشال أقل البلدان نموا من حالتها المتقلقلة الضعيفة. ولا حاجة بي إلى التذكير بمضامين البرنامج. وما هو مهم هو أن نقيّم معا التقدم المحرز والصعوبات المواجَهة في تنفيذ الالتزامات السبعة وأن نقوم، في المقام الأول، بتمهيد السبيل لتحقيق تلك الأهداف في الوقت المحدد. وأهداف برنامج عمل بروكسل تستحق الثناء ولا بد من أنها تجعل من الممكن تحقيق تحسين كبير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا.

وبعد اعتماد برنامج عمل بروكسل بخمس سنوات أصاب تنفيذه حقا النجاح المعتدل. كثفت أقل البلدان نموا جهودها للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وزادت الجهات الشريكة لها في المجالين الفني والمالي مساعدتها الإنمائية الرسمية. بيد أن الاستعراضات على المستوى الإقليمي تظهر في نفس الوقت أن معظم سكان أقل البلدان نموا لا يزالون يعيشون في ظل الفقر المدقع. والارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار البترول والانخفاض مؤخرا في أسعار المواد الخام القابلة للتصدير أثّرا تأثيراً كبيرا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان غير المنتجة للبترول.

في بوركينا فاسو يجري تنفيذ برنامج عمل بروكسل في إطار استراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر. وهي تراعي جميع الأهداف الإنمائية الدولية. وكان التنفيذ عموما مرضيا تماما. واصلت حكومة بوركينا فاسو جهودها لبناء قدرة محلية ابتغاء إدراج المسائل السكانية في استراتيجيتها الإنمائية وإيجاد بيئة قانونية مواتية لتناول المسائل السكانية. ومشروعية الحكم مُرضية. والانتخابات أجريت على نحو منتظم منذ سنة ١٩٩٢. والانتخابات الرئاسية والانتخابات البلدية، التي أجريت في الآونة الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، على التوالي، جرت وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة. وأشارت الانتخابات البلدية إلى إضفاء الطابع الشعبي الكامل على بوركينا فاسو؛ التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو التنفيذ الفعال للامركزية. وبسبب إنشاء إطار للاستراتيجية لمكافحة الفقر، بذلت جهود أكثر فعالية لمكافحة الفقر في قطاعات تحظى بالأولوية مثل التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي. ومؤشرات التنمية البشرية تحسنت بوضوح بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بتعزيز دور التجارة في التنمية، أُعدت ونفذت استراتيجيات إنمائية وبرامج تصديرية. ويجري إعداد إطار متكامل لتحقيق قدر أكبر من مشاركة بوركينا فاسو في نظام التجارة المتعددة الأطراف. ولدى بوركينا فاسو اقتناع بأن أحد سبل تحسين الحالة الراهنة هو الإدماج الأكبر في الأسواق عن طريق التجارة المتكافئة وتسوية مسألة المعونات الضخمة الممنوحة للمنتجين في الشمال، ما يؤثر سلبا في متحصلات أقل البلدان نموا من الصادرات. وجهود بوركينا فاسو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أدت إلى الأهلية للمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. والدَين

الـذي يُتوقـع أن يـشطب يبلـغ تقريبـا ٨٠٠ مليـار فرانـك الجماعة المالية الأفريقية.

الشراكة حقيقة واقعة في بوركينا فاسو. ووُضع إطار عـام لـدعم الميزانيـة. والجهـود الراميـة إلى مواءمـة المـساعدة الأجنبيـة مـع دورة الميزانيـة تتجلـى في الـسياق الكلـي لاستراتيجيتنا المكافحة للفقر. بيد أن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو الحد الملموس من الفقر. والاحتياجات معروفة تماما. إنها مسألة مواصلة توسيع سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنية التحتية الاقتصادية والأسواق.

وبوركينا فاسو، شأنها شأن بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، مقتنعة بوجود الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بالتزام إضافي من أجل تكملة الجهود المحلية المستمرة. وعلى الرغم من زيادة الموارد المحلية ثلاثة أضعاف خلال فترة خمس سنوات، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ لا يزال مشكوكا فيه. والنهج الراهن لدعم الميزانية، الذي يمكّن حكومة بوركينا فاسو من انتهاج سياسات وضعتها هي نفسها ونجحت مع الجهات الفنية والمالية الشريكة لها، يُعتبر نهجا جيدا. ولكن عملية التحسين التي بدأتها بوركينا فاسو قبل بضعة أشهر وضعتنا في حالة البحث الدائم عن موارد إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكنني أن أختتم دون ذكر التفكير الحالي في مصادر مبتكرة للتمويل، وهي مسألة تهم بوركينا فاسو. وبوركينا فاسو، شأنها شأن كثير من أقل البلدان نموا الأخرى، تؤيد آليات التمويل هذه، وخصوصا المبادرة الفرنسية المتعلقة بفرض رسم على تذاكر السفر الجوي والتزام الولايات المتحدة بمكافحة الفقر عن طريق حساب تحدي الألفية.

وألاحظ بارتياح أن استراتيجية مواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في كوتونو، تذكر التقدم الذي أحرز، وتحدد هوية التحديات الماثلة وتقدم توصيات مفيدة لتحقيق شراكة أفضل بين أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لنا في التنمية. واقتراحات شطب الديون تنبغي متابعتها وينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع أقل البلدان نموا. والوعود بفتح أسواق للصادرات من أقل البلدان نموا ينبغي أن تدعمها خطوات ملموسة ومولدة للحوافز. والاستثمار المباشر الأجنبي تنبغي زيادته، وينبغي أن يركز على زيادة القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا، ما هو لا غنى عنه لتحقيق النمو القوي وإيجاد فرص العمالة المجزية. ولدينا الجرأة على الأمل في أن يحول المشاركون استراتيجية كوتونو إلى مصدر جديد للإلهام بتحسين وتعزيز الأنشطة لصالح أقل البلدان نموا.

والأمل ممكن، ولكن لن يكون من الممكن عكس الاتجاه وإعطاء أقل البلدان نموا فرصة الإفلات من شَرَك الفقر إلا بالاحترام الكامل للالتزامات الواردة في برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باترسون أوتي، وزير خارجية جزر سليمان.

السيد أوتي (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيدة هيا راشد آل خليفة على توليها رئاسة الجمعية العامة، وأطمئنها على دعم وتعاون جزر سليمان. ويود وفد بلدي أن يعرب عن أخلص تقديره للأمين العام على تقديم تقريره (A/61/173) عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل. نعرب عن امتناننا لمكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وهو المكتب الذي عمل دون كلل مع ربع أعضاء أسرة الأمم المتحدة، الأعضاء الخمسين الأقل نموا، في رصد التقدم المحرز بشأن برنامج عمل بروكسل حتى استعراض منتصف المدة

هذا. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه في تمويل تقرير التقييم الوطني لجزر سليمان. ونعرب عن امتناننا لرئيس المجموعة المحلية لأقل البلدان نموا في بنن على قيادتها في تعزيز قضية أقل البلدان نموا في مناقشة مسائل أقل البلدان نموا مع جهات منها مختلف وكالات الأمم المتحدة وبلدان شريكة.

ثمة عدد من الفجوات في النظام الذي يتناول أقل البلدان نموا. وأود أن أذكر عددا قليلا منها، وأن أقترح حلولا ممكنة.

منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية تستضيف خمسة من أقل البلدان نموا.

وتلك البلدان متناثرة جغرافيا في أكبر محيطات الأرض. وكلها تتسم باقتصادات ضيقة تعتمد على الموارد وتكاليف عالية للاتصالات والنقل؛ كما أنها تعاني من ضعف الهياكل الأساسية أو انعدامها تماما، وهي عرضة للكوارث البيئية.

وبالرغم من تلك التحديات، فقد أحرز قدر مختلط من التقدم في الأعوام الأخيرة. ويجري النظر في إخراج أربعة من خمسة بلدان في منطقة المحيط الهادئ من قائمة أقل البلدان نموا. ولا بد من تنقيح المعايير الحالية المستخدمة لتقييم البلدان بغرض الخروج من القائمة، خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن يشكل مدى ضعف البلدان اقتصاديا العنصر الرئيسي في معادلة تحديد ما إذا كان البلد مؤهلا للخروج أم لا. فما أكثر ما رأينا أن الأمر لا يستغرق سوى ساعات قليلة لكي يدمر إعصار بحري اقتصاد دولة جزرية لمدة عقد أو عقدين من الزمان. وعلى سبيل المثال، أبرزت تجربة جزر ملديف مع فيضان التسونامي في ٢٠٠٤ الخيط الرفيع الفاصل ما بين الضعف البيئي الذي تعانيه الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقل نموا وبين وجودها ذاته كدول.

ثانيا، من المهم تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا على جميع الأصعدة: الوطني والإقليمي والدولي. ويود وفدي أن يرى مزيدا من المشاركة على الصعيد الوطني ويدعو إلى مزيد من الدعم المنسق على الصعيد الإقليمي لمعالجة ما تحتاج إليه أقل البدان نموا من خصوصية واختلاف في الاعتبار والمعاملة.

وجزر سليمان بلد خارج من صراع. ومن ثم فهي عاكفة على تنفيذ التزامات برنامج عمل بروكسل السبعة ويجري إدماجها كعناصر في برنامجنا الوطني للإصلاح الاقتصادي، وذلك بمساعدة ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف من بعض المؤسسات والبلدان.

وتجعل الحكومة التنمية الريفية إحدى الأولويات في سعيها من أجل التنمية التي محورها البشر. والقصد من ذلك هو الاستثمار في شعبنا، الذي تقيم نسبة ٨٠ في المائة منه في المناطق الريفية، تمكينا لهؤلاء من الاندماج في الاقتصاد الوطني والنظام الاقتصادي الدولي، والإسهام والمشاركة فيهما، فضلا عن المشاركة في بناء الدولة.

وتتمسك جزر سليمان بالمبادئ التوجيهية للحكم الرشيد وتواصل ضمان تجسيدها بشكل كامل في جهازنا الحكومي. وقد فعلت بعثة المساعدة الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكثير لجزر سليمان، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة القانونية والبلدية والنهوض بها.

ويسرني التنويه بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ينظر في التوسع في تعزيز نظام البلديات على المستوى القومي في جزر سليمان. وهذا المشروع يتسم بأهمية حيوية لاستدامة السلام من حيث أنه يوحّد السكان المتناثرين جغرافيا ويقرّب الحكومة من شعبها.

والأطفال هم أكبر الأصول التي تتمتع بها البلدان. وجزر سليمان ملتزمة بجعل التعليم الابتدائي العام إلزاميا وخصصت للتعليم ما نسبته ١٠,٧ في المائة من ميزانيتها لعام ٢٠٠٦. غير أن تحقيق هذا الهدف ما زال أمرا شاقا.

وفي مجال التجارة، جزر سليمان مستمرة في فتح اقتصادها. وقد دخل قانون جديد للاستثمار حيز التنفيذ منذ شهرين. ويرمي هذا التشريع إلى الحد من الاختناقات الإدارية والتنظيمية التي تعوق الاستثمار سواء على الصعيد المحلي أو للمستثمرين الأجانب. ويعمل البلد أيضا على توسيع قاعدته الاقتصادية وتنويعها، بما في ذلك بإزالة الاحتكارات في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بنقل التكنولوجيا المناسبة. وعدم نقلها معناه تهديد بقاء البلد، وخاصة في حالة جزر سليمان، حيث لا يزال تصدير جذوع الأشجار هو المصدر الأساسي لدخل البلد.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن برنامج عمل بروكسل مبني، في نهاية المطاف، على الشراكة العالمية. ويتحدد تنفيذه ونواتجه بالقدر الذي نستثمره نحن، المجتمع العالمي، في تلك الشراكة. وتعتمد أكثر بلدان العالم ضعفا على هذا الإطار لتمكينها من تحقيق آمالها الاقتصادية، في التحرر من العوز والخوف والتمتع بالحياة البشرية الكريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد شيخ تدياني غاديو، كبير الوزراء وزير الخارجية في السنغال.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالتهنئة للسيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة وأن أؤكد لها الدعم الكامل من وفد السنغال في اضطلاعها بولايتها السامية.

كان اعتماد برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ استجابة طموحة لاهتمام الأمم المتحدة بأن يمنح المجتمع الدولي لهذه الفئة من البلدان المنخفضة الدخل، التي تحول دون تنميتها عوائق هيكلية كبيرة، مزايا خاصة لتمكينها من التغلب على هذه الحالة. بيد أننا بعد انقضاء خمس سنوات من تنفيذ البرنامج في حيرة من أمرنا لا ندري ما إذا كنا سنحقق أملنا في بلوغ أهداف التنمية الكمية المحددة بحلول عام ٢٠١٠.

ويكشف التقييم العام لهذه التطورات عن وجود دينامية فعلية في عدد من أقل البلدان نموا التي بدأت في الأخذ بإصلاحات اقتصادية ملموسة وعززت استقرارها السياسي وحسنت أداءها الاقتصادي الكلي وزادت من صادراتها بمعدل أسرع. كما يكشف عن رغبة واضحة لدى شركائنا في المعونة للتخفيف من وطأة الدين وزيادة عدد مصادر تمويل التنمية وفتح الأسواق.

غير أن حالة أقل البلدان نموا لم تتغير بقدر ملحوظ، كما يشهد بذلك تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتقرير الأمين العام (A/61/173). ويعزى هذا إلى أن التقدم المحرز حتى الآن لا ينعكس على أوضاع الناس المعيشية، وأن دعم الشركاء الذي لا غنى عنه لم يف بالتوقعات؛ بل الواقع أنه كان منعدما تماما في بعض الأحيان.

وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية، لم تدخر السنغال وسعا في ترجمة مقاصد برنامج عمل بروكسل وأهدافه إلى أعمال. ويمكّننا هذا من تحقيق نتائج مرضية، حيث يبلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي ٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. كما تم إحراز بعض التقدم في تعزيز الديمقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار الخاص، وخفض عبء الضرائب المفروضة على

الأعمال التجارية، وإصلاح قانون الاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية وإنشاء آلية شاملة لمحاربة الفساد وبرنامج وطني للإدارة الرشيدة.

وعلى الساحة الاجتماعية، ينبغي التنويه بتحسين سبل الحصول على التعليم، الذي يستحوذ على نسبة ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية، والخدمات الصحية، التي تستحوذ على ١٠ في المائة، مع تقديم الرعاية لكبار السن بالمجان. علاوة على ذلك، توجد الآن مشاركة أكبر من جانب المرأة وأصبحت تؤدي دورا أكبر في الحياة الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية، كما طرأ انخفاض كبير على معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصبح الآن ٠,٧ في المائة.

وكانت تلك النتائج ستصبح أكثر ظهورا من ذلك لو أننا تغلبنا على القيود الهيكلية الكبيرة التي يشاركنا فيها كثير من أقل البلدان نموا. ولهذا السبب اختارت السنغال أن تنشئ هياكل لمواصلة تحسين مناخ الأعمال التجارية وجعلها أكثر قدرة على المنافسة. وتشمل هذه الهياكل الوكالة الوطنية لتعزيز الاستثمار والمشاريع الرأسمالية، والمجلس الرئاسي للاستثمار، ووكالة تعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها، ومؤخرا، الوكالة السنغالية لتشجيع الصادرات.

وبإنشاء أجهزة الدعم المذكورة، يسعى بلدي للمشاركة في ديناميية للنمو السريع. وتحدد وثيقتنا الاستراتيجية، التي تغطي بصفة رئيسية الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، هدفا للنمو لا يقل عن ٧ في المائة، وهو مطلوب لإيجاد الوظائف الكافية، والنهوض بأوضاع معيشة الأسر المعيشية بدرجة ملموسة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

والدور الذي تلعبه أقل البلدان نموا في التجارة الدولية لا يزال بالغ الصغر، حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها ٠,٥ في المائة في المتوسط منها ونسبة الواردات ٠,٧ في المائة. وتبرز هذه الحالة مشكلة بناء قدرات أقل البلدان نموا على الإنتاج وتوفير السلع للتجارة. وهذا ضروري إذا كان لها أن تؤدي دورها الكامل في الاقتصاد العالمي المفتوح.

ومن طرق تحقيق ذلك استغلال الفرص الكثيرة المحتملة التي لا تزال غير ملحوظة أو غير مستعملة: فوائض قوة العمل، والمواهب الكامنة في مجال إنشاء المشاريع، والمعارف التقليدية غير المستكشفة والموارد الطبيعية غير المستغلة. ونرى من المهم التشديد في سياق التجارة على ضرورة زيادة إمكانيات وصول أقل البلدان نموا بشكل تفضيلي إلى الأسواق الدولية.

وفي هذا الصدد، نرجو مخلصين أشد الإخلاص أن تستأنف قريبا مباحثات منظمة التجارة العالمية لإخماد المخاوف والشواغل التي لدى أقل البلدان نموا، التي يمكن أن تصبح حالتها أشد خطورة الآن بعد وقف هذه المباحثات.

وتعرب السنغال عن ترحيبها بالجهود الكبيرة التي يبذلها الشركاء لدعم مبادرة أقل البلدان نموا، ولكن الأمر سيتطلب مبادرات أخرى واسعة النطاق إذا أردنا أن نتغلب على العوائق العديدة التي لا تزال قائمة.

وتشمل هذه العوائق اعتمادنا الشديد على التمويل الأجنبي وانخفاض معدل مدخراتنا، وثقل أعباء الدين الخارجي، وعدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، التي تمثل ٦٧ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا، وانتشار الأمراض المعدية، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والواقع وفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن أقل البلدان نموا، التي لا تتجاوز نسبتها ١١ في المائة من عدد سكان العالم، تمثل

٣٧ في المائة من الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية، وأخيرا، وأهم من هذا كله، الارتفاع الحاد في أسعار النفط، مما يهدد بخفض جميع الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا التي لا تنتج النفط إلى الصفر. ولا تستطيع ميزانيات بلداننا مجابهة هذه الزيادة في الأسعار، التي تدفع بتكاليف الإنتاج إلى مستويات باهظة.

وتريد أقل البلدان نموا أن تحتل مكانها في الاقتصاد العالمي. وكل ما تطلبه هو الدعم في تكوين شراكة سليمة وصحيحة تمكنها، من خلال الجهود المشتركة، من الخروج من حالة ضعفها ومن أن تصبح أكثر اندماجا في عملية العولمة.

ومن هنا تأتي أهمية استراتيجية كوتونو، التي لا تبرز فقط الإنجازات التي تحققت بل تشدد أيضا على التحديات التي يجب علينا مواجهتها، جنبا إلى جنب مع شركائنا، وطرق عمل ذلك. فما يلزمنا هو شراكة حقيقية تتجاوز حدود المجاملة السطحية وتعطي أولوية لكفالة احترام جميع الدول لالتزاماتها وتعهداتها، التي قطعتها بمطلق الحرية.

وختاما، أرجو أن تحقق الشراكة العالمية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٠ وثبة تاريخية للأمام بحيث يمكن أن تصبح فئة أقل البلدان نموا شيئا من مخلفات الماضي. هذا هو التحدي الفعلي الماثل أمامنا، ومواجهته ستمثل البرهان النهائي على إرادتنا في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جان ماكس بيليريف، وزير التخطيط والتعاون الدولي في هايتي.

السيد بيليريف (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أقدم للسيدة هيا راشد آل خليفة أحرّ التهاني بالأصالة عن نفسي وباسم وفدي لها في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والستين. كما يشرفني كثيرا أن أقدم للجمعية تحيات شعب هايتي والرئيس رينيه بريفال ورئيس الوزراء جاك إدوارد ألكسيس الأخوية.

وأود أن أتقدم بالتهنئة أيضا إلى السفير أنوار تشودري، الممثل السامي للأمين العام لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على العمل الكبير الذي أنجزه بالاشتراك مع تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا.

ويؤيد الوفد الذي أشرُف برئاسته تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين باسم أقل البلدان نموا والبيان الذي أدلى به رئيس بنن، المنسق لأقل البلدان نموا. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، الوارد في الوثيقة A/61/173. ويقدم هذا التقرير تقييما موجزا وشاملا لجميع المبادرات والإجراءات المتخذة على مدى السنوات الخمس الماضية، منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠٠١. وبالنظر إلى أهمية الملاحظات والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير، فهو يعدّ من أفضل الأدوات للعمل على تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

وترحب حكومة جمهورية هايتي بعقد هذا الاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وفي رأينا أن هذا الاستعراض يمثل مرحلة هامة في سياق الدورة العادية الحادية والستين لمنظمتنا. وهذه فرصة تتاح مرة أخرى لتوجيه اهتمام المجتمع الدولي وجميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة في أرجاء العالم إلى الأوضاع المؤسفة والمأساوية في كثير من الأحيان التي يعيشها أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة.

ولقد قيل كل شيء تقريبا عن حالة أقل البلدان نموا في الفترة التي انقضت بين مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا وهذا الاستعراض لمنتصف المدة. وأجريت

تحليلات عديدة، كل منها أكثر إفادة من سابقه، أجملت المبادرات والإجراءات التي يلزم الاضطلاع بها لاستئصال العلل المترسخة التي تؤثر في أشد الناس عوزا وهم يعيشون في أقل البلدان نموا.

ويجب الآن أن نمضي قدما للأمام. ويمر برنامج عمل بروكسل بمرحلة حاسمة. فلا بد من تنفيذه، ويجب تحديد مسارات العمل الرئيسية المطلوبة للنجاح في سياق عملية لا نكوص عنها. ولعلنا نغتنم استعراض منتصف المدة هذا كفرصة لإعطاء القدوة وإيضاح إرادتنا وتصميمنا المخلص على التخلي عن الممارسة قديمة العهد المتمثلة في عدم الوفاء بالتزاماتنا. ولعلنا نتغلب على أوجه القصور المتوطنة في مجال تنفيذ القرارات والتدابير المتفق عليها، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وترى حكومة هايتي أن برنامج عمل بروكسل من أكثر الأدوات المتاحة في الأمم المتحدة تبشيرا بقبول تحديات القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نمو والحد من تعرضها للأخطار المستمرة. ولهذا السبب يوجَّه اهتمام خاص لهذه الأداة؛ والواقع أننا أدمجناها في خططنا الوطنية لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويأتي استعراض منتصف المدة هذا في أعقاب سلسلة من المشاورات وتبادل الآراء والخبرات على أرض الواقع، اشترك ممثلونا فيها في أديس أبابا وبانكوك وكوتونو خلال الفترة من ٥-٨ حزيران/يونيه الماضي. ونتاج هذه العملية استراتيجية كوتونو، وذلك بفضل الشجاعة الكبيرة التي أظهرها ممثلو اقل البلدان نموا في وضع هذه الوثيقة، مما يشهد على وعيهم بمضاعفة تصميمهم على العمل، بمشاركة متضافرة وفعالة من جميع الجهات صاحبة المصلحة، الشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع حد للاتجاه المستمر في الهبوط في الأوضاع المعيشية لغالبية أقل البلدان نموا بصفة نهائية.

واستراتيجية كوتونو، التي تمخضت عنها جهود تتسم بالإصرار من ممثلي أقل البلدان نموا والمساهمة الكبيرة من عدة وكالات ومؤسسات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ليس القصد منها أن تحل محل برنامج عمل بروكسل، كما ألمح بعض شركائنا خلال اجتماع الخبراء الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر الماضي في إطار استعراض منتصف المدة. بل على العكس من ذلك، تستفيد استراتيجية كوتونو من برنامج عمل بروكسل ومن الالتزامات والأهداف المحددة فيه، لوضع توصيات ذات صلة واقتراح تدابير تصحيحية تتخذ في استعراض منتصف المدة الحالي.

والحقائق تتحدث عن نفسها. فأقل البلدان نموا كمجموعة لا تزال متأثرة بشدة بأوضاعها الخاصة، بالفقر المدقع، وضعف القدرات المؤسسية البشرية والضعف أمام الصدمات المالية والاقتصادية الخارجية وانعدام الموارد. كما أن من المهم التشديد على أن تلك العوامل السلبية ما زالت سائدة بالرغم من التقدم الجدير بالإشادة الذي حققته أقل البلدان نموا، بمساعدة كبيرة من جانب شركائها في التنمية.

وفي ظل هذه الخلفية، يساور جمهورية هايتي القلق إزاء المحاولة غير المفهومة التي يقوم بها بعض الشركاء، وليسوا بأقلهم أهمية، لرفض استراتيجية كوتونو دون أن يبذلوا الوقت للإلمام بمحتوياتها. ومهما كان مصير استراتيجية كوتونو من حيث الإعلان الختامي الذي يصدر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، فإن جمهورية هايتي ترى في هذه الاستراتيجية أداة حيوية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، الذي تستند إليه.

وتدرك حكومة هايتي أن السنوات الأبع الباقية قبل حلول عام ٢٠١٠ حاسمة بالنسبة للالتزامات المقطوعة في برنامج عمل بروكسل.

وبالرغم من حالات التأخير التي تعزى إلى انعدام الوسائل والموارد اللازمة لاستعادة الأمن الداخلي بصفة نهائية، لا تزال هيئات الدولة المختصة تدير البرامج والمشاريع المرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر. وستضاف استراتيجية كوتونو إلى الآليات القائمة، وبخاصة برنامج عمل بروكسل ذاته وإطار التعاون المؤقت، لضمان التنمية الشاملة من خلال التحسين التدريجي والمطرد في المؤشرات النوعية والكمية للتقدم المحرز صوب تحقيق أهدافنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل داتوك سري سيد حامد البار، وزير الخارجية في ماليزيا.

السيد البار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام، الذي يعقد عملا بالقرار ٦٠/٢٢٨، وللبيان الاستهلالي الذي أدلت به الرئيسة. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وعلى تقريره المفيد (A/61/173).

ويشير تقرير الأمين العام بجلاء إلى أنه رغم ما أحرز من تقدم منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في ٢٠٠١، ما برح الواقع الصارخ هو أن إمكانية تحقيق أقل البلدان نموا للأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥ لا تزال صغيرة. ويشير التقرير أيضا إلى أن الواقع الميداني لا يزال معقدا، حيث تواجه مختلف البلدان الأقل نموا تحديات خاصة بها. ومن المهم لذلك التنويه بأنه نظرا لتعقيد المسألة قيد النظر، فمن الواضح أن الابتكار والتجديد والتصميم أمور مطلوبة.

ونعلم أن العمر المتوقع آخذ في الانخفاض في عدة بلدان، وخاصة منها التي تعاني من الإيدز والحرب الأهلية، وذلك في انعكاس مسار غير مسبوق للاتجاهات التاريخية. إضافة إلى ذلك، يشكل النمو السريع في عدد السكان، والتحول الحضري، والتدهور البيئي أيضا صعوبات لأقل البلدان نموا. وهذه الحالة في الواقع مثار قلق شديد لدينا جميعا، لأن البلدان الـ٥٠ المصنفة بوصفها أقل البلدان نموا تشمل نحو ٦٠٠ مليون نسمة تقريبا، أو عُشر البشرية. ويحدث هذا في عصر تملك فيه الأسرة الإنسانية من الموارد والخبرة والتكنولوجيا ما يكفي لضمان إنقاذ جميع أعضائها بلا استثناء من الفقر الذي يهدد الحياة، والذي لسوء الحظ يمثل قدَر من يعيشون في أقل البلدان نموا.

وفي هذا الصدد، بينما أثني على الزيادة مؤخرا في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، حتى بلغت ٢٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة خلال عام ٢٠٠٣، فهذا الرقم يقل كثيرا عن الهدف المتمثل في تقديم نسبة ٠,٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أقل البلدان نموا. والواقع أن الرقم المذكور في عام ٢٠٠٤ لم يتجاوز ٠,٠٨ في المائة. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تعزى هذه الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زوال أحد العوامل من قبيل إلغاء الديون.

ولكن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ليس المسألة الوحيدة الهامة التي يتعين تناولها. بل تعادله أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، بل وللبلدان النامية بصفة عامة كفالة أن يدعم البنيان الاقتصادي العالمي جهود التنمية في تلك البلدان.

وبما أن التجارة ركيزة محورية للبنية الاقتصادية العالمية، من الضروري أن تستأنف محادثات منظمة التجارة العالمية المتوقفة. والواقع أن من المؤرّق أن كثيرا من المبادرات

المفيدة لأقل البلدان نموا، كزيادة سبل الوصول إلى الأسواق والمساعدة على تيسير التجارة، لا تزال خاملة بسبب مبدأ الالتزام بالحزمة الواحدة. ومع أن الجهود المبذولة لإحياء هذه المحادثات مستمرة، من الضروري أن يواصل العالم المتقدم النمو تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في جهودها للاندماج بشكل أكبر في منظومة التجارة العالمية. وبصفة خاصة، لا بد من اتخاذ خطوات لمساعدة أقل البلدان نموا على النهوض بهياكلها الأساسية المادية كالمرافئ والطرق. ويمكن أيضا تقديم المساعدة التقنية لمساعدة أقل البلدان نموا على النهوض بعمليات المشاريع التجارية فيها.

كذلك من دواعي قلقنا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يزال عملية طويلة وشاقة ومكلفة لأقل البلدان نموا. وبالرغم من أن ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا هي الآن أعضاء في المنظمة، فلم تنضم إليها سوى دولتين منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل، بينما لا تزال ١٠ دول في مراحل مختلفة من الانضمام.

وتلقي اختلالات التوازن الاقتصادي العالمية الحالية، التي تعزى إلى العجز المزدوج الذي يواجهه اقتصاد الولايات المتحدة، بظلال طويلة أيضا على اقتصادات أقل البلدان نموا. ويرجع هذا إلى أن عددا كبيرا من هذه البلدان ما زال يعتمد على سلعة أو سلعتين من السلع الرئيسية كوسيلتها الرئيسية للحصول على عائدات التصدير، مما يجعلها معرضة لخطر التقلبات الفجائية في أسعار تلك السلع. كذلك ينبغي الإشارة إلى أن التركيز العالي للصادرات في منتجات معينة يزيد من ضعف أقل البلدان نموا بشكل خاص أمام انحسار المعاملات التفضيلية في التجارة. ومن التدابير للتغلب على هذه المشكلة ضمان تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا لبناء قدراتها الإنتاجية على التنويع والتحول إلى مجالات غير تفضيلية.

وتحت مسمى التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض، تسعى ماليزيا قدر جهدها المحدود لأداء دورنا بالدخول في برامج للتعاون التقني مع أقل البلدان نموا. ولدينا الآن ١٣٣ بلدا بوصفها بلدانا مشاركة، بما فيها الغالبية الساحقة لأقل البلدان نموا، ونقدم أكثر من ١٠٠ برنامج تشمل ٥٢ مؤسسة تدريبية. ومنذ نشأة البرنامج الماليزي للتعاون التقني في عام ١٩٨٠، شارك أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص في هذا البرنامج.

إضافة إلى ذلك، تنظر ماليزيا أيضا في طرق جديدة أفضل للتعاون مع أقل البلدان نموا في مجال تنمية الموارد البشرية. ومن هذه الطرق تسخير قوة التكنولوجيات الجديدة من قبيل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. لهذا السبب استضافت ماليزيا أول اجتماع للتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات والتنمية في حزيران/يونيه من هذا العام. ونفعل هذا مدفوعين بإدراكنا أن المعرفة والتكنولوجيا والتجديد أخذت تحل محل الأرض والأيدي العاملة ورأس المال بصفتها الدوافع لرئيسية لتكوين الثروات والنمو الاقتصادي اليوم. غير أن من المؤسف في الوقت ذاته أن أشد الناس حاجة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومن يحتمل أن يستفيدوا منها أكبر استفادة هم أقلهم في إمكانيات الحصول على تلك التكنولوجيات. ويرجع هذا إلى عوامل من قبيل الافتقار إلى البنى التحتية والمضمون ذي الصلة وسوء الدعم التكنولوجي وسيطرة اللغة الانكليزية على الإنترنت.

ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية من البلدان المتقدمة نموا من الشروط المسبقة لتغلّبنا على هذه الصعوبات. ويلزم رعاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار وتطويرها، كإنشاء ”كتائب السلام الإلكترونية“ أو مركز عالمي للموارد الافتراضية، من أجل مساعدة البلدان النامية.

وإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترى ماليزيا أيضا أن إشراك القطاع الخاص في برامج بناء القدرات طريق جديد وواعد لمساعدة أقل البلدان نموا. وقد بدأت ماليزيا إنشاء برنامج بناء القدرات لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وينبغي ملاحظة أن ٢٢ عضوا من بين أعضاء مجموعة أقل البلدان نموا البالغ عددهم ٥٠ عضوا هم من منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومن شأن تحسين الأوضاع المعيشية لتلك البلدان أن يقطع بنا شوطا بعيدا في تقليص عدد أفقر الناس في العالم.

وفي الختام، أرى أنه بينما يتيح هذا الاجتماع فرصة قيمة لإعادة تأكيد التزامنا بتحسين حالة أقل البلدان نموا، يلزم عمل المزيد لإيجاد مزيد من الطرق الابتكارية لمعالجة طائفة المشاكل المعقدة التي تواجه أقل البلدان نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد التجاني صالح فضيل، وزير التعاون الدولي في السودان.

السيد فضيل (السودان): إنه لمن عظيم غبطتي وسروري، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة على رئاستكم لهذا المؤتمر الهام والذي ما فتئتم تديرونه بحكمة واقتدار، مما سيؤهله حتما للخروج بنتائج إيجابية في كافة المجالات موضوع البحث والتداول تعزيزا لتضامننا المشترك وتحقيقا لغاياتنا المبتغاة.

اسمحوا لي في مستهل بياني هذا أن أتقدم بشكرنا الجزيل أصالة عن نفسي وإنابة عن وفد بلادي لمنظمي هذا المؤتمر الهام لما بذلوه من جهد عظيم ومقدّر خدمة لأهداف التنمية وإزالة الفقر والعوز وتحقيق طموحات شعوبنا في السلام والتقدم.

يود وفد بلادي أن يضم صوته للبيان الذي أدلى به مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن يعبّر عن تقديره لتقرير الأمين العام السنوي حول تنفيذ خطة عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وما احتواه من معلومات مفيدة وإحصاءات جيدة تؤكد ما حققناه خلال الفترة الماضية.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإنه وإن كان هناك تقدم في إحراز تنفيذ خطة عمل بروكسل، إلا أن نسبة الفقر تتزايد بصورة كبيرة في العديد من الدول الأقل نموا. وإن التقدم الذي حققته بعض الدول، خاصة المصدّرة للبترول، لا يعني بالضرورة تجاوز حالة الفقر في معظم بلداننا، لأسباب هيكلية وعضوية في بنية اقتصادياتها لا تخفى على أحد.

وعلاوة على ذلك، فإن السودان يبدي قلقا بالغا للمؤشرات المرتفعة التي وردت في التقرير حول مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا والأوبئة الأخرى الفتاكة في البلدان الأقل نموا، خاصة الأفريقية منها، في الوقت الذي تشهد مؤشرات اجتماعية هامة أخرى تراجعا كبيرا، وهو ما يفاقم من حدة الفقر، ويجعل عملية تطبيق خطة عمل بروكسل بعيدة المنال للعديد من الدول.

ولا بد في هذا الإطار من عمل جبار يأخذ في الاعتبار عدة عوامل، نذكر منها على سبيل المثال، أهمية تجديد وتعزيز التزام الدول الأقل نموا وشركائها في التنمية بتنفيذ برنامج العمل عبر حشد الطاقات وبناء القدرات البشرية، لما للعنصر البشري من أهمية واضحة في تنفيذ الأهداف والغايات.

كما أن توفير مصادر التمويل يأتي أيضا كأهم عوامل نجاح خطة عمل بروكسل. وعليه، يترتب على شركاء التنمية الوفاء بالتزاماتهم في تقديم العون وإعفاء الديون، وبناء القدرات، ونرجو أن ننوه أيضا بأهمية دور

التجارة العالمية في تنفيذ الأهداف عبر فتح الأسواق وتسهيل التجارة.

يبدو واضحا ومن خلال الاجتماعات الإقليمية التي عقدت على مختلف المستويات في بانكوك وأديس أبابا والاجتماع الوزاري في كوتونو، أن العديد من الدول الأقل نموا قد قطعت شوطا مقدّرا في مجالات التنمية وحقوق الإنسان، وحلّ النزاعات، وإعمال مبدأ حكم القانون، والديمقراطية ومحاربة الفساد والحكم الرشيد، وحسن الإدارة. وكذلك قطعت العديد من الدول الأقل نموا شوطا مقدرا في مجالات وضع استراتيجيات الحدّ من الفقر والعديد من البرامج الوطنية الخاصة بالبيئة.

إن ما تقدم ذكره لا يعني أن هذه الدول قد غادرت موقعها كدول أقل نموا، إذ أن الكثير من المشاكل ما زالت تقف حائلا أمام تنفيذ خطة عمل بروكسل وتقعد بالدول عن تحقيق غاياتها وبعض هذه المشاكل هي: أولا، شح التمويل لمشروعات التنمية، وهنا لا بد من التنويه بأهمية أن خطة عمل بروكسل تقوم على مبدأ الشراكة بين الدول المانحة والدول الأقل نموا. ونؤكد هنا على أهمية التزام هذه الدول بتعهداتها وتقديم العون اللازم للخروج من مشاكل الفقر والتخلف.

ثانيا، تعاني الدول الأقل نموا من مشاكل مزمنة تتعلق بالبنيات التحتية وبناء القدرات، وهذه واحدة من أهم أهداف خطة عمل بروكسل السبعة ولا بد من التركيز على هذا الجانب في مجال الشراكة.

ثالثا، جاء في تقرير الأمين العام أن العديد من الدول الأقل نموا أصبحت مصدرة للبترول. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاكل المصاحبة لدخول هذه الدول إلى نادي الدول المصدرة للبترول قللت من استفادتها منه في مجالات التنمية، لضعف القدرات والبنيات التحتية. إن جهود الدول الأقل نموا في مجال محاربة الفقر لا بد من دعمها من الدول المتقدمة عبر دعم التجارة العالمية، وضمان إدماج هذه الدول في دائرة الاقتصاد العالمي، وفتح الأسواق لمنتجاتها الزراعية، مع توفير الضمانات الكافية بشأن نظام اقتصادي عالمي عادل يضمن تمثيلا عادلا للدول الأقل نموا في مؤسساته.

ونحن نجتمع اليوم للتوقف وهلة لاستعراض وتقييم ما أنجز في برامج عمل بروكسل، تمهيدا للمضي قدما نحو تحقيق أهدافنا التنموية، نؤكد على أهمية استراتيجية كوتونو والتي هي ثمرة لجهود مضنية وجادة من قبل الدول الأقل نموا وشركائها في التنمية من مؤسسات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الغير حكومية، وغيرها من الجهات المهتمة بهذا الشأن. وبذلك تمثل استراتيجية كوتونو أداة فعالة في تقييم ما أنجز في برنامج عمل بروكسل، وأيضا في تسليط الضوء على مواقع الضعف والقصور بغية معالجتها. ونؤمن بأنها ستعيننا في المضي قدما نحو تنفيذ أهداف البرامج في روح من التعاون والتعاضد والشراكة الحقيقية.

لقد التزم السودان سياسيا ببرنامج خطة عمل بروكسل للبلدان الأقل نموا، حيث شكل لجنة عليا من الوزارات المعنية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وقد عكفت اللجنة على دراسة الالتزامات السبعة الواردة بخطة عمل بروكسل. وصدر في عام ٢٠٠٢ تقرير السودان الأول لخطة بروكسل للعام ٢٠٠١-٢٠١٠، وتبع ذلك تشكيل لجان فرعية لكل التزام، وذلك لدقة الأداء وإظهار إنجازات السودان حول تحقيق الالتزامات والتعهدات المختلفة.

وصدر التقرير الثاني عام ٢٠٠٣، والثالث عام ٢٠٠٤. أما لعام ٢٠٠٥، فقد تمكنت اللجان المختلفة من إصدار التقرير الشامل الذي حوى إنجازات السودان النصفية لخطة عمل بروكسل، والذي غطى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وقد تمت إجازة التقرير من اللجنة العليا الفنية. وإلى جانب ذلك، شارك السودان بفاعلية في اجتماع مجموعة شرق ووسط أفريقيا الذي عقد في أديس أبابا، والاجتماع الإقليمي لأقل البلدان نموا.

ويعكف السودان حاليا على إنجاز المرحلة الأولى من الخطة الوطنية لمحاربة الفقر، وقد حالت ظروف عديدة دون ذلك في الماضي القريب، ولعل أبرزها الانشغال بتحقيق السلام في البلاد. أما وقد تحقق ذلك، فإن البلاد الآن قد قطعت شوطا مقدّرا في إرساء دعائم الديمقراطية باعتماد دستور انتقالي يضمن كافة الحقوق الدستورية للمواطن، ويؤسس لعملية تنمية مستدامة في جميع أنحاء البلاد، ويؤكد المشاركة الفاعلة لجميع قطاعات المجتمع المدني في عملية التنمية، وإدارتها بالصورة اللائقة ومحاربة الفساد وضمان حكم القانون.

وكما تعلمون فإنه وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور، فإن البلاد بأسرها تنخرط الآن في جهود تطبيق اتفاقيات السلام والوفاء باستحقاقاتها. وهذا عبء كبير تضطلع الحكومة بالقدر الأكبر منه، وهناك معوقات كبيرة في طريق تحقيقه وهي الديون. وكما تعلمون فإن السودان من الدول القلائل التي لم تستفد من مبادرات إعفاء الديون، لاسيما المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالرغم من وفاء السودان بكل التزاماته واستيفائه للمعايير. وذلك ربما يعيق تطبيق خطة عمل بروكسل واتفاقيات السلام الموقعة.

إن وفد بلادي يود مجددا أن يهيب بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته التي أكدها في مؤتمر أوسلو، وكذلك بضم السودان للدول المعفاة من الديون بموجب مبادرة مجموعة البلدان الثمانية، فإن جعل السلام مستداما وتطبيق خطة عمل بروكسل يعتمدان بشكل كبير على معالجة قضية الديون وقضاياها ذات الصلة.

كما يود وفد بلادي أن يلفت النظر للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الخارجة من صراعات، ووجوب تضافر الجهود الدولية لتوفير معونات إعادة الإعمار والتأهيل، حتى يصبح السلام مستداما.

وفي الختام فإن وفد بلادي يرحب بما جاء في مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن الاستمرار في مواصلة السعي لإيجاد الحلول المتعلقة بالديون المتبقية للدول الأكثر فقرا والتي لم تشملها الإجراءات السابقة. ويتطلع وفد بلادي إلى أن يكون السودان من ضمن هذه الدول بأسرع الآجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جنس شتولتنبيرغ، رئيس الوزراء في مملكة النرويج.

السيد شولتنبيرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): من التحديات التي تطارد عصرنا أكثر من غيرها تضييق الفجوة بين العالم الآخذ بسرعة في النمو والأجزاء المتخلفة عن الركب. فبلايين الناس ماضون في طريقهم لتحقيق مستقبل مشرق. ولكن مئات الملايين ليسوا كذلك. وهذا التحدي جديد على الأجيال الحالية. ويمكننا الآن أن نحدّ جذريا من الفقر. يمكننا أن ننهي الليل الطويل الذي يخيم عليه نقص التنمية. وليست البلدان الفقيرة بحاجة إلى محاضرات عما يلزم للخروج من هذا الشرك. فهي تعلم ضرورة الاستثمار في البشر وفي الصحة والتعليم والإدارة الرشيدة.

وتقع على عاتق أقل البلدان نموا نفسها المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيها. وقد اضطلعت بدور القيادة في عملية استعراض منتصف المدة. وهي بحاجة إلى شراكات طويلة الأجل مع بلدان تفهم أن علي من يسعدهم الحظ عليها التزام قاهر بأن يكترثوا للغير.

وكانت النرويج من أولى البلدان التي حققت هدف تخصيص ما نسبته ٤٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا؛ بلغناه في عام ٢٠٠٢. وظللنا في صدارة قائمة المانحين منذ ذلك الحين، ومعنا البلدان الأخرى التي تكون دائما في القمة عند قياس أداء المانحين. وهذا العام نقترب ثانية من منح نسبة ١ في المائة من دخلنا كمعونة إنمائية. وقد بلغنا هدف الـ ٠,٧ في المائة قبل عقود وهدف الـ ٠,٩ في المائة منذ أعوام.

ويشرفني أن أكون هذا العام رئيسا مشاركا لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، إلى جانب زميليّ الموقرين من موزامبيق وباكستان. وسيقدم الفريق تقريره إلى الأمين العام في وقت لاحق هذا الخريف. ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الخيرة على توصياتنا، بعد أن التقينا بعدد كبير من أصحاب المصلحة وممثلي البلدان. وأرجو مخلصا أن يسهم هذا الفريق في أن تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا، وفي أن تقدم الأمم المتحدة خدمات أفضل لأغراض التنمية والبيئة والمساعدات الإنسانية.

ومنذ ست سنوات، في عام ٢٠٠٠ هنا في نيويورك، شاركت في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية بوصفي رئيسا لوزراء النرويج. وكنا نعلم آنذاك، كما نعلم اليوم، عن كثير من الإعلانات الطيبة والجادة التي اعتمدها زعماء العالم. وقد أثارت تلك الإعلانات الأمل في غد أفضل لدى أوساط الشعوب والدول الفقيرة والمعدمة. ولكن الكثير منها بقي دون تنفيذ. ويجب ألا ينتهي الأمر بخطة بروكسل إلى نفس تلك الفئة.

شعرت عندئذ، في عام ٢٠٠٠، بوجود خطر من ألا نشعر بإلحاح الحاجة إلى الوفاء بتلك الوعود وأن يعود العالم سيرته الأولى. ولهذا السبب قررت النرويج أن تتحمل مسؤولية خاصة عن تحقيق أحد أهداف الألفية على الأقل. وسوف نضطلع بدور الصدارة في بلوغ الهدف رقم ٤ من أهداف الألفية: وهو المساعدة على الحد من وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بحلول العام ٢٠١٥. وهي مهمة استثنائية، ولكنها ممكنة. فلدينا الوسائل، ولا يحتاج الأمر إلا للمال والتنظيم من أجل التنفيذ.

وتتمثل خطوتنا الأولى صوب تحقيق هذا الهدف في توفير الأمصال لجميع أطفال العالم. وأعلنت في وقت سابق اليوم أن النرويج قررت زيادة مخصصاتنا في الميزانية للتحصين وبقاء الطفل من ٧٥ مليون دولار إلى ١٢٥ مليون دولار سنويا. ويلزم أن نعمل معا على وضع استراتيجية عالمية لبلوغ هدف الألفية رقم ٤. وما يلزمنا هو خطة أعمال على الصعيد العالمي. وسوف تبسط هذه الخطة بوضوح أفضل طريقة يمكننا بها تنظيم أنفسنا، والأدوات التمويلية التي نحتاجها، والمسارات التي نسلكها تحقيقا لهدفنا. ولدينا الإرادة والمعرفة اللازمتان لذلك. وخفض وفيات الأطفال هدف نبيل. ولا يمكننا العمل على تحقيقه بأنصاف الوسائل أو لبعض الوقت. ولهذا السبب أدعو جميع الحاضرين هنا إلى الانضمام لهذه الحملة العالمية.

إن النرويج بلد تعداده ٤ ملايين. ولكننا في الوقت نفسه نحتل المركز الخامس بين أكبر المانحين لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. ولا يمكننا أن نفعل كل شيء، ولكننا قد انطلقنا بآمال عالية في إنقاذ أرواح الملايين من الأطفال الصغار. وهؤلاء الملايين هم الذين سيعيشون وسيساعدون على انتشال البلدان الفقيرة من براثن الفقر في حياتنا. وأشعر بالضآلة والفخر لكوني جزءا من هذا التغيير الجارف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماري غوريث نيزيغاما، وزيرة التخطيط في بوروندي.

السيدة نيزيغاما (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أنضم إلى الآخرين ممن سبقوني إلى الكلام في الإشادة بالعمل الممتاز الذي أداه الفريق المنظم لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن شعب بوروندي وحكومتها، للترحيب بحرارة برئيس الاجتماع التحضيري للخبراء ونواب رئيسه ولتوجيه الشكر للأمين العام على نوعية التقرير المقدم للمناقشة (A/61/173). فالتقرير يحدد بوضوح وشجاعة التحديات التي تواجه بلداننا في تنفيذها برنامج عمل العقد لأقل البلدان نموا ويضع استراتيجيات لمعالجة تلك المشاكل والتعجيل بتنفيذ البرنامج على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

وقد جاء برنامج عمل بروكسل بينما كانت بوروندي في غمار أزمة طويلة وخطيرة قوّضت أسس الوحدة الوطنية واقتصادنا. وتزامنت الأعوام الخمسة الأولى للبرنامج مع العملية التي خرجنا بها من الأزمة. ومن ثم أوجدت تلك العملية شعورا بالتفاؤل والأمل في مستقبل بلدنا.

وبلدنا يعمل إلى هذا اليوم على إعادة بناء نفسه، رغم أن تداعيات الأزمة ما زالت قائمة. وتعكف السلطات المنتخبة حديثا على تهيئة الأجواء لبناء السلام وتجديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد انتهت حكومة بوروندي لتوها من إعداد إطار استراتيجي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، سيتيح تنفيذه التخفيف من معاناة الناس الذين كانوا نهبا لحرب أهلية لمدة تزيد عن عقد. ومن شأن هذا أن يجعل في إمكان بوروندي إكمال طلبها الإعفاء من الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويمثل تحدي السلام والديمقراطية الذي قبلته بوروندي خطوة كبيرة صوب الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو شرط لا غنى عنه للعمل على تنفيذ الاستراتيجيات الواردة في برنامج عمل بروكسل.

وفي حالة بلد خارج من صراع مثل بوروندي، حيث المجاعة والمرض ومعدلات البطالة العالية وتدهور البيئة هي القدر اليومي لملايين الناس، لا يمكن توطيد المكاسب التي تتحقق في مجالي السياسة والأمن إلا بإيجاد أجوبة مناسبة لمعالجة هذه الآفات.

وأحث البلدان الصديقة والمنظمات المجتمعة هنا، التي دعمت شعب بوروندي في أوقات محنته على ألا ترفع أيديها بل أن تواصل تقديم دعمها وتضامنها، ولا سيما في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في نهاية العام ٢٠٠٦. وتدركون أن تنفيذ برنامج العمل الوطني، المستند إلى برنامج عمل بروكسل، يجري في وقت عصيب بصفة خاصة بالنسبة لبوروندي وأن الكثير من العمل ما زال أمامنا لتحقيق أهدافنا.

وتدرك حكومة بوروندي أنه في ظل هذه الأوضاع، سوف يتعين توجيه حوافز هائلة لاقتصادنا إذا أردنا بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل بحلول عام ٢٠١٠. وينطوي ذلك على تحقيق زيادة ملموسة في معدل النمو الاقتصادي، وهي بدورها تستلزم مستوى مناظرا من الاستثمار. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم يكن لدى المجتمع الدولي الاستعداد لمساندة الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي بقوة.

ومن دواعي الأسف أن الصعوبات التي نواجهها اليوم هي التي يواجهها معظم أقل البلدان نموا، بما فيها حتى تلك البلدان التي تنعم بقدر نسبي من الاستقرار السياسي. ومن المؤرّق أن معدل النمو الاقتصادي العالي نسبيا الذي تحقق في معظم أقل البلدان نموا خلال السنوات الخمس

الماضية لا يمكن المحافظة عليه لأنه يقوم على قاعدة ضعيفة وغير متنوعة و لم يصحبه إيجاد وظائف مستقرة ومجزية. ولا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه حتى الآن كافيا لخفض مستوى الفقر بشكل مستدام في هذه البلدان.

والمشاكل المشتركة التي يحددها استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل الذي نحن بصدده هي من الكثرة بحيث أعجز عن ذكرها في الوقت المحدد لي. ومع ذلك، بالرغم من كثرة عدد هذه التحديات وتعقيدها، فليس من المستحيل على أقل البلدان نموا تجنبها. ولدينا من الوسائل والشجاعة والتصميم ما يلزم للنجاح في غضون الفترة المقررة، أي بحلول العام ٢٠١٠.

ولهذا الغرض، يلزم أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لأقل البلدان نموا في جهودها المبذولة للتغلب على مصاعبها. وفوق كل شيء، تحتاج أقل البلدان نموا إلى وجود الوسائل المالية الكافية تحت تصرفها من خلال زيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية. كما تحتاج إلى العدالة والإنصاف في علاقاتها التجارية مع شركائها من بلدان الشمال. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تحديدا، أود أن أطلب إلى الأمم المتحدة، من خلال الأمين العام، أن تمد يد العون لأقل البلدان نموا في بحثها عن حلول مستدامة للمشاكل التي يوجدها نظام التجارة متعدد الأطراف، من قبيل إتاحة سبل وصول صادراتنا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والإعانات التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو لمزارعيها والإعانات الداخلية التي تقوّض قدرة الصادرات القادمة من أقل البلدان نموا على المنافسة في السوق الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي جاوزينغ، وزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية.

السيد لي جاوشينغ (تكلم بالصينية): باسم الحكومة الصينية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على عقد هذا الاجتماع الناجح.

وبالتركيز على المسائل التي تواجه أقل البلدان نموا، نعالج بقاء وتنمية نحو ٧٠٠ مليون من أفقر الناس في العالم، وأهم من ذلك أننا نعالج أيضا مستقبلنا المشترك. وقد أحرز شيء من التقدم خلال السنوات الأربع الأخيرة في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وذلك بفضل الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي.

بيد أنه لم يحدث تغيير جوهري في حالة أقل البلدان نموا، ولا تزال كثير من الصعوبات تقف في طريق تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات الرئيسية التالية. أولا، ينبغي أن تنفذ جميع الأطراف بنية حسنة، وبروح من الشراكة العالمية، التزاماتها بموجب برنامج العمل. وينبغي أن تعزز الوكالات التابعة للأمم المتحدة أيضا التنسيق لكفالة تنفيذ تلك الالتزامات.

ثانيا، ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة نموا بالهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو استخدام ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأغراض لمساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع ما يمكن وأن تنفق ما بين ٠,١٥-٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا. وينبغي أن تضمن استدامة هذا التمويل وثباته وأن تواصل توسيع نطاق ما تقدمه من منح. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقليص ديون أقل البلدان نموا بدرجة ملموسة. وتتفق الصين مع الرأي الداعي لاستكشاف أشكال جديدة للتمويل من أجل زيادة التمويل لأغراض التنمية في أقل البلدان نموا.

ثالثا، على البلدان المتقدمة النمو أن تتيح سبل الوصول للأسواق دون تعريفة جمركية ودون حصص محددة لجميع السلع القادمة من أقل البلدان نموا بحلول العام ٢٠٠٨.

وينبغي أن تخفض الحواجز غير الجمركية، وأن تبسط قواعد المنشأ وتزيدها شفافية وأن تتخذ خطوات لمساعدة أقل البلدان نموا على زيادة صادراتها حتى يمكن إدماجها تماما في نظام التجارة المتعدد الأطراف ويتسنى لها الإفادة منه.

رابعا، احتراما لاختيار أقل البلدان نموا لنمط التنمية الذي تتبعه، على المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان على النهوض بالإدارة في مختلف المجالات مساعدةً لها في تعزيز قدرتها على تعزيز التنمية بوجه عام.

وقد قدمت الصين حتى الآن ١ ٧٠١ مساعدة على هيئة منح لـ ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا، وأنجزت ٧٩٩ مشروعا في أقل البلدان نموا، وقامت بإلغاء ١٧٢ دينا يدين بها ٣٦ بلدا من أقل البلدان نموا ومنحت إعفاءات من التعريفة الجمركية لبعض الصادرات من أقل البلدان نموا التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين. كما نشارك أيضا بنشاط في الخطط متعددة الأطراف لخفض الديون.

والتدابير الخمسة الرامية إلى دعم التنمية والتعجيل بها في البلدان النامية ،التي أعلنها الرئيس الصيني هو جينتاو في مؤتمر القمة العالمي العام الماضي، سوف تفيد بصفة رئيسية أقل البلدان نموا. وتمثل المساعدة التي تقدمها الصين جزءا من التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض. وهي مساعدة أخوية ليست مقيدة بشروط، ولا تسعى الصين للحصول على امتيازات في تقديمها هذه المساعدة.

وخلال الأعوام القليلة المقبلة، سوف تزيد الصين مساعدتها لأقل البلدان نموا ولمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي غضون عامين، سوف نلغي أو نزيل بطرق أخرى جميع المتأخرات التي حل أجلها في نهاية عام ٢٠٠٤ من القروض الحكومية الخالية من الفائدة والمنخفضة الفائدة التي اقترضتها بلدان مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسنزيد وارداتنا من أقل البلدان نموا، ونوسع نطاق الإعفاء من الضرائب الجمركية ليشمل عددا أكبر من صادراتها إلى الصين ونساعدها على تدريب مزيد من أفراد الإدارة والعاملين في الحقل التكنولوجي. وفي مؤتمر القمة القادم لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سوف نقترح تدابير جديدة يقصد بها مد يد العون لتنمية البلدان الأفريقية والإسراع بعجلتها.

يقول مثل صيني قديم إن ”وحدة إرادة الشعب كالحصن في قوتها“. وأثق أنه بجهود المجتمع الدولي المتضافرة، سوف تتحقق الأهداف المحددة في برنامج العمل، وستتمكن أقل البلدان نموا من الإقلاع على الطريق إلى الرخاء عاجلا وليس آجلا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد شهاي ثان، كبير الوزراء ووزير التخطيط في كمبوديا.

السيد ثان (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني تمثيل مملكة كمبوديا في هذا الاجتماع، وموافاتكم بمعلومات عن الحالة في كمبوديا بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المتعلق بأقل البلدان نموا. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المنعقد في بروكسل عام ٢٠٠١، اعتمدت كمبوديا مجموعة من الاستراتيجيات ذات أولويات في مختلف القطاعات بغية بناء مجتمع كمبودي متماسك اجتماعيا، ومتقدم في مجال التعليم، ونابض بالنشاط الثقافي، ومتحرر من الجوع والمرض وعدم المساواة، والهشاشة، والإقصاء.

لقد اعتمدنا الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر عام ٢٠٠٢، ومجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا، عام ٢٠٠٣. وفي السنة الماضية، أعددنا الخطة الإنمائية الإستراتيجية الوطنية، ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي توجز جميع البرامج المزمع تنفيذها في الوثيقتين السابقتين. وتمت

صياغة كل هذه البرامج بمشاركة مكثفة وواسعة النطاق لجميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك على نحو خاص، ممثلو المجتمع المدني. وتعمل الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية على تنفيذ الاستراتيجية المستطيلة التي اعتمدناها عام ٢٠٠٤ من أجل تشجيع النمو، والعمالة، والإنصاف، والفعالية. والخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية هي الآن الوثيقة الوحيدة الشاملة التي نستنير بها في ما نبذله من جهود إنمائية، وتركز بشكل واضح على خدمة الفقراء وسكان الأرياف بغية الإسراع في تخفيض مستويات الفقر.

وتظل بعض مميزات عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لدينا الجديرة بالذكر، لا سيما منذ أواخر عام ١٩٩٨ عندما استطاع البلد، في نهاية المطاف، التوصل إلى السلم الداخلي والاستقرار السياسي، تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي متين، وإجراء تحسينات على الزراعة، التي توفر سبل الرزق لنسبة ٨٠ في المائة من أفراد شعبنا من سكان المناطق الريفية، وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاقها للمساعدة في بناء رأس مالنا البشري الذي تمس الحاجة إليه. وقد سجل مستوى الفقر في كمبوديا انخفاضا حادا من ٣٩ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٤. ونحن نعي تماما أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، على نحو ما يزمع تنفيذه في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية.

وقد وضعت كمبوديا نظاما يتسم بقدر كبير من الشمولية لإشراك القواعد الشعبية في الحكم. وبتشكيل المجالس البلدية بعد إجراء انتخابات هذه المجالس عام ٢٠٠٢، وتنفيذ اللامركزية التي انطلقت بخطة إنمائية لامركزية وتصاعدية ومتناسقة في المناطق الريفية، الجاري بها العمل منذ أكثر من عشر سنوات، أقرت كمبوديا إطارها الاستراتيجي للامركزية واللاتركز في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٥. ويتبع البلد نهجا متعدد الجوانب للتصدي للفساد، واعتمد إصلاحات واسعة النطاق لجميع جوانب الحكم.

وانطوى انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على تحديات العولمة ومنافعها. وركزت كمبوديا، بالتالي، على تطوير مجموعة من العوامل الميسرة، من قبيل تعزيز الشركات والبنية التحتية المحلية، وتطوير الموارد البشرية والمقدرات التقنية، وتنويع القطاع الخارجي، وتهيئة الظروف المؤاتية لضمان الوصول إلى الأسواق.

واتخذت كمبوديا تدابير لتعزيز هيكل الدعم المؤسسي للقطاع الخاص، بغية تعزيز دوره في التجارة الوطنية والاستثمار الداخلي. ووضعت سياسات لزيادة فعالية الاستجابة ليس لاحتياجات القطاعات المنتجة فحسب، من خلال دمج أفضل لبناء القدرات التجارية وأنشطة تنمية القطاع الخاص، بل أيضا لضمان إمكانية تنفيذ الأهداف الوطنية لتخفيض الفقر بقوة. ويتمثل التحدي المباشر الذي نواجهه في ضمان استفادة القطاع الخاص من اتفاقات تجارية مؤاتية مع بلدان ومناطق أخرى، بغية تصدير منتجات كمبودية متنوعة.

إن أولوية كمبوديا هي تطوير المقدرات البشرية والمؤسسية، وإزالة الاختناقات الإجرائية والمؤسسية التي تعرقل تخفيض تكاليف المعاملات، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من فرص الوصول إلى الأسواق، وتكثيف التنويع العمودي والأفقي، خاصة لتعزيز الإنتاجية والتدرُّج إلى الأعلى في السلسلة القيمية، وتشجيع تنافسية صادرات كمبوديا، وتعزيز التعاون دون الإقليمي/الإقليمي، وتيسير اندماج الشركات المحلية في الاقتصاد الدولي. وبرنامج عمل بروكسل لا يشكل التزاما عالميا فحسب، بل يُشكل كذلك مكونا أساسيا من مكونات رؤيتنا الاقتصادية أيضا، ويوفر

ركائز التقدم الوطني صوب تحقيق السلم والازدهار للكمبوديين كافة.

وللوفاء بهذه الالتزامات والنجاح في تنفيذ برنامج العمل، تسعى كمبوديا إلى الحصول على الدعم المتواصل والمعزز من المجتمع الدولي وشركائنا الإنمائيين الخارجيين، أو الوكالات المانحة. وعلى الرغم من أن كمبوديا تتخذ جميع التدابير لتشجيع زيادة ارتكاز عملية التنمية على الموارد، فإن النجاح في تحريك الإصلاحات الداخلية وتحقيق أهداف كمبوديا الإنمائية للألفية سيرتهن كثيرا بزيادة الدعم العالمي وتدفقات الموارد لتنفيذ سياساتها خدمة للفقراء. وينبغي تكييف دعم من هذا القبيل مع أولويات كمبوديا الوطنية، كما عبرت عن ذلك الخطة الإنمائية الإستراتيجية الوطنية، وإدارته من أجل نتائج يمكن تحقيقها، عن طريق تطوير المساءلة المتبادلة بين حكومة كمبوديا الملكية والشركاء الإنمائيين الخارجيين.

وترغب كمبوديا بشدة في الوصول إلى الأسواق الدولية بصورة أفضل وأنسب، خاصة في البلدان المتقدمة النمو. وهذا يجب أن يتضمن تحسين وصول عمالها في الخارج إلى الأسواق أيضا. وفي هذا السياق، سيساهم منح برامج معفية من الحصص والضرائب لجميع الصادرات الكمبودية في زيادة إيرادات التصدير، ومع تعميق الارتباطات العكسية في البلد، سيجعل التجارة تعمل لصالح التنمية في كمبوديا، الموجهة بشكل خاص لخدمة الفقراء.

ونحن على ثقة بأننا سنستطيع الوفاء بالتزامنا بموجب برنامج العمل، إذا اتخذ الشركاء الإنمائيون والمجتمع العالمي مبادرات جريئة لاستكمال السياسات الوطنية خدمة للفقراء وتحقيقا لأهداف كمبوديا الإنمائية للألفية بالدعم المالي والفني وغيرهما من أشكال الدعم المطلوب. وهذا سيساعد كمبوديا على كسر دورة الفقر، وتحقيق أهداف حاسمة من قبيل تطوير الموارد البشرية، وكفالة الأمن الغذائي، وإزالة القيود المفروضة على جانب العرض، وإدارة الغابات والتنوع البيولوجي، وحماية البيئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باتريسيا سانتنيللي، الوزيرة المفوضة للتعاون الإنمائي في إيطاليا.

السيدة سانتنيللي (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية، قدم الوفد نصا بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أشارك في هذا الاستعراض لمنتصف المدة بصفتي نائبة وزير الخارجية المسؤولة عن التعاون الإنمائي.

إن تمثيل الحكومة الجديدة في إيطاليا ليس شرفا عظيما لي فحسب، بل هو مسؤولية أيضا. والحكومة الإيطالية تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولم تمض على تنصيب الحكومة سوى بضعة شهور، بعد الانتخابات الأخيرة. وقد أعربت الحكومة الجديدة عن اهتمامها القوي بالتعاون الإنمائي من خلال تكليف نائبة وزيرة بالتعاون الإنمائي، بالنظر إلى تسليمها بالدور الأساسي الذي يضطلع به التعاون الإنمائي في السياسة الخارجية. وهذا التعيين، رحبت به كل المنظمات التي تركز على السلام والتضامن الدولي.

إن تغيير وتيرة سياسات التعاون الإنمائي الإيطالية يجعل لاجتماعنا هذا اليوم أهمية خاصة وفائدة جُلّى في نظري شخصيا. فبالنسبة لي، أنه شرف ومسؤولية أن أتعلم من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الاجتماع، أي أقل البلدان نموا، كيف يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تتعاون معها، من منطلق تحقيق أهداف هي موضع اهتمامنا المشترك والإسهام في النمو الاقتصادي والاجتماعي والحد من وطأة الفقر.

إن التعاون في التنمية هو تبادل بين الأطراف لما قد يمكن لكل بلد تقديمه – سواء أكان خبرة أم دعما ماليا

أم موارد بشرية – لكي تحدد البلدان معا طريقا تمضي به قُدما، تسلكه كل البلدان، طريقا يمكِّننا من حماية الأمور التي نشترك بها جميعا. وينبغي أن يحصل التعاون بين متساوين، كما ينبغي بذل الجهود للقضاء على التمييز المتمادي بين البلدان المانحة والمستفيدة، بتعزيز الشراكات الإقليمية.

ونحن نقيِّم، في استعراض منتصف المدة هذا، التقدم في تنفيذ برنامج العمل على مدى السنوات الخمس الماضية ونرتقب إجراءات تصحيحية للسنوات الآتية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أسلِّط الضوء على نقطتين أساسيتين؛ أولاهما أن التنمية عملية طويلة الأمد، لا يمكن تحقيقها إلا إذا شاركت المرأة فيها مشاركة تامة وإذا أزيلت العقبات التي تحول دون مشاركتها. ولذلك، ينبغي النظر في البعد الجنساني، في جميع مداولاتنا. وثانيا، علينا ألا ننسى الإسهام الفذ للمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عند صياغة تعاوننا. ويمكن للحكومات أن تجني فائدة جمة من المشاركة الفاعلة لشركاء محليين في صياغة السياسات الوطنية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن الحد من وطأة الفقر وتحقيق الازدهار المالي والاجتماعي أمران أساسيان لإحلال السلام الدائم، الذي سيظل حلما خياليا، إذا لم تُهيأ الظروف الأساسية لحياة كريمة: أي توفير الغذاء والسكن والتعليم والصحة للجميع. وينبغي أن نكون قادرين على التوفيق بين السياسة والاقتصاد، لا أن ندع هذه تطغى على تلك. ولنتعامل مع استعراض منتصف المدة ليس بصفته موعدا نهائيا ينبغي التقيد به، بل كفرصة لإعادة النظر والتفكير، إن لزم الأمر، في أولوياتنا وأهدافنا ومعتقداتنا. وعلينا أن يكون إطار عملنا ترشيد الحكم، كيما نضمن أن الجهود الدولية المبذولة للحد من الفقر وتمهيد السبيل إلى تنمية مستديمة ومتوازنة لا تعيقها ممارسات فاسدة.

وفي إيطاليا، درجنا تقليديا على إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، بتخصيص مساعدات إنمائية لها. ونحن نزمع على المحافظة على التزامنا بشراكة تجمعنا للتنمية، ويشجعنا ما أبداه شركاؤنا، أي أقل البلدان نموا، من روح حيازة الملكية. وسنتبع هذه السياسة في تعاوننا الثنائي والمتعدد الأطراف. وبإمكان هذا المنتدى أنه يقدم لنا التوجيه إزاء تحسين تركيز أعمالنا على مدى السنوات الخمس المقبلة.

أما الأهداف التي يتعين تحقيقها، فهي محددة في الالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل. وإن هدف رصد ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المانحة، يخصص للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أقل البلدان نموا، قد تكرر تأكيده في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومع أنه قد يتعين علينا إعادة النظر في استراتيجياتنا وبعض أولوياتنا، يجب أن نبذل جهدا ملموسا للاقتراب من هذه الأهداف المتفق عليها.

منذ بداية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أتيح للبلدان الممثلة في هذا الاجتماع توجيه رسالة وحدة وإرادة العمل معا؛ وهي رسالة يمكنها أن تضبط إيقاع العمل الكثيف الذي يتعين على الجمعية العامة أن تضطلع به في الأيام والأشهر المقبلة. وإني أتمنى صادقا ألا نهدر هذه الفرصة. وأنا واثق من أن أكثرية البلدان الموجودة هنا تشاطرني نفس الأمنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد محمد بجاوي، وزير الدولة، وزيرة خارجية الجزائر.

السيد بجاوي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد حظي البيان الملهم الذي أدلت به السيدة زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ببالغ

تقديرنا. والبيان المذكور، الذي تؤيده الجزائر كل التأييد، هو مصدر إلهام لنا جميعا.

ترحب الجزائر بالاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لحالة أقل البلدان نموا بهذا الاستعراض المتعمق لمنتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل. وهذا الاستعراض هو من المعالم الحقيقية في مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة للحد من الفقر والجوع.

لقد أحطنا علما مع اهتمام بالغ بالنتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام، الذي يُبرز تجدد الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ومن الجلي أن هذا يقتضي تقيدنا بالتزاماتنا في قضايا، كالمساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق والمساعدات الفنية.

وما فتئت الجزائر التي تؤيد تأييدا فاعلا جهود أقل البلدان نموا في كفاحها ضد الفقر والجوع، لا سيما في أفريقيا، مقتنعة بأهمية آليات المتابعة لتنفيذ برنامج العمل. ونود أن نعبِّر عن تأييدنا الكامل لاستراتيجية كوتونو، لاستمرار تنفيذ برنامج العمل، وهو أساس تقييم التقدم المحرز إلى الآن ولمواجهة العقبات التي أعاقت تنفيذه.

ويساورنا القلق إزاء تدني نسبة تنفيذ برنامج العمل، وخاصة فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر. ومما لا شك فيه أن السبب الرئيسي لذلك هو بيئة اقتصاد عالمي يطغى عليها منطق تجاري التوجه على حساب مناقبية إنمائية.

ومن الأمور الأساسية أن يتحلى المجتمع الدولي بالتضامن، بسبب سرعة عطب اقتصادات أقل البلدان نموا، التي تبقى، رغم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، معرَّضة لتقلبات الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر بالتقدم الملحوظ الذي حققته أكثرية أقل البلدان نموا رغم مواردها المحدودة، لمواجهة تحديات النمو بتحسين أدائها في مجال الاقتصاد الكلي وبتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية، وسعيها الجاد إلى المشاركة في الاقتصاد العالمي. وتقدمها جدير بأن يؤيده المجتمع الدولي تأييدا كاملا بالتنفيذ الفعلي للالتزامات التي تعهدنا بها بمواصلة عملية تنمية لا يمكن فيها العودة إلى الوراء.

وتوجد معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا. وتشكل مكافحة الفقر والجوع مصدر قلق رئيسي للقارة برمتها. ونرى أنه ينبغي لأفريقيا الحصول على مزيد من دعم المجتمع الدولي بالنظر إلى الحالة الفريدة لأقل البلدان نموا التي يتفاقم ضعفها الاقتصادي بسبب انخفاض العمر المتوقع الذي يسببه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واستمرار الصراعات المؤسفة.

ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا في أفريقيا تبذل جهودا محمودة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي فإنها تبين بجلاء تمسكها بالتزاماتها التي قطعتها من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

وتعمل أفريقيا مع شركائها من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بغية تحقيق أهداف برنامج عمل أقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتصل بمكافحة الفقر. وتسعى الشراكة إلى التشجيع على التكامل الإقليمي من خلال إدخال كل بلدان المنطقة في تيار الاقتصاد العالمي.

ونحن مقتنعون بأن أقل البلدان نموا ستضطلع بالمزيد من الإصلاحات الواعدة بحلول الاستعراض النهائي الشامل لعام ٢٠١٠، مما سيجعل استهلال عملية تحقيق ما نأمل أن يكون تنمية مستدامة أمرا ممكنا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يظهر ترددا في دعمه لأقل البلدان نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عبد الله غل، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا.

السيد غل (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعلن تأييد تركيا للبيان الذي تم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي.

يأتي استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل في الوقت المناسب حقا لمساعدتنا في التمعن بالتقدم المحرز حتى الآن، وإعادة رسم مسار عملنا إذا اقتضت الضرورة ذلك، ومواصلة الطريق الذي رسمناه بالمزيد من العزيمة لإحراز النجاح. وفي ذلك الصدد، نرحب بكل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في العملية وبمشاركة شركائها الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية أخرى. ويسرنا ملاحظة التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ استهلال البرنامج عام ٢٠٠١. بيد أنه لا تزال ثمة تحديات وعقبات خطيرة ماثلة أمامنا.

ونشيد بحكومات أقل البلدان نموا على جهودها الرامية إلى تعزيز سياساتها في تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين أداء الحكم والاقتصاد الكلي لديها، فضلا عن الإنجازات التي حققتها من خلال الإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة والخصخصة.

ومن الواضح أن استراتيجية كوتونو ستساهم أيضا في زيادة تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ولكن، لا بد من القيام بالمزيد. وتلتمس وتطلب أقل البلدان نموا الحصول على مساعدة المجتمع الدولي ودعمه بغية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية واستئصال شأفة الفقر.

وتنطوي مسؤوليتنا كذلك على تحسين ظروف معيشة ما يربو على ٦٠٠ مليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نموا.

وبعد إعادة إصلاح الأضرار الناجمة عن الزلزال الهائل عام ١٩٩٩ والاضطراب الاقتصادي عام ٢٠٠١، فإن تركيا الآن في وضع أفضل بكثير لكي تمارس دور الشريك الإنمائي لأقل البلدان نموا. ولا يسعنا التكلم عن السلم والانسجام والاستقرار والتعاون في العالم ما لم نتمكن من توفير وسائل الحياة الكريمة للبشر في كل مكان. ويدعم بلدي بطريقة نشطة الجهود الدولية الرامية إلى استئصال شأفة الفقر ويشارك فيها. وفي عام ٢٠٠٤ بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها تركيا ٣٤٠ مليون دولار. وازدادت المساعدات لتبلغ ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مما يمثل ٠,١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا. ولا يشمل ذلك مساهمات القطاع الخاص.

وستتواصل مساهماتنا في مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة فضلا عن تبرعاتنا لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تقدم خدماتها إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وستزداد مساهماتنا فيها بقدر معقول في السنوات القادمة.

وفي ذلك السياق، نحاول المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تلبية احتياجات القارة الأفريقية والتصدي لمشاكلها. ولقد أنشانا مكاتب إقليمية للوكالة التركية للتعاون والتنمية الدوليين في أديس أبابا والخرطوم. وهي تعمل بوصفها مراكز تنسيق للمساعدات الإنمائية والإنسانية التي تقدم إلى القارة. وسننشئ المزيد من المكاتب المحلية في المستقبل.

ولقد اعترف برنامج الغذاء العالمي بتركيا بوصفها إحدى أهم المانحين الذين يقدمون المساعدات في الأزمات الغذائية التي تشهدها أفريقيا، إذ وصلت المساعدات التي قدمتها إلى ١٧ بلدا أفريقيا.

وبما أن التجارة الدولية حيوية بالنسبة لتنمية أقل البلدان نموا، تولي تركيا أهمية لتنمية العلاقات التجارية الثنائية

مع تلك البلدان. ونحن مستعدون لتقديم المساعدات والتعاون في ميادين الزراعة والصحة والبيئة والحكم الرشيد.

ويشكل اجتذاب المستثمرين الأتراك إلى أقل البلدان نموا عنصرا هاما آخر في سياستنا. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع فكرة إنشاء مجالس تجارية وغرف تجارية مشتركة.

وكدليل على اهتمامنا البالغ بالقضايا المتصلة بأقل البلدان نموا، فإننا نعرض استضافة اجتماع كبير لأقل البلدان نموا في تركيا عام ٢٠٠٧. ويحدونا خالص الأمل في أن يزيد ذلك الاجتماع من الاهتمام بأقل البلدان نموا وتقديم الدعم لها في تركيا والمنطقة.

ولا يساورنا ريب في أن أقل البلدان نموا ستحقق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام والحكم الرشيد والكفء والبيئة الخالية من الأوبئة، وهي أمور تستحقها. وستواصل تركيا تقديم ما أمكنها من دعم لهذه البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيكتور مانويل باربوسا بورغيس، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في الرأس الأخضر.

السيد باربوسا بورغيس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بالإعراب عن ارتياحنا لعقد هذا الاجتماع الرامي إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لفائدة أقل البلدان نموا، الذي تم اعتماده قبل خمسة أعوام. ولا تبرير لهذا الحدث إلا إذا تمكنا – نحن أقل البلدان نموا وشركاءنا في التنمية – من التعلم من مواطن ضعفنا واستطعنا إعداد استراتيجيات ونُهُج بديلة، مع تحمل التزاماتنا ومسؤولياتنا بصورة تامة.

وتعتبر النتائج التي تحققت ضعيفة، على وجه الإجمال، وغير مستقرة وغير قادرة على عكس اتجاه ديناميات التخلف الإنمائي المتجذرة. والتقدم الذي لا لبس فيه، الذي تم إحرازه، لا يعوض عن الشروخ وحالات الفشل التي تطرح تحديات مثبطة لهمة أقل البلدان نموا وللمجتمع الدولي على حد سواء. وفي الوقت الحاضر، نبقى متخوفين ومتشككين بسبب هذا التقييم.

وانضم الرأس الأخضر إلى أقل البلدان نموا عام ١٩٧٧، أي بعد عامين من استقلاله. وقد قطعنا شوطا طويلا في السنوات الثلاثين التي مضت عليه. وحقق الرأس الأخضر الغايات والأهداف المحددة في مجالي الصحة والتعليم. أما سلسلة الإصلاحات التي أجريت في القطاع المالي ونظامي الضرائب والإدارة العامة، فقد أنعشت الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير أيضا إلى الإصلاحات السياسية التي مكنتنا من إقامة نظام ديمقراطي وبروز بيئة ثقافية وسياسية من التسامح وقبول الغير إلى حيز الوجود.

وكما نعلم جميعا، قررت الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تخريج الرأس الأخضر من وضع أقل البلدان نموا. وهذا جدير، في رأينا، باهتمام خاص من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، ولا سيما لأن الرأس الأخضر بلد جزري صغير لا ينعم بأي موارد طبيعية، ومعرض بصورة دائمة إلى حالات الجفاف والصدمات الخارجية. وينبغي أن يوضع موضع اعتبار أن هناك معيارين من المعايير اللازمة للتخرج، توفّرا في الرأس الأخضر. غير أننا بعيدون عن توفر المعيار الثالث، عنيت به معيار التغلب على الضعف الاقتصادي، وهو ضروري للتنمية المستدامة.

ووفقا لأحكام القرار ٢٠٩/٥٩، أنشأنا ما يُعرف باسم فريق دعم الانتقال الميسر، وهو مكون من عدد صغير من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بغرض رصد عملية الانتقال والمساعدة على توضيح أهداف الانتقال ومداه

وعناصره. ونحن على قناعة بأنه سيكون للرأس الأخضر بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ – أي عندما يخرج الرأس الأخضر من فئة أقل البلدان نموا – إطار مشترك للحوار والمساعدات المقدمة لفترة الانتقال، وفقا لروح الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا المعتمد مؤخرا في كوتونو.

وأود الإشارة إلى الفقرة ١٣ من ذلك الإعلان، لأنقل إلى الجمعية ملاحظة متشائمة أسرّها لي أحد أصدقائي وزملائي السابقين من الشمال، هي أن المؤسسات الدولية غير مرتاحة لديناميات التنمية الإيجابية. وإني لأرجو أن ننظر جميعا إلى التخرج من منظور إنمائي التركيز غير بيروقراطي، مما يثبت أن زميلي وصديقي السابق على خطأ.

والرأس الأخضر بحاجة ماسة إلى موارد مالية من الخارج. ومع محاولتنا اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ينبغي أن نُبقي نصب العين أن الاستثمار الأجنبي، كتحويلات المهاجرين المالية، ليس بديلا من المساعدات الإنمائية الرسمية. والتحدي الذي يواجهنا هو إيجاد التوازن المناسب بحيث نحقق مزيدا من التداؤب بين مختلف أنماط التمويل.

وفيما يتعلق بحالة الرأس الأخضر الخاصة، يقتضي التخرج استثمارات من حيث الحجم والنوعية والفرص، بما يولّد بسرعة زخما اقتصاديا ويحد من إمكان التعرض للخطر. ولكن ينبغي أن يبقى ماثلا في الأذهان أنه لا بد للإجراءات والآليات أن تُكيف بما يلائم الأوضاع الجديدة.

وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي بأن أثني على ما قامت به بنن من عمل حميد، بصفتها الجهة المنسقة لمجموعة أقل البلدان نموا، وعلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا لجعله مسائل هذه البلدان تتصدر جدول الأعمال الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد حسن وراجودا، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد وراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا، للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ونعتقد أنه يمكن لتنفيذ هذا البرنامج أن يكون، بل ينبغي أن يكون، أكثر فعالية.

يجب على أقل البلدان نموا، بغية تحقيق التنمية، أن تتغلب على تحديات أكبر وأن تلبي احتياجات أكبر مما يواجه سائر البلدان الأخرى. ولا يمكننا أن نحول دون أن تصبح هذه الاحتياجات غير قابلة للتدبر ودون أن تطغى على أقل البلدان نموا إلا بفضل شراكة هامة مع العالم المتقدم النمو. وتتضح أهمية هذا الأسلوب بجلاء من كون الجمعية العامة في دورتها الجارية قد اختارت الشراكة العالمية محورا موضوعيا لمداولاتها.

وصحيح أن البلدان المتقدمة النمو زادت من دعمها لأقل البلدان نموا تمشيا مع برنامج العمل ومع التزاماتها بالأهداف الإنمائية للألفية. لكن عليها أن تبذل المزيد لتمكين أقل البلدان نموا من أن تحقق بالفعل تقدما ملموسا. وعليها أن تفعل المزيد لأقل البلدان نموا في مجالات فتح أسواقها وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين إدارة الديون، وتنمية القطاع الخاص، والانتفاع بالتكنولوجيا، وبحكم عالمي.

ومن الصحيح أيضا أن بعضا من أقل البلدان نموا حققت معدلات نمو بنسبة ٧ في المائة كما حققت بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لكن هذه المكاسب تتلاشى في مواجهة أسعار النفط المتصاعدة بسرعة والأحوال الجوية

الرديئة بصورة خطيرة. وهذا ما حدث في السبعينات والثمانينات. ولذلك، ينبغي اتخاذ تدابير سياسية وقائية.

غير أن الأحداث التي وقعت مؤخرا لم تكن مشجعة. وما انهيار جولة الدوحة سوى مَثَل واحد على التطورات المؤسفة التي تزيد من تهميش البلدان النامية – وأقل البلدان نموا بصورة خاصة – وذلك نتيجة تحرير التجارة. إن أقل البلدان نموا بحاجة ملحة إلى نظام تجاري دولي يتضمن برنامجا تفضيليا قويا يتيح لها النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من غير رسوم جمركية وبلا نظام حصص. ومن شأن ذلك أن يبث الحياة في مبدأ الشراكة العالمية.

وهناك طريقة لمساعدة التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا، هي إطار تعاون بلدان الجنوب فيما بينها، لأنه سيتيح لأقل البلدان نموا مزيدا من الفرص لتبادل خبرات التنمية والممارسات المناسبة مع غيرها من البلدان النامية. ويصدق هذا على نحو خاص في مجال بناء القدرات، وهو جانب من جوانب التعاون ينبغي تعزيزه إلى حد بعيد في المستقبل، لا سيما في مجال التجارة والاستثمار والقطاع المالي. وفي هذا الصدد، سيتعين اتخاذ تدابير عملية بشكل تعاون مثلث الأوجه، يمكن أن تسهم فيه البلدان المتقدمة النمو أيضا بفعالية لتعزيز بناء قدرات أقل البلدان نموا.

أما إندونيسيا، فقد أسهمت في بناء القدرات بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون الثلاثي الذي يشمل البلدان والمؤسسات المانحة. وقد ركزت جهودنا بصورة خاصة على مجالات عمليات تمويل المشاريع الصغيرة وتنظيم الأسرة والزراعة ووضع السياسات الاقتصادية. وقمنا أيضا برعاية منح دراسية لعدد من أقل البلدان النامية، لدراسة مواطنيها في إندونيسيا. وقدمت إندونيسيا كذلك مساعدات فنية إلى بعض أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا، عملا بروح الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية – الأفريقية، التي أطلقت في جاكارتا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وفضلا عن ذلك، أسهمنا في تنمية أقل البلدان نموا عن طريق مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، والواقع في جاكارتا. وقد تأسس هذا المركز بمبادرة حكومتي إندونيسيا وبروني دار السلام أثناء مؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في كرتاخينا بكولومبيا عام ١٩٩٥، وهدفه هو مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، للقضاء على الفقر والنهوض بالنمو الاجتماعي – الاقتصادي الوطني السريع والمستدام. والمركز يسعى إلى التعاون الوثيق مع منظمات أخرى، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمصرف الإسلامي للتنمية ومركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

ولا نزال متفائلين إزاء توقعات أقل البلدان نموا المستشرفة على المدى البعيد. وقد أخذت محنة أقل البلدان نموا بالانفراج أخيرا، ولكن ببطء شديد. يجب أن نسّرع من وتيرة التعافي والنمو؛ وهذا يعني أنه يجب علينا، نحن البلدان النامية، أن نسعى بجد مع شركائنا من البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم أهم دعم يمكن توفيره لأقل البلدان نموا. ولا يزال ثمة بعض الحالات القصوى، التي قد يتعين فيها الاضطلاع بعمليات إنقاذ. وعندما يحصل ذلك، فلنعتبره قضية واجب أخلاقي.

وجميعنا مسؤولون بعضنا عن مصير بعض – عن محنة أضعف البلدان بيننا وأفقرها. ويجب أن نجد الإرادة السياسية لمساعدة أقل البلدان نموا على الخروج من ورطتها الخطيرة، وإلا فسرعان ما سنجد أن الفقر المدقع في أي مكان يقوِّض مستقبل البشرية ككل. لا يمكن تقسيم مصير البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل جورج شبندا، عضو البرلمان، وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية في ملاوي.

السيد شبندا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشترك في الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. ونعبِّر عن تقديرنا للسيد شودري ولمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لما بذلاه من جهود لجعل هذا الاجتماع حقيقة واقعة.

تُصنف ملاوي في فئتين من الفئات الثلاث التي يشملها برنامج عمل بروكسل. فهي من أقل البلدان نموا وهي أيضا مصنفة بلدا غير ساحلي.

إننا ندرك أن بعض التقدم أُحرز في تنفيذ البرنامج؛ فبعض البلدان، على سبيل المثال، سجلت معدلات نمو مثيرة. غير أنه لا بد من فعل المزيد لتحسين الحالة.

يجدد برنامج عمل بروكسل برنامجا هاما وفريدا يستهدف أقل البلدان نموا. والقصد منه هو مواجهة ما لها من عوائق إنمائية خاصة. وفيما نحن نجري استعراض منتصف المدة لهذا البرنامج الهام، لا بد لنا من تقييم ما بات معروفا منذ عام ٢٠٠١ – المشاكل والتحديات التي عانيناها – واستنباط تدابير ترمي إلى تحسين تنفيذ البرنامج.

تؤيد ملاوي تأييدا قويا فكرة وقوع المسؤولية الرئيسية عن تنمية أقل البلدان نموا على عاتق هذه البلدان بالذات. لا يمكن أن يكون هناك بديل لذلك؛ ولكن، لما كان برنامج عمل بروكسل يقوم على أساس المشاركة في المسؤولية، فإن على شركائنا في التنمية مسؤولية ضمان تأدية قسطهم من الصفقة. ونحن في ملاوي التزمنا بمسؤولية تنمية بلدنا بأنفسنا. ونحن نعرف ما نريد. ونعرف أيضا ما ينبغي عمله.

ولهذا السبب، نفخر بأن نحيط هذه الهيئة علما بأننا بلد من بلدان قليلة وضعت استراتيجية إنمائية متوسطة الأجل من صنع يديها، تركز على الإنسان وتحظى بالأولوية فيها الزراعة والأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية، وتوليد الطاقة وتوزيعها، وتنمية الري والمياه، والتنمية الريفية المتكاملة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويسعدنا أيضا أن نكون قد تلقينا دعما غامرا لهذه المبادرة من شركائنا في التنمية، بما يشمل إلغاء ديننا مؤخرا. غير أناً بحاجة إلى مزيد من الدعم، بخاصة في مجال تطوير بنيتنا التحتية. ولا بد أن يساعدنا ذلك في إنشاء قناة شير – زمبيزي، التي ستيسر في ملاوي الوصول إلى البحر، كما ستساعد شركاء آخرين في المنطقة. إن الاختبار النهائي لإطار سياسي موجه نحو الإنسان ليس بالضرورة على صعيد المشاورات في تصميمه، بل ما إذا كان بإمكان السياسات أن تحسن حياة الناس والمجتمع والاقتصاد.

ونحن في ملاوي لدينا الثقة لنقول إننا حققنا بعض الإنجازات الملحوظة في إطار برنامج عمل بروكسل. فقد اتخذنا تدابير لتعزيز الحكم السياسي الرشيد والحكم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونرغب في التخرج من فئة البلدان هذه بأسرع ما يمكن.

ونقر بأن برنامج عمل بروكسل يشكل إطارا أساسيا لشراكة عالمية قوية في سبيل تسريع نمو وتنمية اقتصاديين تتوفر لهما مقومات البقاء والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. ولهذا السبب، شاركنا بنشاط في عملية الاستعراض وساهمنا في المناقشات الرامية إلى تحديد تدابير تستهدف إنعاش برنامج عمل بروكسل.

إن استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا في العقد من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ – التي جرى اعتمادها في اجتماع وزاري لأقل البلدان نموا – تمثل الدفع اللازم لإنعاش برنامج عمل بروكسل. ونحن لا نعتبر استراتيجية كوتونو خيارا ثانيا أو بديلا من برنامج عمل بروكسل، ولكن نعتبرها وثيقة حظيت بتوافق الآراء، تبث حياة جديدة في برنامج عمل بروكسل. وتقدم استراتيجية كوتونو توصيات بشأن كل من الالتزامات الموجهة صوب العمل في برنامج عمل بروكسل، التي ستعزز احتمال أن يتم تنفيذها بحلول عام ٢٠١٠.

نرجو أن يوفر هذا الاستعراض الشامل دفعا شديدا لعجلة جهود المجتمع الدولي المبذولة للتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل بروكسل في السنوات الأربع المتبقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد الأمين كابا باجو، وزير الشؤون الخارجية في غامبيا.

السيد باجو (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن أقل البلدان نموا هي أفقر وأضعف شريحة في المجتمع الدولي. وتمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المذكورة أمرا محتما يتحدانا جميعا. يجب أن نقف في وجه هذا التحدي، لأن ارتفاع مستويات الفقر إلى هذا الحد – وهو منتشر في نسبة كبرى من البشر – هو بحد ذاته أمر لا يمكن تحمُّله ويشكل خطرا يهدد السلم والأمن في العالم.

إن تنمية هذه البلدان تشلها عوامل القدرة البشرية والمؤسسية والإنتاجية غير الوافية؛ والحساسية الحادة بالصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية أو التي يصنعها الإنسان؛ وإمكان الانتفاع المحدود من المعلومات والاتصالات فضلا عن التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية؛ وبنى تحتية مادية تشكو الهزال.

نحن متفقون جميعا على أنه إذا استمرت الاتجاهات الإنمائية الحالية، سيحتاج معظم أقل البلدان نموا، لا سيما في القارة الأفريقية، إلى أكثر من ١٠٠ عام لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤكد أنه، حتى لو بُذلت أفضل الجهود في العالم، لن تستطيع تلك البلدان التحرر من أغلال الفقر المدقع، دون أن تتلقى الدعم الضروري من المجتمع الدولي، وهو دعم يجب أن يتحقق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الخارجي المباشر، والإعفاء من الديون، ووضع نظام تجاري مؤات ييسر وصولها إلى الأسواق العالمية، والمساعدة على تحسين تدبير بيئتها.

لكن من دواعي الحسرة، أنه بعد مضي خمس سنوات على اعتماد برنامج عمل بروكسل، لم يتحقق مستوى الدعم المنتظر لأقل البلدان نموا في هذه المجالات وغيرها، الذي تعهد به المجتمع الدولي، كما لم يتم الوفاء بوعود الشراكة.

لقد أوفت أقل البلدان نموا بنصيبها من المسؤولية عن تنفيذ ما تعهدت به من إصلاحات أدت، في بعض الحالات، إلى مستويات عالية من النمو. لكن مستويات النمو المزمع تحقيقها لم يتم بلوغها، وبالتالي ازدادت حالة الفقر سوءا في هذه البلدان.

وتتمثل أولى الأولويات في استراتيجيات غامبيا الإنمائية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نسعى للقيام بذلك، ليس من خلال التدخلات المناسبة في الاقتصاد فحسب، لكن بوضع برنامج استثمار مكثف في القطاع الاجتماعي أيضا. فقد خصصنا حصة كبيرة من ميزانيتنا لقطاعات الصحة، والتعليم، والمناطق الريفية، في إطار استراتيجية للقضاء على الفقر. وأثمر ذلك نتائج إيجابية للغاية، تبدّت في التحسينات الكبيرة في مؤشرات الأداء، من قبيل التسجيل في مدارس التعليم الابتدائي، وتخفيض معدلات

وفيات الأطفال والأمهات، واحتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وتوفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، ووضع حد لتدهور البيئة.

وحكومة غامبيا لا تزال تبذل جهودا دون كلل لتعبئة الموارد بغية الاستثمار في البنية التحتية والخدمات لتحسين قدراتنا البشرية والمؤسسية، التي يشكل تعزيزها شرطا مسبقا هاما لتحقيق النمو والتنمية. وما نحتاج إليه الآن هو زيادة ما نتلقاه من دعم في هذا المسعى من شركائنا الإنمائيين.

وعلى الرغم من أن اقتصاد غامبيا حافظ على عوامل استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات القليلة الماضية، فإن تحديات كبيرة في ما يتعلق بمكافحة الفقر ما زالت ماثلة. وعبء الدين العام، وخدمة الدين، والدين الداخلي المتزايد أمور تستنفد بشكل كبير للغاية الموارد التي يمكننا، بدلا من ذلك، تخصيصها لبرامج تخفيض مستويات الفقر. وعلى الرغم من إدراجنا في فئة البلدان التي يمكن أن تستفيد من إلغاء الديون، بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد عانينا الأمرّين لبلوغ نقاط الإكمال التي ستؤهلنا للاستفادة من البرنامج فعلا. والعديد منا في أقل البلدان نموا وجد المعايير شديدة الصرامة، وفي بعض الأحيان، تتعدى حدود قدرتنا. وإذا أُريد للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تلبي احتياجات أكثر البلدان الفقيرة فقرا، فيجب تنقيح شروط الاستفادة منها.

وفي العام الماضي، انتهت دورتنا الأولى لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. واعترضت سبيل عملية التنفيذ مجموعة من العراقيل، جعلت من عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر، بصورة عامة، أقل نجاحا مما كنا نتوخاه. وحُددت العوائق التي تعترض القدرات على أنها من بين العوامل المسؤولة عن هذه الحالة. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على دورة البرمجة الثانية في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لدينا، التي ننوي التركيز فيها على الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن نصيب، هذه المرة، في استباق المشاكل التي قد تعيق النجاح، ومعالجتها في حينها. ونأمل كذلك أن نستطيع التعويل على المجتمع الدولي في زيادة دعم الموارد بشكل كبير في دورة التنفيذ الثانية.

واسمحوا لي في الختام بالإعراب عن التزام غامبيا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل، وحث جميع شركائنا الإنمائيين على تقديم المزيد من الدعم لجهودنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوزي صلوخ، وزير الخارجية في لبنان.

السيد صلوخ (لبنان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لأقل البلدان نموا. ونعتبر أن هذا الاجتماع يجب أن يؤدي إلى إيجاد سبل ووسائل إضافية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، في روح من التضامن، والشراكة، والتعاون المتواصل.

إننا نؤيد برنامج عمل بروكسل، ونعتبره تجسيدا للالتزام العالمي من أجل تعزيز التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة في أقل البلدان نموا. ونؤمن بضرورة إيلاء شواغل أقل البلدان نموا واحتياجاتها الإنمائية الاهتمام على النحو الواجب. ونعتبر أن برنامج العمل يعبر عن تلك الاحتياجات. ونعتبر كذلك أنه لا يمكن تنفيذ الالتزامات السبعة إلا من خلال التعاون بين أقل البلدان نموا وشركائهم الإنمائيين. ونرى أيضا أن أفضل سبيل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيه صالح

أقل البلدان نموا، هو التنفيذ الكامل للالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد ما بذلته أقل البلدان نموا من جهود لتحديد الأهداف الـ ٣١ بغية مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لأقل البلدان نموا. ونرى أن هذه الأهداف تمثل خارطة طريق مناسبة لتنفيذ الالتزامات المتصلة ببرنامج العمل. ونحث جميع الأطراف المعنية، والشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا، على دعم تخصيص الوسائل والموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف تحقيقا كاملا.

إننا نعتبر أنه لا بد من العناصر التالية لضمان تحقيق تنمية أقل البلدان نموا وازدهارها الاقتصادي: سياسات عامة محورها الشعب، ونمو اقتصادي مستدام، وتنمية مستدامة، وتخفيض مستويات الفقر، والحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي، وسيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، والتسوية السلمية للصراعات المسلحة، والاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية الاجتماعية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وحماية البيئة، وبناء القدرات الإنتاجية لتمكين أقل البلدان نموا من جني ثمار العولمة، وتعبئة الموارد المالية، وتعزيز دور التجارة في التنمية. ومن أجل ذلك، نشجع بقوة تيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، كما نشدد على ضرورة منح قدر من التعامل التفضيلي لمنتجات أقل البلدان نموا، بضمان وصول جميع هذه المنتجات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، بدون رسوم جمركية أو تحديد للحصص.

ونعتبر أيضا أن تخفيف الدين يمكن أن يساعد على تعزيز اقتصادات أقل البلدان نموا، ونطالب، من ثم، باتخاذ مبادرات أكثر جرأة لزيادة تخفيف الدين. ونشدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تنمية أقل البلدان نموا، ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال التام لهدفي ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأقل البلدان نموا، كما اتُفق على ذلك سابقا في منتديات أخرى.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التأثير المدمر لوباء داء نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يحرم أقل البلدان نموا من سكانها العاملين الشباب، ويحد بذلك من آفاقها الاقتصادية. ونؤمن بأن عواقبه البشرية والإنسانية مفزعة جدا، ولذلك نطالب ببذل جهد عالمي ملموس ومنسق بغية التصدي لهذا المرض وغيره من الأمراض المعدية، من قبيل داء السل والملاريا.

وأخيرا، علينا جميعا العمل بروح من التعاون والتضامن، بغية مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة لمعالي السيد ألبرتو روموالو وزير خارجية الفلبين.

السيد روموالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتهنئة السيدة هيا آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به وزير خارجية جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين بخصوص موقف المجموعة إزاء استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج بروكسل للعمل لصالح أقل البلدان نموا. إن الدول الخمسين الأقل نموا وشعوبها البالغ تعدادها ٦٠٠ مليون نسمة تنتظر باهتمام بالغ نتيجة هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ففي السباق على الثروة، يجب ألا يتخلف أحد. وربما تكون الشركات الخاصة في سباق محموم من أجل التفوق على منافسيها في السوق العالمي؛ وقد تكون الدول

المتقدمة تسعى للتفوق في المنافسة بشغف؛ وربما كانت الرغبة في زيادة حصصها الضئيلة من السوق تسيطر على الدول النامية. ولكن على الرغم من كل ذلك، يجب ألا نتخلى مطلقا عن مسؤوليتنا الجماعية في ضمان المكان اللائق بأقل البلدان نموا في سباق النمو العالمي.

ويجب عدم تجاهل مصالح أقل البلدان نموا والمعرضة للخطر في السعي نحو العولمة. بل يتعين إيلاء اهتمام وعناية خاصين بالشواغل الجدية لهذه البلدان التي يجب أن ترافقنا في رحلتنا على طريق الرخاء.

إن ثمة ما يدعو إلى الأمل والتفاؤل. وتقرير الأمين العام (A/61/173) عن أداء أقل البلدان نموا خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ تبني برنامج بروكسل للعمل يفيد بإحراز تحسَّن ملحوظ في أداء العديد من تلك البلدان التي سجلت نموا واضحا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن هذا التطور الإيجابي يرجع إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع وإلى فتح عدد من أسواق التصدير في الدول المتقدمة. ويجب أن تكون لهذه الفرص قصيرة الأجل القدرة على الاستدامة إذا أردنا الحد من الفقر المدقع وتصحيح أوجه القصور الهيكلية والقيود على القدرات البشرية والمؤسسية لأقل البلدان نموا.

وتحقيقا لتلك الغاية، يقر وفد بلادي الاستراتيجية التي اقترحتها جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين لدعم تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا. ولا بد من التغلب على العقبات الهيكلية وأوجه القصور في الأداء الحكومي وقيود جانب العرض والحواجز القائمة أمام أسواق التصدير التي تواجه أقل البلدان نموا. وعندها فقط، سيكون لدى تلك البلدان القدرة على تحقيق نمو وتنمية اقتصادية مستدامين وبالتالي جني المكاسب التي تعد بها العولمة.

وحسَّن الكثير من البلدان النامية طاقاتها الإنتاجية بمعالجة هذه الشواغل. ويتطلب ذلك التنفيذ الأمين للسياسات المحددة بعناية في إستراتيجيات التنمية الوطنية أو خطط التخفيف من حدة الفقر. لكن الكلام عن هذا التحذير أسهل من الالتزام بها نظرا لأوجه القصور الهيكلية والمؤسسية المتأصلة في أقل البلدان نموا.

وبالتالي فإن ثمة حاجة إلى مساندة ومشاركة قويتين من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وبالنظر إلى ضعفها ومحدودية مواردها المالية، فإن أقل البلدان نموا بحاجة إلى علاقات شراكة قوية مع جيرانها على وجه الخصوص لكي تتمكن من تحقيق نمو مستدام.

وثمة مثال على ذلك تجسده تجربتنا الإقليمية. فعندما توسعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المُشَكَّلة أصلا من اقتصاديات قوية، لتضم أربعة من البلدان الأقل نموا، بينها اثنتان من أقل البلدان نموا، طرحنا مبادرة التكامل بين أعضاء الرابطة وهي استراتيجية تستهدف الحيلولة دون اتساع الفجوة في النمو الاقتصادي بين البلدان الأعضاء.

كما تجلى إحساس الرابطة بالواجب تجاه جميع أعضائها بوسائل أخرى. فقد طبقنا جداول زمنية قائمة على التفرقة بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالامتثال لتخفيضات الرسوم الجمركية. وسمح ذلك للبلدان الأعضاء بوضع أُطر تشريعية وسياسات للتنفيذ خاصة بها، الأمر الذي مكن صناعات هذه البلدان من التكيف مع عملية التحرر الاقتصادي.

وجرى استكمال مبادرة تكامل أعضاء الرابطة بخطة عمل فينتيان الأشمل. كما تأخذ هذه الخطة في الاعتبار العوامل الاجتماعية والتنموية بغية إتاحة فرص متساوية للتقدم أمام جميع شعوب المنطقة.

وتظهر التجربة الإقليمية للرابطة أنه يجب ألا نترك أي بلد يتخلف عن الباقين في محاولتنا لتحسين اقتصاداتنا ومستوى معيشة شعوبنا.

إن الفلبين، بصفتها رئيس الرابطة، ستظل تكفل أن تضع برامجنا أي بلد عضو بقوة على طريق النمو المشترك. ولدينا خبرة ونموذج يسعدنا تقاسمهما. ونأمل الإسهام في تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو خفض الفقر بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وكما قال أحد الشعراء، ''الأيديولوجيات تفرقنا لكن الأحلام والآلام تجمعنا''. إن عالمنا مجتمع عالمي متنوع ولكن مع وجود فجوات وانقسامات. إلا أن آمالنا المشتركة وكذلك آلامنا الجماعية ستبقى إلى أن نتمكن معا من دحر الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة حواء أحمد يوسف، نائب الوزير للتعاون الدولي بمكتب وزير خارجية جيبوتي.

السيدة حواء يوسف (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ السيدة هيا آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه التحية لجميع الممثلين المجتمعين هنا، وكذلك أعضاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا لإسهامهم في عقد هذا الاجتماع شديد الأهمية.

أعلن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس بنين ووزير خارجية جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ويشرفني ويسعدني أن أكون هنا اليوم لحضور هذا الاجتماع شديد الأهمية وأود أن أوجه خالص التحية لجميع الموجودين هنا، متمنية كل النجاح لجميع الدول في هذه الدورة.

إننا نجتمع هنا بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا لاستعراض مدى التقدم الذي أحرز خلال الأعوام الخمسة الماضية ولاسيما للنظر في الأهداف التي لم تتحقق وكيف يمكن أن نحققها معا.

إن لدى أقل البلدان نموا، بعد أن تحررت من الانقسامات الأيديولوجية والمواجهات التي ميزت العلاقات بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة، كل ما يجعلها ترحب بظهور نظام عالمي جديد مبني على الترابط وعالمية قيم التحرر السياسي والاقتصادي.

غير أن هذا الترابط مازال غير مؤكد لأن عالمنا اليوم يعاني من فجوة اقتصادية وتكنولوجية بين الشمال والجنوب، وهي فجوة تستعصي للأسف على جميع الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى سدها.

ورغم الجهود الجبارة المبذولة في هذا الصدد، مازال هناك تفاوت ملحوظ بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان. فهناك نحو ٧٠٠ مليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نموا وهم لا يزالون عرضة للخطر بشدة، بل أن مستويات معيشة بعضهم ازدادت سوءا. وبعبارة موجزة، فإن الصورة الكلية متباينة للغاية وبات من الواضح الآن أنه من دون تسريع جهود التنمية في أقل البلدان نموا بصورة ملحوظة، لن يتسنى تحقيق سوى القليل من الأهداف الإنمائية العالمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالتأكيد، تبذل جهود كبيرة، وأحرز بعض التقدم في عدد من البلدان. ولئن كانت تلك علامات مشجعة، فإننا مضطرون للإقرار بأن الشوط ما زال طويلا. وبالتالي، لا بد أن يتصدى المجتمع الدولي بصورة عاجلة لهذا التحدي، بإيلاء أولوية عليا واهتمام خاص لإيجاد السبل والوسائل للقضاء

على الفقر وتحسن نوعية الحياة لسكان أقل البلدان نمواً بتعزيز قدراتهم على بناء مستقبل أفضل وتطوير بلدانهم. وتحقيقاً لتلك الغاية، يكتسي هذا الاجتماع الرفيع المستوى أهمية كبيرة. والنتائج والاتفاقات التي تم التوصل إليها هنا ستوجه عملنا في المستقبل.

وبالعمل معا، ستكون أقل البلدان نمواً وبقية المجتمع الدولي في موقف يمكنها من التصدي لهذه التحديات. وبتلك الروح اجتمعت أقل البلدان نموا في بنن في حزيران/يونيه للتحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، الذي شكل الأساس لوضع استراتيجية كوتونو. وتشير تلك الاستراتيجية ببساطة إلى الالتزامات التي قطعت في بروكسل في عام ٢٠٠٣، والعمل الذي أنجز حتى الآن والتحديات التي ما زال يتعين التصدي لها.

ولا يمكن لأقل البلدان نمواً أن تبدأ بداية جديدة بدون إعادة توجيه متعمقة للتعاون الدولي نحو التنمية، وخاصة، إقامة شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب. ولا نبالغ في التأكيد من جديد على أن الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون تظل أولويات. وما زال الاستمرار في الوصول التفضيلي إلى الأسواق يشكل طريقة أساسية لتحسين الآفاق التجارية لهذه البلدان. وللأسف، يظل تخفيف عبء الديون بمثابة وهم للعديد من البلدان.

ولئن كنا نلمس تقدما في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية وبعض أوجه الأداء الجيد في مجال النمو الاقتصادي والإنتاجية، فما زال هناك الكثير من العمل. ولا يبدو أن أي دولة من أقل البلدان نمواً تمضي على طريق تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وما يزيد من ضعف هذه البلدان هو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يحد من فرص النجاح في العديد من أقل البلدان نمواً، وخاصة لأنه يؤثر على الموارد البشرية الحالية والمستقبلية. وذلك بدوره يحد من قدرة هذه البلدان على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

وهناك أيضا الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتصحر وتدهور الأرض. وعلى سبيل المثال، فإن الظروف المناخية البالغة القسوة لبلدي، جمهورية جيبوتي، أحدثت آثارا سلبية على الموارد الطبيعية، بما في ذلك تقلص الأراضي الخصبة وملوحة المياه والتربة ونزوح البدو من المناطق الريفية، الأمر الذي يزيد أعداد العاطلين عن العمل في العاصمة. وبطبيعة الحال، يسبب ذلك نقصا في الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، أولت حكومتي أولوية مطلقة لمعالجة المجالات الحرجة، مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر بشكل عام، بتطوير قطاع السياحة بوصفه نشاطاً مدراً للدخل، على سبيل المثال.

ونعلم أن من الممكن أن نعمل معا وأن نحرز تقدماً معاً. ونعلم أننا، معاً، نستطيع أن نكافح وننجح في بلوغ الهدف الرئيسي لبرنامج العمل، ألا وهو إحراز تقدم كبير في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. ونحن على ثقة بأننا يمكن، بالعمل المشترك والإبداعي، أن ننهي عدم المساواة الاجتماعية ونحرز نتائج اجتماعية واقتصادية أفضل للنساء والرجال في هذه البلدان. وبذلك، سنسهم إسهاماً كبيراً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيرا، ما زلت مقتنعاً بأنه توجد إرادة للتغيير. وآمل أن يتمكن هذا الاجتماع من المساعدة على تهيئة فرص جديدة يمكن أن نغتنمها معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي سورایاك كاسيمسوفان، نائب وزير الخارجية في تايلند.

السيد كاسيمسوفان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنوه مع التقدير بتقرير الأمين العام عن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل (A/61/173). ويتيح لنا هذا الاجتماع فرصة لمناقشة كيف يمكن للمجتمع الدولي القيام بالمزيد من العمل لبلوغ الأهداف العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية لأقل البلدان نمواً ولشعوبها، فضلا عن إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي وإنهاء حالة تهميشها.

ويسر وفدي أن يعلم من التقرير أن النمو الاقتصادي الشامل لعدد ٥٠ بلدا من أقل البلدان نمواً قارب على الوصول إلى نسبة ٧ في المائة وهو الهدف الذي حدد في برنامج بروكسل، مع إحراز تقدم كبير في التنمية البشرية. ومع ذلك، نعلم جميعاً أن معدلات سوء التغذية والفقر المدقع ما زالت مرتفعة ارتفاعا حادا في معظم أقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك، فإن اقتصادات هذه البلدان – التي تعتمد في معظمها على الدخل العائد من السلع المعدنية والأساسية – معرضة بشدة لخطر تذبذب أسعار السوق العالمي. ونتفق مع الصورة الشاملة التي قدمت في التقرير، الذي يبين أنه يلزم اتخاذ إجراءات موحدة على السواء من جانب أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين على جميع المستويات وفي جميع الجوانب بغية زيادة فعالية تنفيذ برنامج العمل.

وتؤكد تايلند من جديد التزامها بأن تتكاتف مع الشمال والجنوب على السواء بغية ترجمة برنامج بروكسل إلى إجراءات ملموسة بحيث يمكن بلوغ غاياته بحلول عام ٢٠١٠. ونولي أهمية كبيرة للوفاء بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق ببلوغ غايات التنمية البشرية، مثل تخفيض الفقر المدقع وتحسن نوعية الحياة. كما أننا نؤيد التوصية، الواردة في التقرير، بأن تخصص المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المانحة لأقل البلدان نمواً بشكل أكثر فعالية وبمبالغ كافية لضمان وفاء جميع أقل البلدان نمواً بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، قدمت تايلند في مجالات خبرتها المساعدة التقنية والتعاون في مجال التنمية لجاراتها من أقل البلدان نموا. وتايلند، بوصفها بلدا ناميا متوسط الدخل، قدمت مساعدة إنمائية رسمية بلغت نسبة ٠,١٣ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للبلدان النامية الأخرى ولأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣. ومن ذلك المبلغ، قدمت نسبة ٩٣ في المائة – أو ٠,١٢ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي – إلى أقل البلدان نموا، وبشكل رئيسي لجيراننا. وذلك المستوى للمساعدة يشكل إسهاما كبيرا في ضوء مستوى التنمية الاقتصادية لتايلند ذاتها.

وتضطلع تايلند بدور فعال في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وهما أمران حيويان لاقتصادات أقل البلدان نموا في المنطقة. وتايلند شريك هام في عدد من الأطر الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الإنمائي، مثل استراتيجية التعاون الاقتصادي المشتركة بين مناطق أبياوادي وتشاور فرايا والميكونغ وإطار التعاون لمنطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى، التي ترمي إلى تخفيف التباينات الاقتصادية بين بلدان المنطقة من خلال التجارة وتيسير الاستثمار وتحسين البنية التحتية المادية والبرامج الاجتماعية.

كما أننا نركز على تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في أنحاء أخرى من العالم. ونؤمن بأن إنشاء أساس قوي في الموارد البشرية والعمالة التي تلبي احتياجاتها، بمنأى عن الجوع والمرض، يشكل الأساس للاقتصادات المستقرة. وبالتالي،

تابعت تايلند التعاون التقني مع أصدقائنا في أفريقيا، انطلاقا من تجاربنا بالذات وأفضل ممارساتنا، وخاصة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به. كما أننا نؤمن بأن الاستثمار الطويل الأجل والقصير الأجل وتقديم المساعدة الفورية يجب أن يتلازما بحيث نتمكن من التصدي لنطاق وعمق الفقر والجوع بسرعة.

ويسرنا أن نعلم من تقرير الأمين العام أن البلدان المتقدمة النمو أحرزت تقدما إيجابيا في إدماج أقل البلدان نموا في مجال التجارة الدولية. وتمثل مبادرة مجموعة السبعة لزيادة تمويل مبادرة المعونة مقابل التجارة إسهاما طيبا، لأن من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموا على جني فوائد أكبر من النظام التجاري العالمي وزيادة قدرتها على التنويع وصعود سلم القيمة المضافة على المدى الطويل.

وأخيرا، أود التأكيد مجددا على أن تايلند مستعدة للتعاون مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية والمنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين بكل الطرق الممكنة، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة في مجال الحد من الفقر والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل الصعد. ونؤكد مجددا كذلك التزامنا القوي بالإسهام في الشراكة العالمية من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل بنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليريه بايين، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في إسبانيا.

السيدة بايين (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): الهدف من حضورنا هنا اليوم تأكيد التزام إسبانيا التام بدعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسير على طريق النمو المستدام. وتعزز هذا الالتزام الراسخ مبررات عديدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سو (غينيا).

بادئ ذي بدء، تلتزم إسبانيا بمساعدة أقل البلدان نمواً لأن الهدف الأساسي والنهائي لسياسة التعاون الإنمائي لإسبانيا يتمثل في الإسهام في استئصال شأفة الفقر، ونجد في هذه المجموعة من البلدان أشد الاحتياجات إلحاحا حيث تواجه تحديات أكبر عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، لأن أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف تواجه صعوبات خاصة، بسبب مواردها الاقتصادية والمؤسسية والإنسانية الشحيحة والهشة، وموقعها الجغرافي وتأثرها بالتغيرات الخارجية. وكل ذلك يفضي إلى عقبات كبيرة في وجه تنمية اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى معيشي أدنى لشعوبها.

وأخيرا، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن علينا جميعا التزام أخلاقي وأدبي وسياسي بدعم الجهود التي يبذلها كثير من تلك البلدان بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية العمل معا، الاضطلاع بالتزاماتها ومسؤولياتها في إطار الشراكة الإنمائية الدولية الحقة. ويجب أن تجعل هذه الشراكة تنفيذ برنامج عمل بروكسل ممكنا إذ يمثل البرنامج الإطار المرجعي والاستراتيجية التي ستمكن أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقا كاملا في الإطار الزمني الذي حددناه. وتحقيقا لذلك، تساند إسبانيا بقوة برنامج العمل هذا في كل مجالات نشاطه.

وتكتسي مجالات النشاط السبعة أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بالمضي قدما على مسار التنمية وإقامة الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو الرامية إلى تحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية. ويشكل الامتثال لبرنامج عمل بروكسل خريطة طريق تبيّن السبيل الذي يمكن لأقل البلدان نموا عن طريقه تحقيق هدف التنمية المستدامة.

ويتضح بجلاء أنه يتعين على أقل البلدان نموا أن تضطلع بالتزاماتها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر باتباع سياسات تركِّز على التنمية البشرية والحكم الرشيد وبناء المؤسسات فضلا عن حفز الإنتاج. ولكن من الصحيح أيضا أنه يجب علينا، نحن البلدان المتقدمة النمو، أن نضطلع بالتزاماتنا ونؤازر جهود أقل البلدان نموا في تلك المجالات، وتحقيق تعبئة أكبر للموارد المالية بدون إغفال أهمية المحافظة على الاتساق الضروري بين كل السياسات التي تؤثر على إمكانيات العديد من البلدان لتحقيق التنمية. وينبغي أن يدفعنا تحري الاتساق إلى العمل من أجل دعم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً في مجالات هامة كالتجارة والدين والهجرة والتنمية والسلم والأمن.

وقد أوفت إسبانيا بحصتها من المسؤولية. ونحن نعمل على زيادة المساعدات التي نقدمها بشكل كبير ونسعى إلى رفع مستوى جودتها وكفاءتها قدر المستطاع. ونسعى من خلال التعاون الإسباني في مجال تعبئة المزيد من الموارد الإسبانية، إلى زيادة المساعدات الممنوحة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل كبير حيث يوجد عدد لا بأس به من أقل البلدان نمواً، وفي الوقت ذاته نحاول المحافظة على التزامنا إزاء بلدان ومناطق أخرى مثل هايتي في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

وفي عام ٢٠٠٦، ستقدم إسبانيا ثلاثة أمثال، ما قدمته من مساعدات في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٣. وبالمثل، ستوجه إسبانيا جزءاً كبيراً من مساعداتها إلى أقل البلدان نمواً من خلال مبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في إطار الاتحاد الأفريقي، مما يمكّن من تعزيز مبدأ ملكية البلدان النامية لها، علاوة على المشاركة في الصناديق والبرامج العالمية التي تلتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتكمّل هذه المبادرات المتعددة الأطراف جهود إسبانيا على الصعيد الثنائي دعما لأقل البلدان نمواً في مجالات حسّاسة مثل الصحة ومحو الأمية والتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين والمياه والاستدامة البيئية.

وفضلا عن ذلك، يجب أن نساعد أقل البلدان نموا بغية تفادي احتمال قضاء الديون الخارجية المفرطة بشكل خطير على كل احتمال لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. في هذا الصدد، وبالإضافة إلى التزامها بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، شرعت إسبانيا في تعزيز المبادرات التي تهدف إلى تحويل الديون أو مبادلتها ببرامج تعاونية تطلق الموارد في سبيل تمويل مجالات ذات حساسية خاصة مثل التعليم الابتدائي. فعلى سبيل المثال، تم الاتفاق على مبادلة الديون مع بعض من أقل البلدان نموا مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وغينيا – بيساو، وهي اتفاقات سيجري توسيعها في المستقبل.

وعلى نفس المنوال، ثمة التزام راسخ بالعمل على استئصال الأمراض التي لم تعد موجودة في العالم المتقدم النمو أو التي لا تزال موجودة فيه ولكن بمستوى أدنى عما هي عليه في أقل البلدان نموا ولكنها تؤثر عليها بشكل خاص. وهذا أمر لا غنى عنه إذا ما أردنا تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، ستواصل إسبانيا تقديم دعمها الوطيد إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وستسهم في المرفق المالي الدولي للتحصين الذي تم إنشاؤه في إطار اقتراح المرفق المالي الدولي.

وسيموّل المرفق المالي الدولي للتحصين مشروعات التلقيح في أقل البلدان نموا التي تتعلق بأمراض تتسبب في

وفيات الأطفال بمعدلات مرتفعة. وفي ميدان التعليم، تسهم إسبانيا كذلك في مبادرة التعليم السريع للجميع التي ترمي إلى تسجيل ١٠٠ مليون طفل في المدارس ممن لم يلتحقوا بالمدارس حاليا في بلدان ذات مستويات فقر عالية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه من أجل الامتثال لبرنامج عمل بروكسل كيما تكون أهدافه حقيقة واقعة لأقل البلدان نموا. ولدى إسبانيا اقتناع بأنه بغية تحقيق هذا الهدف، ليست أقل البلدان نموا وحدها التي يتعين عليها الوفاء بمسؤولياتها الحاسمة بغية تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية ومكافحة الفقر ولكن يتعين على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية كذلك تكريس جهودها لتلك البلدان. وتواجه أقل البلدان نموا تحديات وعقبات هائلة في طريقها إلى تحقيق التنمية، ولكن التحديات لا تواجهها هي وحدها فحسب. فلا بد لنا من تلبية احتياجاتها الخاصة وتقديم الدعم الوطيد لها في جهودها الرامية إلى تقوية قدراتها في سبيل تحقيق هدفي استئصال شأفة الفقر وتحسين نوعية حياة مواطنيها.

ويجب أن يكون برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ هو الإطار والأداة التي ستمكّن، بمبادرة من أقل البلدان نموا وقيادتها، من التعجيل بإحراز التقدم بغية السير بوضوح وفعّالية على طريق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كاملة وفي الوقت الملائم. وقد كرست إسبانيا جهودها لهذه المسألة، بالعمل مع بلدان أخرى، ولهذا السبب سنواصل التزامنا، لا بالأقوال فحسب، وإنما أيضا بالأفعال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تودر تشوروف، نائب وزير خارجية بلغاريا.

السيد تشوروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الرئيسة، وأود أيضا أن أعرب عن تمنياتنا لها بالنجاح وعن استعدادنا لمؤازرتها في مهمتها النبيلة.

اسمحوا لي أيضا أن أؤكد تأييدنا التام للبيان الذي أدلت به الرئاسة الفنلندية للإتحاد الأوروبي.

قبل سنة اجتمع هنا في نيويورك زعماء العالم وأكدوا عزمهم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، وكرروا التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا، لا سيما من خلال تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ويبرهن برنامج بروكسل على أنه أداة قيمة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات حساسة مثل استئصال الفقر وتخفيض وفيات الرضع والأمهات ونشر التعليم الابتدائي والحصول على المياه الصالحة للشرب، من بين مجالات أخرى.

إننا نعتبر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل مناسبة حسنة التوقيت ومفيدة لجرد إنجازات البرنامج، وتعريف فجواته، واقتراح حلول واقعية. ويحدونا الأمل أن يرسخ الاجتماع الرفيع المستوى هذا الشراكة بين البلدان الأقل نموا وشركائها الإنمائيين وأن يساعد في إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في برنامج بروكسل.

ويشيد بلدي بالأمين العام على تقريره عن تنفيذ برنامج العمل في السنوات الخمس الأولى (A/61/173). وهو يتضمن استنتاجات مضمونية وتوصيات مصممة لتحقيق النتائج. وإن البلدان الأقل نموا وشركاءها الإنمائيين أحرزوا جميعا بعض التقدم في تنفيذ التزاماتهم. ونرحب بحقيقة أن النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الأقل نموا قد ارتفع وهو يقترب من هدف ٧ في المائة، ونتطلع إلى مزيد من الاستدامة في الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي. مع ذلك ما زال يتعين

علينا جميعا أن نعمل الكثير لأن تجارب الحياة بينت أن الأهداف الإنمائية للألفية لن يتسنى تحقيقها إلا عن طريق جهود منسقة.

بلغاريا ملتزمة بقوة بتنفيذ برنامج عمل بروكسل كجزء من التزامها الأوسع بجدول أعمال التنمية العالمي، سواء داخل الأمم المتحدة أو في الاتحاد الأوروبي. وإن بلغاريا، بصفتها بلدا أُقر انتسابه إلى الاتحاد الأوروبي، أعلنت انضمامها إلى توافق الآراء الأوروبي حول التنمية، الذي يشمل بلوغ أرقام مستهدفة لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أننا مقتنعون تماما بأنه، إلى جانب حجم المعونة، فإن النجاح في التنمية يرتهن بجودة وفعالية المساعدة الإنمائية.

وإذ بدأت بلغاريا في تحمل واجبات العضوية في الاتحاد الأوروبي، فإنها شرعت في عملية بناء قدرة وطنية لتقديم المساعدة الإنمائية. وهذه العملية تتيح فرصا لشراكات جديدة مع البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، على الصعيد المتعدد الأطراف وعلى الصعيد الثنائي على حد سواء.

وأود أن أشاطر الجمعية بضع نقاط مستمدة من تجربة بلغاريا في الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، أعتبرها مهمة لهذه المناقشة.

أولا، في بلدنا والمنطقة المحيطة بنا، أثبتت السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي فعاليتها كأداة عمل في تحقيق الاستقرار المالي الطويل الأمد، وفي شق الطريق إلى النمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا، بيّن نموذج جنوب شرقي أوروبا بوضوح أن التعاون الإقليمي والثنائي الفعال عبر الحدود، والهادف إلى تحديث شبكات النقل والاتصالات والهياكل الأساسية للطاقة، يعطي زخما قويا للتنمية. ولهذا السبب نؤمن بأن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون مؤثرا فعلا في إحراز البلدان الأقل نموا لأهدافها الإنمائية.

ثالثا، ثمة صلة مباشرة بين الأمن ومنع الصراع والتنمية. فالبيئة المستقرة التي يمكن التنبؤ بها والخالية من الصراع تعمل بمثابة مغناطيس يجتذب التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يسهم في خلق فرص العمل وينهض بالنمو الاقتصادي، فيساعد بذلك في رفع مستوى المعيشة. وتبعا لذلك، نود أن نشدد على دعوة برنامج عمل بروكسل إلى انتهاج سياسات واستراتيجيات وطنية تنهض بمنع الصراع والتسوية السلمية للمنازعات والمصالحة وبناء السلام فيما بعد الصراع.

أخيرا وليس آخرا، الحكم الصالح وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان إنما هي مبادئ عرّفها المجتمع الدولي بأنها كلها عوامل حاسمة الأهمية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثبتت تجربة بلغاريا الأهمية الحاسمة لتنفيذ هذه المبادئ. وإننا نشجع على إدماجها المتزايد في استراتيجيات التنفيذ الوطنية.

الأداء الاقتصادي الناجح لبلدنا وتجاربه المكتسبة، إلى جانب سعينا إلى تحقيق هدف أن نصبح بلدا مانحا للمساعدة الإنمائية، حفزتنا على طرح ترشيحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وإننا ملتزمون بالمساهمة في عمل المجلس، بالبناء على تجربتنا في الاضطلاع بالإصلاحات المالية والاقتصادية والسياسية. وهذه الخبرة المحددة يمكن أن تشكل مصدر قوة قيّما في ترجمة تضامننا مع البلدان النامية إلى أعمال ملموسة. ويحدونا الأمل أن نتمكن من التعويل على مؤازرة الدول الأعضاء في هذا المسعى للمساهمة في أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل، السيد سماكولا كوانوكا، وزير الدولة لشؤون الاستثمار في وزارة المالية بأوغندا.

السيد كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضيف تهانئي إلى التهانئ التي وجهتها الوفود الأخرى التي سبقتني في الكلام إلى الرئيسة بمناسبة انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

أود أن أبدأ بالتنويه بأهمية فرصة الإعراب عن الشواغل المتصلة بتوطيد المكاسب الإنمائية في البلدان الأقل نموا، التي أتاحها إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة.

ما خلص إليه استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل يطرح علينا صورة مختلطة. فالصورة، من ناحية، تعطينا – نحن ممثلي البلدان الأقل نموا وشركاءنا الإنمائيين الحاضرين هنا – سببا للاحتفال ولتهنئة أنفسنا. وتوجه انتباهنا، من ناحية أخرى، إلى المسؤوليات الجسيمة التي سيحكم بها علينا الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

أوغندا تتشاطر النتائج الملموسة الموصوفة في خلاصة استعراض منتصف المدة. فمعدل النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي لأوغندا بلغ ٥ في المائة سنويا أثناء الفترة قيد الاستعراض. إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد كان أبطأ بسبب معدل النمو السكاني العالي لدينا، الذي يقدر حاليا بـ ٣,٤ في المائة سنويا. وهذا، من بين أمور أخرى، أسفر عن زيادة هوة اللامساواة بين سكاننا.

ووعيا منا بحقيقة أن النمو الاقتصادي يجب أن يترجم إلى تخفيض للفقر، واصلنا إعطاء الأولوية لتخفيض الفقر ضمن إطارنا للتخطيط الوطني: خطة عمل استئصال الفقر. وقد فعلنا ذلك بتمكين أصحاب المصلحة من تملك الإجراءات ذات الأولوية في الخطة.

وكجزء من عملية لتوجيه الإنفاق العام نحو خدمة الناس، واصلت أوغندا كفالة أن تكون عمليات وضع الميزانية الوطنية والتخطيط مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة. وتشكل الأعمال التحضيرية للخطة الحالية، الجيل الثالث لخطة عمل استئصال الفقر، نموذجا لذلك الالتزام. ومن بين المشاريع الأخرى المضطلع بها لذلك الغرض نشر البيانات المالية للحكومة المحلية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الرصد والإبلاغ عن استخدام موارد الميزانية المخصصة لصندوق العمل بشأن الفقر، والقيام مؤخرا باعتماد نظام متكامل للإدارة المالية والبدء في تنفيذه.

وفيما يتعلق بالحكم الصالح، يسعدني أن أبلغ الجمعية بأن أوغندا تسير قدما في الإصلاحات التي بدأت بها قبل اعتماد برنامج العمل الحالي لصالح البلدان الأقل نموا. وواصلنا ترسيخ استراتيجيتنا لتطبيق اللامركزية. وكان من آخر الإجراءات في ذلك الصدد تنفيذ استراتيجية اللامركزية المالية. وأجرت أوغندا مؤخرا أيضا أول انتخابات رئاسية وبرلمانية في ظل تعددية الأحزاب. ويسعدني أن أبلغ أيضا بأن أوغندا، بموجب تقرير جديد للبنك الدولي صدر في سنغافورة في ١٥ أيلول/سبتمبر، أُدرجت في فئة البلدان الجيدة الأداء في محاربة الفساد في القطاع العام. والتقرير – وعنوانه ”مسائل الحكم، ٢٠٠٦: مؤشرات الحكم على صعيد العالم“ – وضع أوغندا أيضا بين البلدان ذات الأداء الأفضل في النهوض بحرية التعبير والديمقراطية في أفريقيا.

واعترافا من أوغندا بالحاجة إلى المواءمة بين استراتيجية تنمية الموارد البشرية ومتطلبات اقتصادها من الموارد البشرية، فقد لجأت إلى مضاعفة جهودها في التدريب المهني. وأقرت أيضا مجانية التعليم الثانوي العام لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي برنامجها للتعليم الابتدائي العام. وتلك المشاريع تأتي بالإضافة إلى برنامجيها لمحو الأمية لكبار السن وتوفير العناية الصحية الأساسية الشاملة.

وحتى نحقق النجاح في البناء على المكاسب المذكورة في استعراض منتصف المدة، يجب علينا أن نعالج مسألة الشراكات الفعالة مع شركائنا الإنمائيين. فالشراكة الحقة يجب أن تحافظ على كرامة الأطراف المعنية. وذلك لن يحدث إلا عندما تكون لدينا مصلحة متبادلة في شراكاتنا. لذلك، وبينما نحتفل بالاستنتاج الذي خلص إليه استعراض منتصف المدة بأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأقل نموا في التصاعد، فإن هدفنا الأعلى يجب أن يتمثل في التأكد من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تصبح من ذكريات الماضي وفي رؤية التدفقات المتزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر تحل محلها داخل البلدان النامية، بما في ذلك من شركائنا الإنمائيين.

ولهذا لا يجوز الاستهانة بالتوصيات الواردة في استراتيجية كوتونو لتعزيز تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. وتشكل الهياكل الأساسية الإقليمية والتكنولوجيات الملائمة والتنوع الاقتصادي لَبِنات صرح يجب على شركائنا الإنمائيين أن يكرسوا له نسبة كبيرة من المستويات المرتفعة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

صحيح أن رأس المال البشري مهم. لكن رأس المال البشري من دون فرص عمل إنما هو وصفة للفوضى والقلاقل الاجتماعية. وهذا يتناقض أيضا مع الالتزام الأول في برنامج العمل، أي تبني إطار عمل للسياسة العامة محوره الناس.

أخيرا، نوه استعراض منتصف المدة وعن حق بأن الدعم الدولي في حالات ما بعد الصراع لم يتناسب دائما مع الطبيعة الطويلة الأمد لعملية بناء السلام. فالصراع في البلدان الأقل نموا لا يشكل عائقا أمام المضي قدما في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا فحسب، وإنما أيضا مصدرا كبيرا لتآكل التقدم الذي حققته بلدان فرادى من البلدان الأقل نموا. وفي ذلك الصدد، يجب أن تحظى جهود بناء السلام الإقليمية للبلدان الأقل نموا، خاصة جهود البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بالدعم والمساندة التامة من منظومة الأمم المتحدة. وإن الجهود الحالية لمنظومة الأمم المتحدة المبذولة من باب دعم اللاجئين وجهود حفظ السلام، تحظى بعميق التقدير. لكن تلك الجهود ينبغي أن تتطور تدريجيا من إدارة الصراع إلى منع للصراع والكوارث تتولى القيادة فيه حكومات البلدان الأقل نموا.

الاستثمار المدبر مطلوب في دعم المبادرات والآليات القائمة والجديدة لمنع الصراع والكوارث الأخرى من قِبل حكومات البلدان الأقل نموا. إضافة إلى ذلك، وبالمعدلات الحالية للآثار البيئية للاحترار العالمي، التي تتخطى الحدود الجغرافية، أصبح الجوع ونقص التغذية والتصحر والفيضانات تحديات تتطلب تأسيس آليات للوقاية كثيرة وجيدة التنسيق. لذلك السبب، يجب أن تتلقى جهود حكومات البلدان الأقل نموا لتحويل أساليب معيشة الأسر في المناطق الريفية بعيدا عن اقتصاد الكفاف والدفع بها إلى اعتماد أساليب معيشة محورها المزرعة اهتماما أكبر من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إشرات حسين، رئيس المفوضية الوطنية للإصلاح الحكومي في باكستان.

السيد حسين (باكستان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور والامتياز العظيم لي أن أمثل باكستان في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى، التي نظمت لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

تود باكستان أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا يمثل إطار عمل شاملا مصمما في المقام الأول لتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا عن طريق التعاون المعزز بين تلك البلدان والبلدان المتقدمة النمو. والأهم من كل شيء آخر، أنه بُني على نهج تشاركي، وأثبت حتى الآن أهميته الحاسمة في رفع درجة إدراك المجتمع الدولي للتحديات الاقتصادية والإنمائية المنيعة التي تواجهها البلدان الأقل نموا. وإن الإحساس بالتفاؤل والضجة التي أثيرت عند اعتماد برنامج العمل لا يتناسبان، للأسف، مع النتائج الفعلية المحققة حتى الآن.

إن استراتيجية النهوض بتنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان الأقل نموا، التي اعتمدت مؤخرا في كوتونو، في بنن، لئن كانت قد نوهت ببعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها البلدان الأقل نموا في مجال النمو الاقتصادي وتحسين الحكم، فإنها عرضت أيضا صورة قاتمة جدا عن استمرار انتشار الفقر، وفي بعض الأحيان ازدياده، وعن الافتقار إلى القدرة ونقص الموارد الكافية. ومن الواضح أنه يشيع الآن اعتراف عالمي بأنه، إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المرجح أن معظم البلدان الأقل نموا لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول ٢٠١٥.

ومن الأهمية بمكان أن استراتيجية كوتونو تركز، بشكل خاص على التنفيذ، وتتضمن أهدافا ومقاصد محددة المدة ويمكن قياسها, وذلك وفقا لبرنامج العمل. ونرحب بتركيز استراتيجية كوتونو على التنفيذ وتوجيهها له، مع تأييدنا الكامل لذلك. إذ أنه يتماشى مع النهج الذي دأبت باكستان على تأييده بقوة، ليس في سياق التعاون بين الشمال والجنوب فحسب، بل وفي إطار التعاون فيما بين دول الجنوب أيضا، في وضع مصفوفة على أساس النتائج لرصد تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها.

ونحن مقتنعون بأنه، فضلا عن حشد الإرادة السياسية اللازمة، سيشكل هذا النهج أفضل سبيل للمعالجة الفعالة ”لحالة العجز عن التنفيذ“ التي أصابت التعاون الإنمائي الدولي.

إن تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل ومقاصده في الإطار الزمني المتوقع يستلزم تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا، وتهيئة بيئة دولية داعمة لتنميتها حتى تستطيع كسر الحلقة المفرغة للفقر، والجوع، والتخلف. وهذا يتطلب من جميع الأطراف المعنية بذل جهود متضافرة لا سيما في المجالات التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك حكم رشيد وسياسات سليمة على المستويين الوطني والدولي. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على تهيئة بيئة اقتصادية كفيلة بدعم الإطار السياسي المحلي. ثانيا، يجب ضمان توفر الموارد المالية اللازمة لأقل البلدان نموا، كمًّا ونوعا، من خلال زيادة التخفيف من الدين وإلغائه، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الاستثمارية. ثالثا، يجب تحسين نفاذ المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق، وينبغي التعجيل بتنفيذ القرار الأخير بشأن نفاذ منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في هونغ كونغ. رابعا، يجب تيسير الحصول على التكنولوجيا، وزيادة التعاون التقني وبناء القدرات.

وعلى الرغم من محدودية موارد باكستان، وما تواجهه من قيود مالية داخلية، فقد واصلت تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية والإنسانية إلى أقل البلدان نموا في ما يتعلق بمنتجات معينة. وبموجب برنامج باكستان للمساعدة التقنية والبرنامج الخاص لتقديم المساعدة التقنية إلى أفريقيا، استفاد العديد من المشاركين من أقل البلدان نموا من

برامجنا التدريبية في مجالات الأعمال المصرفية، والدبلوماسية، والمهارات اللغوية، والسكك الحديدية، والمحاسبة.

ودأبت باكستان كذلك على تقديم ائتمانات تجارية، بما فيها النفاذ إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية، لبعض أقل البلدان نموا في ما يتعلق بمنتجات معينة بموجب الترتيبات التي وضعتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وتقديم مساعدة إنسانية كبيرة إلى بعض أقل البلدان نموا. وسنواصل جهودنا المتواضعة في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إبراهيم سيساي، نائب وزير التنمية والتخطيط الاقتصادي في سيراليون.

السيد سيساي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما فخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، نيابة عن أقل البلدان نموا، ووزير خارجية جنوب أفريقيا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أشكر منظومة الأمم المتحدة على جهودها لإحراز تقدم خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، ونخص الأمين العام بالشكر على تقريره الغني بالمعلومات بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا للسفير أنورول شودري، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الجهود الجبارة التي بذلها هو وفريقه لضمان نجاح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل.

لقد كانت سيراليون في حالة حرب عندما تم التوقيع على برنامج عمل بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. غير أن الحرب وضعت أوزارها رسميا في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، بفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي، وخاصة منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير في مجال بناء السلام والتنمية، نتيجة لمجموعة من المبادرات، التي حددناها بوضوح في تقاريرنا السنوية بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ولا يسعنا سوى أن نسلم بأن البلدان التي عانت من الصراعات تواجه تحديات كبيرة يجب التصدي لها إذا أريد للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أن تتحقق بالصورة الملائمة. لقد وضعنا وشرعنا في تنفيذ سياسات وبرامج جريئة، أهلتنا على نحو معقول لتحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في برنامج عمل بروكسل.

وإذ نأخذ في الحسبان القيود التي نعاني منها، فقد حددنا وبدأنا في تنفيذ المجالات العاجلة ذات الأولوية، في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر بغية تحقيق هذه الأهداف الهامة. وهيأنا البيئة السياسية المطلوبة، ووضعنا الاستراتيجيات، واتخذنا التدابير السياسية لقطع الصلة بالماضي ووضع حد لأسلوب العمل الروتيني. ومن أبرز هذه المجالات، الإصلاحات القضائية الجارية، والتحسينات في إدارة المالية العامة، واللامركزية، والحكم المحلي الفعال، وسن قانون لمكافحة الفساد، وإنشاء لجنة للقضاء على الفساد، وإعادة ترتيب أوضاع القوات المسلحة وقوات الشرطة في جمهورية سيراليون لصون السلم والأمن بشكل أفضل بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ولدى حكومة سيراليون سياسة للتنقيب عن المعادن تدمج نظام كمبرلي لإصدار شهادات الماس. وقد وافقت على أن توقع على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ومؤخرا وقعت حكومة سيراليون مع المانحين لدعم ميزانيتنا، اتفاق تحسين الحكم والمساءلة للحد من الفقر

وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن الآن في السنة الثانية من تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. والإحصاءات المؤسفة في ما يتعلق بمعدلات القيد في المدارس، والمؤشرات الاجتماعية التي طبعت فترة الحرب، بدأت تتحسن بشكل تدريجي.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا تزال عملية تنفيذ برنامج عمل بروكسل تنطوي على تحديات لا حصر لها. فالفقر متوطن، والبنية التحتية غير مناسبة، وقدرة المجتمع المدني ضعيفة. ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر مذهلة. وهناك معدل مرتفع للبطالة، خاصة في أوساط الشباب.

وعلى نحو ما سلم به التقرير القطري لهذا العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن انعدام القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نموا يؤثر على تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل.

إن تطوير القدرات الإنتاجية ضروري للحد من الفقر وضمان الأساس الاقتصادي للحكم الرشيد. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فعلى الرغم من أن عددا من أقل البلدان نموا حققت معدلات نمو اقتصادي أعلى مما حققته في الماضي، ما زال الفقر مستشريا، مما يدل على أن معدلات النمو المسجلة لم تترجم إلى تدابير فعالة للحد من الفقر،أو تحسين الأحوال المعيشية للسكان. وبالتالي، لا بد من التركيز في السنوات الخمس المقبلة على ترجمة معدلات النمو الإيجابية المسجلة في أقل البلدان نموا إلى تدابير للحد من الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في تلك البلدان.

ويعتبر تحقيق برنامج عمل بروكسل مسؤولية مشتركة، ويظل دعم شركائنا حاسما لتحقيق أهدافنا المشتركة. وينبغي أن يشمل هذا الدعم إلغاء الديون، وتطوير القدرات للتجارة الفعالة، والحكم الرشيد، وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، وخاصة في البنية التحتية.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجه أقل البلدان نموا، ثمة أساس سليم لإحراز تقدم. والإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا في حشد الموارد المحلية، بالترافق مع زيادة الدعم من المجتمع الدولي، سيثبت أنها كانت حاسمة في الأعوام الخمسة المقبلة. بالتالي، وفي ضوء هذا، نناشد شركاءنا في التنمية تأييد توصيات استراتيجية كوتونو، التي نعتبرها معضدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل ومعززة له.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رينالدو بوليفار، نائب وزير شؤون أفريقيا في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بوليفار (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يهنئ سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وعلى عقد هذا الاجتماع الهام بشأن أقل البلدان نموا.

ولعقود الآن، أصبحت المناقشة بشأن التنمية مسألة صعبة للعلاقات الاقتصادية الدولية. وفي الأعوام الأولى للقرن الحادي والعشرين، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، التي اتفقت فيها بشأن الاستراتيجيات الرامية بالدرجة الأولى إلى الوفاء باحتياجات البلدان النامية. وتم التوصل إلى تلك الاتفاقات من خلال عمليات تفاوضية معقدة، اتسمت في أحيان كثيرة بممارسة الضغوط وفرض الشروط من البلدان المتقدمة النمو.

واليوم، حينما نقيم النتائج المحرزة بعد تلك العملية الطويلة، نلاحظ أن العديد من الأهداف التي حددناها لن تحققها معظم البلدان النامية، بما في ذلك على وجه الخصوص

أقل البلدان نموا. ولئن تم إحراز بعض التقدم في مكافحة الفقر، فإن ذلك التقدم ظل متباينا وما زالت هناك مستويات مؤسفة للحرمان البشري.

وإذا نظرنا إلى تاريخ البلدان التي تعرف بأقل البلدان نموا، سنكتشف تاريخ معظم الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار والمستغلة والخاضعة، التي هيمن عليها عمل الرأسمالية خلال مرحلتها الإمبريالية. كما أننا سنكتشف بالتأكيد الجانب الآخر للنموذج الإنمائي الذي فرض تاريخيا من خلال تشكيل العالم الاستعماري والرأسمالي. وأخيرا، سنكتشف العلاقات الجغرافية السياسية المتسمة بالتبادلات المتفاوتة والنهب الدولي للموارد في مناطق واسعة للعالم، لمصلحة الأقلية من سكان العالم.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد المطالب التي قدمتها أقل البلدان نموا والرامية إلى بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية متوافقة ومتمشية مع احتياجات تلك البلدان وخصائصها ومواردها وإمكانياتها. وندعو إلى الوفاء بالالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية، بدون فرض أي شروط. وقبل ذلك، من الضروري وضع سياسات من شأنها أن تمكن الدول من تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية بصورة مستقلة.

وفي مجال التجارة، شهد العالم زيادة التجارة العالمية بشكل يكاد يتناسب مع الزيادة في الفقر والاستبعاد، مما يبين أن التجارة والنمو الاقتصادي وحشد الموارد الوطنية والدولية الناتجة من تلك التبادلات لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستويات التنمية أو انخفاض إحصاءات الفقر.

ولئن كانت البلدان المتقدمة النمو تطالب بانفتاح أكبر وتحرير اقتصادات البلدان النامية، فإنها تحافظ على نظام للحماية المحلية لجزء كبير من إنتاجها الاقتصادي، وهي حقيقة تكشف ازدواج المعايير في الخطاب بشأن التجارة الحرة التي يحاول البعض أن يفرضها بوصفها الطريق الوحيد لتحقيق التنمية.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية المبادرات الرامية إلى تخفيض عبء الديون في الميزانيات الوطنية وتعتبر أن الصيغ التي اقترحت لتخفيف حدة الفقر ينبغي ألا تتعدى على الدعم الذي يقدم للأنشطة الإنمائية الأخرى. وفي هذا الصدد، وحينما نجري تقييما لاستدامة الديون، ينبغي إجراء عملية مشاورات مع البلدان المدينة تأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وسيكون من المستصوب زيادة وجود البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. وبالمثل، نرى أن استدامة الديون ينبغي ألا تقاس من حيث قيمة الصادرات من البلدان النامية.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية حافظت على علاقات قديمة العهد مع البلدان الأفريقية من حيث التعاون وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب. وبالتالي فقد عززنا علاقاتنا الدبلوماسية مع أكثر من ١١ بلدا خلال الأشهر الـ ١٥ الماضية بزيادة عدد بعثاتنا الدبلوماسية في تلك القارة إلى ١٤ بعثة. وأصبحنا بذلك ثالث بلد في أمريكا اللاتينية له أكبر تمثيل دبلوماسي في أفريقيا، بعد كوبا والبرازيل.

وفي العام الماضي، وقعت فنزويلا اتفاقات جديدة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وفي مجال الطاقة وعززت تعددية الأطراف بشكل فعال. ولأن التعاون والتضامن بين الشعوب من المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياستنا الخارجية، فقد عززنا تعاوننا مع أقل البلدان نموا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، في مجالات مثل بناء المؤسسات ومكافحة التصحر والمساعدة الإنسانية في شكل الأغذية والإغاثة في حالات الكوارث

الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٥، استجابت جمهورية فنزويلا البوليفارية للنداء الذي وجهه الأمين العام بالتصدي للأزمة الغذائية في حوض نهر النيجر. وبالعمل مع النيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، حوَّلنا من خلال برنامج الأغذية العالمي مبلغ ٣ ملايين دولار، وهو رقم زاد بالفعل خلال عام ٢٠٠٦ بأكثر من ١٠٠ في المائة.

وقمنا بكل هذا العمل بدون المطالبة بالشروط الشاذة المعتادة التي تهدد سيادة البلدان وتمنعنا من إيجاد طرق صحيحة للقضاء على الفقر. وتلك الإسهامات في تحقيق الأهداف الإنمائية تظهر أنه، بالإرادة السياسية والمثل العليا الإنسانية، يمكن بناء عالم مختلف عن العالم الذي يحاول البعض أن يفرضه علينا من المراكز الاقتصادية للقوة العالمية ومن المؤسسات المالية الدولية، ذات السمة المدمرة المتمثلة في الفكر الليبرالي الجديد.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد من جديد التزامها إزاء البلدان النامية، بغرض المضي قدما في بناء عالم يقوم على أساس العدل والمساواة والإنصاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باغيراس باسنت، وزير الخارجية بالوكالة بوزارة الخارجية في نيبال.

السيد باسنت (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة للسيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لقيادة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأنه في ظل قيادتها المقتدرة سيكلل هذا الاجتماع الاستعراضي والدورة الحالية للجمعية العامة باختتام ناجح.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره التحليلي (A/61/173) الذي يتضمن تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل ويبين أولويات العمل في المستقبل. كما يستحق تقديرنا الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، السيد أنوارول ك. شودري، وفريقه على الدور البناء الذي اضطلعوا به في عملية الاستعراض الإقليمي والعالمي.

قبل خمس سنوات اعتمدنا برنامج عمل بروكسل للنهوض بشراكة عالمية لتنمية البلدان الأقل نموا على امتداد العقد. ومن المناسب فحسب أن نلتقي هنا لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن، وأن نتخذ التدابير الضرورية لتسريع تنفيذ برنامج العمل.

الاستعراضات الحكومية الدولية وتقرير الأمين العام (A/61/173) تبين أنه لم يحرز تقدم ملموس في تنفيذ برنامج العمل. وتقرير البلدان الأقل نموا لعام ٢٠٠٦ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يؤكد ذلك الواقع. ولقد أصبح من الواضح أن الكثير من أقل البلدان نموا ستعجز عن تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم تبذل جهود أضافية جادة لتنفيذها.

إن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في كثير من أقل البلدان نموا تدهورت فعلا في غضون هذه الفترة. وقد عملت الصراعات والكوارث واختلالات الاقتصاد الكلي على عرقلة النمو. وفي كثير من تلك الدول أدت زيادة السكان، المقرونة بنمو ضعيف، إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في ظروف من الفقر والمرض والأمية. فثقل أعباء الدين وصغر قاعدة الإيرادات وعدم كفاية المساعدات الخارجية لجمت قدراتها على الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. وإن صعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية والقيود المواجهة في بلدان اقتصادات العرض خنقت إمكانيتها على الاتجار. وباختصار، تعرض معظم البلدان الأقل نموا لمزيد من التهميش في السنوات الخمس الماضية.

لقد دأبت أقل البلدان نموا على العمل الحثيث لبلوغ أهداف بروكسل في السنوات الخمس المتبقية. والبلدان التي تتخبط في الصراع تواجه صعوبات في استعادة السلام والاستقرار. وغيرها قامت بإصلاح سياساتها وتحسين حكمها وتوسيع قاعدة مواردها المحلية والاستثمار في أنشطة تخفيض الفقر. لكن جهودها وحدها لن تكفي لمعالجة مشاكلها الراسخة وبلوغ الأهداف المتفق عليها في بروكسل.

وإذا أريد لأقل البلدان نموا أن تبلغ تلك الأهداف، فيتعين على شركائها في التنمية أن يوفوا بوعودهم أيضا. ومما يبعث على الاستياء أن الكثير من التزاماتهم ما زالت تنتظر الوفاء بها. وعلى سبيل المثال لم يف سوى بضعة بلدان غنية بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم يبلغ سوى ١٨ بلدا من مجموع ٣٨ بلدا مثقلة بالديون نقطة الإكمال. ولم تقدم عدة بلدان متقدمة النمو حتى الآن عروضا بتيسير وصول منتجات البلدان الأقل نموا إلى أسواقها من دون ضرائب ومن دون حصص. وحتى عندما يُسِّر هذا الوصول تعذر على البلدان الأقل نموا الاستفادة منه بسبب حواجز أخرى مفروضة على التجارة. علاوة على ذلك، تخطى الاستثمار الخارجي المباشر بصورة عامة أقل البلدان نموا.

وما لم يساعد شركاء التنمية البلدان الأقل نموا على عكس مسار الحالة، فإن أهداف بروكسل ستظل بعيدة عن التنفيذ. وتركيز دعم كهذا من شركاء التنمية يجب أن ينصب على بناء القدرات في مجموعة متنوعة من القطاعات، ليتسنى للبلدان الأقل نموا أن تدبر أمورها عاجلا لا آجلا. وإن خروج البلدان الأقل نموا من أتون الصراعات يتطلب دعما وموارد إضافية لبناء السلام وإشاعة الاستقرار في مجتمعاتها. وهذا سيعطي تلك البلدان بداية جيدة لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل في الفترة المتبقية.

والمسألة ليست قيام شركاء التنمية وحدهم بمساعدة البلدان الأقل نموا في هذه المجالات الحاسمة. فالبلدان النامية التي تتمتع بالقدرة والموارد اللازمة لتقديم الدعم السخي للبلدان الشقيقة الأقل حظا عليها أن تفعل ذلك. وسيكون من مصلحتها الوطنية القضاء على الفقر والحرمان المُحبط في منطقتها.

العالم يحتاج إلى ترتيبات تجارية تكون منفتحة وحرة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها للتنعم بالسلام وتشاطر الرخاء. ويجب أن تكون شروط التنافس في المباراة متكافئة لكل البلدان. وإنه لمن دواعي القلق العميق لنيبال أن تكون مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية قد تعثرت. وإننا نحث الأمم التجارية الأساسية على أن تستأنف المفاوضات وتختمها دون مزيد من التأخير. وينبغي النص على أحكام خاصة لحماية مصالح البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية في جولة الدوحة. وتحديدا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الفقيرة تلك على تفعيل معاملة تفضيلية خاصة بموجب نظام منظمة التجارة العالمية والخطط الإقليمية لتيسير الاتجار. هذه التدابير ستساعد البلدان الأقل نموا على اللحاق بركب بقية الأمم النامية.

وبلدي بالذات، نيبال، يمر بمرحلة انتقال سياسي حرجة. فبعد تحرك سلمي تاريخي، استعيدت الديمقراطية في نيسان/أبريل من هذا العام، وبدأ تطبيق وقف لإطلاق النار مع الحزب الشيوعي في نيبال (الماوي). وحكومة نيبال تعكف الآن على عملية مفاوضات مع الماويين لإنهاء الصراع الداخلي وإيجاد السلام الدائم. وما أن يتحقق هذا الهدف، سيمهد ذلك الطريق إلى تنفيذ أفضل للأنشطة الموجهة نحو التنمية المستدامة في البلد.

ما فتئت نيبال تعمل حاليا على تنفيذ خطتها الخمسية العاشرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وورقة استراتيجيتها

لمكافحة الفقر. وقد أدرجت في الخطة كل أهداف برنامج عمل بروكسل تقريبا. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن نيبال، رغم الصراع، حققت تقدما طيبا في تخفيض الفقر المدقع، الذي يبلغ انتشاره الآن ٣٠,٨ في المائة مقارنة بـ ٣٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠١.

إن سياسات وأولويات الحكومة تستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الديمقراطي، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحقيق نمو عريض القاعدة يخدم مصلحة الفقراء. ويجري إيلاء الاهتمام للمنظورات الجنسانية وشراكات القطاع العام – القطاع الخاص، والاستثمار في الريف، وتعبئة الموارد المحلية. وبهدف النهوض بالحكم الصالح واصلنا التأكيد على التقديم الفعال للخدمات بجعل القطاع العام يعمل بكفاءة ويخضع للمحاسبة. وقد تم الشروع في اتخاذ تدابير بموجب سياسة عامة لنقل السلطة إلى الحكومات المحلية، وكذلك لمحاربة الفساد. وفي نيبال تقوم حاجة ماسة إلى إطلاق أنشطة الإعمار والتأهيل فيما بعد الصراع. وإن النجاح سيرهن بتوفر الموارد من شركاء التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومن الأصدقاء الآخرين.

وبعد تقييم التقدم المحرز والقيود المواجهة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، اعتمدت البلدان الأقل نموا إستراتيجية كوتونو. والاستراتيجية تؤكد من جديد الالتزام بالتملك الوطني في تنمية البلدان الأقل نموا، وتوضح أن تحقيق أهداف بروكسل في السنوات الخمس المتبقية سيكون مهمة شاقة جدا إن لم تتخذ البلدان الأقل نموا وشركاؤها في التنمية على السواء إجراءات عاجلة. وإنني أؤمن بأن استراتيجية كوتونو توفر أساسا طيبا لمسار العمل في المستقبل. فأقل البلدان نموا تحتاج إلى تقوية وحدتها، وبناء شراكات فعالة فيما بينها، وإقناع شركائها في التنمية بالاتفاق على تنفيذ استراتيجية كوتونو.

ومع دخولنا النصف الثاني من مدة برنامج عمل بروكسل، من المهم كفالة التلاحم والتطابق بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية. ومن المهم بالمثل التنسيق والمواءمة فيما يتصل بالمساعدة التي يقدمها المانحون وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.

أخيرا، أشكر الرئيسة على عقد هذا الاجتماع الهام تحت قيادتها. ومن المأمول أن يعطي هذا الاجتماع الزخم المطلوب جدا لتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بروز تشعا لسيغيسي، مستشار وزير الاقتصاد والمالية والخصخصة في توغو.

السيد بروز (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أتقدم، بالنيابة عن وفدي، بأحر التهانئ للسيدة هيا راشد آل خليفة بمناسبة انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وتهانئي موصولة أيضا إلى السيد أنوار الكريم شودري، ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون البلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن خلاله إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهودهما الدؤوبة لوضع البلدان الأقل نموا في صدارة اهتمامات الأمم المتحدة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به وزير خارجية جنوب أفريقيا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما من شيء يبرر انعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى سوى رغبتنا المشتركة في التوصل إلى حلول ناجعة لما يجب على أقل البلدان نموا أن تتصدى له من تحديات متعددة. فعليها معالجة ضعف نموها الاقتصادي، وعدم ترابط قطاعات اقتصاداتها، وغياب البنى التحتية الاقتصادية أو عدم كفايتها – بما فيها الطرق، والاتصالات والطاقة – والقيود على الصادرات.

وكان الغرض من اعتماد برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ دعم هذه البلدان في التصدي لكل ما تواجهه من تحديات. وبعد مضي خمس سنوات على تنفيذه، ما زالت الآمال المشروعة التي أثارها البرنامج بعيدة المنال، على الرغم مما بذلته جميع الأطراف من جهود.

وإذا كانت النتائج متباينة إلى حد ما، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ خلال السنوات الخمس الماضية، فلأن تعبئة الموارد المالية الضرورية لدعم البرنامج لم تكن كافية. غير أن السبب في ذلك، أيضا وبشكل خاص، هو ضعف قدرة بلداننا على وضع برامج إنمائية متسقة وذات مصداقية، يمكن أن تحظى بتأييد شركاءنا. وفضلا عن ذلك، فإن مرد تباين النتائج، هو ضعف قدرتنا على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية المتيسرة وإدارتها.

وينوي بلدي، من جانبه، مواصلة جهوده لتعزيز اقتصاده من خلال الاستهلاك القصير الأجل، والاستثمار المتوسط الأجل والطويل الأجل. وبالتالي، عقدنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في لومي، حلقة دراسية وطنية لاعتماد توصيات من أجل ذلك الغرض. وفي ذلك السياق، سنسعى إلى تحسين البيئة القانونية والقضائية المؤاتية للأعمال التجارية، وضمان استقرار إطار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تكثيف الإصلاحات الهيكلية لتنشيط الاقتصاد بإزالة القيود التي حالت دون الاستفادة من إمكاناته بأقصى قدر ممكن.

وفي ذلك الصدد، شرع بلدنا، للتو، في وضع استراتيجيته الإنمائية على الأمد الطويل، التي ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد الانتهاء من تلك العملية، سنكون قد استكملنا الجيل الثاني من ورقة استراتيجية الحد من الفقر لدينا، على أساس وضع استراتيجيات في المجالات التالية: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من منظور الحد من الفقر، بصفة أساسية من خلال تحسين إنتاجية الاقتصاد وقدرته التنافسية، وتشجيع القطاعات المساهمة في النمو، وتنمية الموارد الاجتماعية والبشرية وقطاعات العمل، بإيجاد حلول لمشاكل ترتبط بمجالات الصحة، والتعليم، ومياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي، وعدم المساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، وحماية الأطفال، وتشجيع الإدارة المستدامة للبيئة، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بوسائل من بينها، تعزيز القدرات الوطنية تدبير البيئة، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في ذلك المجال، وأخيرا، تشجيع الحكم الرشيد، مع التركيز على الحكم السياسي والمؤسسي و الاقتصادي والمالي، واللامركزية، وتطوير دينامية المجتمع.

وعليه، فإن ورقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية كوتونو تشكلان أداة حقيقية للتخطيط والتنمية، بغية الوفاء بالالتزامات المحددة في برنامج عمل بروكسل. وسيدعمها إطار الإنفاق المتوسط الأجل، الذي يحسب مبلغ الاستثمار اللازم لبلوغ الأهداف المرسومة، وفقا للجدول الزمني المحدد. وتوغو التي تستعين بوثيقة مرجعية تستنير بها في ما تتخذ من إجراءات لتحقيق التنمية الطويلة الأمد، يمكنها أن تعول على دعم الشركاء الإنمائيين، بغية تحسين تنفيذ البرنامج في مرحلته الثانية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها توغو لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء إصلاحات هيكلية، فقد واجهت صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. فلم يبدأ العمل في عدد من المشاريع والبرامج بسبب نقص التمويل، وحتى تلك التي بدأ العمل فيها، لم يُنفّذ منها سوى القليل. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تبرر هذه الحالة: استمرار

الأزمة الاجتماعية – السياسية، وتعليق التعاون المالي الدولي، وغياب برنامج حقيقي لصندوق النقد الدولي. بيد أن علينا أن نلاحظ أن عددا لا يستهان به من الشركاء الإنمائيين يواصل تقديم الدعم في المجالات الإنسانية، خاصة الصحة والتعليم.

وفي ذلك السياق، اتخذت الحكومة للتو تدابير سياسية مهمة من خلال التوقيع، في ٢٠آب/أغسطس ٢٠٠٦، على اتفاق سياسي شامل يُلزم البلد بالالتزام بمسار التهدئة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وقد حسنت الجولة الأوروبية التي قام بها رئيس الجمهورية مؤخرا صورة توغو في الخارج بشكل كبير. ومن شأن نجاح تلك السياسة أن يعزز ثقة شركائنا الرئيسيين في الاستقرار السياسي في توغو ويعطي دفعة لعودة المستثمرين إليها.

وكما يؤكد رئيس جمهورية بنن، رئيس مكتب التنسيق لأقل البلدان نموا، لا مستقبل للديمقراطية ما لم يواكبها نمو اقتصادي مستدام. وفي ذلك الصدد، يود وفد توغو مرة أخرى توجيه نداء مخلص إلى جميع الشركاء الإنمائيين للتنفيذ الفعال لما تم التعهد به من التزامات في سياق برنامج العمل لأقل البلدان نموا. وآمل أن يشكل هذا الاجتماع بشأن استعراض نصف المدة لبرنامج بروكسل لأقل البلدان نموا بداية جديدة لتعاون دولي أكثر حيوية وتضافرا لصالح بلداننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هيدكي إيتو، نائب المدير العام لمكتب الشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية في اليابان.

السيد إيتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن صادق تقديري لوكيل الأمين العام شودري ولموظفي الأمانة العامة على العمل الهائل الذي قاموا به في التحضيرات لاستعراض منتصف المدة.

وفي الأعوام الخمسة التالية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، أسفرت الجهود التي بذلتها أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية عن إجراء تحسينات في معدل النمو الاقتصادي والمؤشرات الإنمائية الأخرى مثل العمر المتوقع ومعدل وفيات الأطفال. وبالرغم من ذلك، ما زال العديد من الأشخاص في أقل البلدان نموا يكابدون الفقر ويعانون من آثاره العديدة. ولذلك، فإن هذا الاستعراض هام للغاية، إذ أنه يؤكد من جديد على التزامنا ببلوغ الأهداف والغايات التي حددها برنامج عمل بروكسل.

وتدرك اليابان المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا. وهي تسعى للمساعدة في التصدي لهذه المشاكل على عدد من الجبهات، واليابان مصممة على بذل جهود أكبر في إطار التعاون الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحدد الأفكار الأساسية لليابان والخطوات الملموسة التي اتخذتها لبلوغ أهداف برنامج بروكسل وغاياته.

وتدرك اليابان من واقع تجربتها بالذات أهمية الأدوار التي تضطلع بها الملكية والشراكة في كل مرحلة من مراحل التنمية. واليابان حققت ازدهارها الحالي بفضل الجهود التي بذلها جميع المواطنين اليابانيين. وبعبارة أخرى، فإن القوة الدافعة في بناء الدولة هي التزام فرادى المواطنين وإيمانهم القوي بمستقبل بلدهم.

ويتمثل أساس تطور اليابان في ملكيتها للتنمية، أي أننا اضطلعنا بتنميتنا وحققناها بجهودنا الذاتية. غير أن اليابان استفادت أيضا من شراكة المجتمع الدولي. وقبل وقت قصير، كانت اليابان تتلقى المساعدة من البلدان الأخرى والمنظمات الدولية. ودعم اليابان الحالي لأقل البلدان نموا يقدم انطلاقا من إدراكنا لأهمية الملكية والشراكة .

وبغية تقديم مساعدة مفيدة لأقل البلدان نموا، من الأهمية بمكان أيضا اتخاذ منظور محوره الإنسان، هدفه الأساسي هو حماية الأشخاص من التهديدات مثل الفقر والجوع والأمراض المعدية، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تمكينهم من التصدي لهذه التحديات بأنفسهم. وانطلاقا من ذلك المفهوم للأمن البشري، تولي اليابان تركيزا على دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية بوصفها أحد الأمور الرئيسية لمساعدة الفقراء، وقدمت إسهامات كبيرة للعمل الجاري إنجازه في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي ونوع الجنس، التي تشكل المجالات الرئيسية لبرنامج عمل بروكسل.

ولجميع تلك الأسباب، تحملت اليابان خُمس إجمالي حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت خلال التسعينات. وفي العام الماضي، أعلن رئيس الوزراء كويزومي أن اليابان ستزيد المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٠ بلايين دولار في قيمتها الإجمالية، خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وستضاعف مساعدتها الإنمائية الرسمية لأفريقيا خلال ثلاثة أعوام. واليابان ملتزمة بتقديم المساعدة التي تفي حقا باحتياجات المستفيدين، مع التركيز على تعزيز ملكية أقل البلدان نموا والتنسيق مع الشركاء الإنمائيين.

وتشكل التجارة والاستثمار قوة دافعة للنمو الاقتصادي، ولهذا، أطلقت اليابان المبادرة الإنمائية للتجارة قبيل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتسعى تلك المبادرة لتقديم دعم كامل وشامل لعدة قطاعات في كل مرحلة من مراحل الدورة التجارية – الإنتاج والبيع والشراء – وتحقيقا لتلك الغاية، بدأت اليابان بالفعل اتخاذ الإجراءات المحلية اللازمة لتوفير الوصول بدون فرض رسوم جمركية أو تحديد حصص إلى الأسواق لمعظم المنتجات الناشئة من أقل البلدان نموا في بداية السنة المالية ٢٠٠٧، أو بعدها.

إن توقف جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية هو خيبة أمل حقيقية، لأن غرضها كان تمكين البلدان النامية من جني فوائد أكبر من التجارة. ومع ذلك، فإن اليابان مصممة على بذل كل ما في وسعها لاستئناف المفاوضات، وتعتزم المضي قدما باستمرار في تنفيذ المبادرة الإنمائية للتجارة، بغض النظر عن نتائج جولة الدوحة.

ويشكل تخفيف عبء الديون مسألة هامة أخرى. ويعاني العديد من أقل البلدان نموا من الديون المفرطة، التي تمثل عقبة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وقدمت اليابان ٢,٦ بلايين دولار لتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يبلغ عددها ٢٩ بلدا، وهو مبلغ يعادل ربع الحجم الإجمالي للمساعدة التي تقدم من مجموعة البلدان الـ ٧. وإضافة إلى ذلك، نرحب بتنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ونعتزم العمل بموجبها فورا والاستمرار في ذلك إلى أن تنفذ تنفيذا كاملا.

وأخيرا، أود أن أوضح سياسة اليابان بشأن تقديم المعونة لأفريقيا. فقارة أفريقيا هي مفتاح لحل مشاكل أقل البلدان نموا، لأنه يوجد بها ٣٤ من ٥٠ دولة من أقل البلدان نموا، والعديد منها يواجه تحديات الفقر والصراع المسلح. ومع الاعتراف بأنه ”لن يكون هناك استقرار أو رخاء في العالم في القرن الحادي والعشرين ما لم يتم حل مشاكل أفريقيا“ (A/57/350، المرفق، الفقرة ٢ (٢) (هـ))، واليابان قدمت مساعدة كبيرة لأفريقيا. وقام رئيس الوزراء كويزومي بزيارة لإثيوبيا وغانا في الربيع الماضي في تعبير واضح عن اهتمام اليابان بمشاكل أفريقيا.

واليابان تساعد التنمية في أفريقيا بشكل رئيسي في ثلاثة مجالات هي؛ توطيد السلام، وتخفيض حدة الفقر من

خلال النمو الاقتصادي، والتنمية المركزة على البشر، من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي يركز على الملكية الأفريقية وشراكة المجتمع الدولي. وسنواصل الإسهام في تحقيق التنمية في أفريقيا في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الأفريقية، المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٨.

وفي الختام، أؤمن بأن الإعلان الذي سنعتمده في استعراض منتصف المدة هذا سيكون بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، وبالتالي فإن اليابان ستعمل وفقا للإعلان بينما تبذل المزيد من الجهد لضمان تنفيذ برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيير شيفاليه، رئيس وفد بلجيكا.

السيد شيفاليه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا، باتخاذها القرار بأن تستضيف في بروكسل مع الاتحاد الأوروبي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، أظهرت التزامها نحو تلك البلدان. وبالتالي فإنني اشعر بسرور خاص لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيمكن من استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل الذي نشأ من مؤتمر بروكسل.

أولا، أود أن أذكر أن العمل المتضافر للمجتمع الدولي وأقل البلدان نموا بدأ يؤتي أكله. وتلك المجموعة من البلدان بأسرها بدأ نموها يتحسن منذ عام ٢٠٠١. وذلك يُعزى لأسباب مختلفة، من بينها انخفاض عدد الصراعات وإجراء الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع فضلا عن الزيادة المتجددة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن بالرغم من الخطوات الواسعة التي شهدناها، فإن هدف برنامج عمل بروكسل لم يتحقق بعد، وهذا ما أكدته أقل البلدان نموا ذاتها في كوتونو. والعديد من التحديات تنتظرنا قبل عام ٢٠١٠.

وتواصل بلجيكا بذل الجهود لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. ويتلازم ذلك الالتزام مع رغبتنا في الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والجهد الذي نبذله من أجل أقل البلدان نموا هو جزء من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. وذلك يضمن استمرارية أكبر وفعالية أكبر. وبالتالي، نحن نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي. وما أود أن أفعله الآن هو إبراز بعض مبادرات بلجيكا.

لقد قطعنا على أنفسنا التزاما ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت مساعدتنا الإنمائية الرسمية بالفعل أكثر من ٠,٥ في المائة. ومساعدتنا لأقل البلدان نموا تمثل في مجموعها ٠,٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تتجاوز الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر بروكسل. وفضلا عن ذلك، فإن مساعدتنا لأقل البلدان نموا تكاد تكون غير مشروطة بالكامل.

ولكن فيما عدا المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن مشاركة أقل البلدان نموا هي التي ستدفع عجلة نموها. إلا أن قدرة أقل البلدان نموا على المشاركة الكاملة في التجارة العالمية ستعتمد أيضا على قدرتها على تنويع صادراتها. وستواصل بلجيكا دعمها للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا، ولتمويل البرامج المصممة لتعزيز القدرات في مجال المفاوضات التجارية.

ونود أن نشدد على أهمية دور الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية وفي توفير فرص العمل. ولذلك، أنشأت بلجيكا في عام ٢٠٠١ منظمة الاستثمارات البلجيكية

للبلدان النامية، وهي نوع جديد من الشراكة الخاصة والعامة بين الدولة البلجيكية والشركة البلجيكية للاستثمارات الدولية. وهدف هذه الشراكة تشجيع القطاع الخاص، بخاصة في أفريقيا.

وأخيرا، أود الإشارة إلى أن بلجيكا قررت في عام ٢٠٠٥ إلغاء الديون التجارية على جميع البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز داخل إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولكي نحقق المزيد من التقدم نحو الأهداف التي حددها برنامج العمل، يجب أن نستمر في تكريس الاهتمام اللازم للسياسات المتعلقة بالسكان والتعليم والنهوض بحقوق المرأة وتوفير فرص العمل، بخاصة للشباب. وستؤدي الشراكة، التي هي في صميم برنامج العمل، إلى نتائج دائمة إذا ما استمرت البلدان المعنية في الإصلاحات الاقتصادية اللازمة وفي توطيد استقرارها السياسي والقضائي. ويجب أيضا أن نعزز الحكم الرشيد وأن نضمن لكل السكان جني منافع النمو. ونحن على استعداد للعمل معا من أجل هذه الغاية.

وجلي أن الفقر ليس حتميا. وما زال تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل في متناول اليد ما دمنا نقوم نحن جميعا – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية – بتحمل مسؤولياتنا. ونأمل بأن يوفر عملنا قوة الدفع اللازمة لمواصلة المضي قدما على هذا الطريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا، سعادة السيدة نيكول رودر.

السيدة رودر (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد وولتر فوست، المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

واسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتنان سويسرا لأقل البلدان نموا على الجهود الكبيرة التي بذلتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للتحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي هذا لتنفيذ برنامج عمل بروكسل – تلك الجهود التي توجت بانعقاد المؤتمر الوزاري في كوتونو.

وعندما أرسى برلمان بلدي الأساس القانوني للتعاون الإنمائي السويسري في عام ١٩٧٦، فقد حدد المساعدة لأفقر بلدان العالم كهدف أساسي. وظل هذا الهدف على مدى ٣٠ عاما في محور أنشطتنا، وسعينا باستمرار إلى تحسين نوعية تلك الأنشطة وتعزيز تأثيرها، بالإضافة إلى زيادة تمويلها. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الأموال المخصصة لأقل البلدان نموا من ٢٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣٨٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

ولا أريد التوقف طويلا عند ما فعلته سويسرا حتى الآن للإسهام في تنفيذ أهداف برنامج عمل بروكسل، لأن نصيب مساهمة سويسرا متاح في وثيقة موجزة في هذه القاعة. وبدلا من ذلك، سأشاطر الجمعية العامة بعض الأفكار حول بعض الشروط التي نعتقد بأنها أساسية للإسراع بوتيرة التنمية في أقل البلدان نموا.

وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تؤدي دورا أساسيا. وبينما يكرس المجتمع الدولي اهتماما متزايدا لتنفيذ برنامج عمل باريس بشأن اتساق وتناغم المساعدة، فإن المسؤولية الرئيسية عن إدماج العناصر الأساسية لبرنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر تقع على عاتق حكومات أقل البلدان نموا، التي يجب أن تضمن أيضا أن تكون هذه الاستراتيجيات مرجعا شاملا لجميع شركائها الإنمائيين الداخليين والخارجيين.

ونحن ندرك تماما حقيقة أن العديد من حكومات أقل البلدان نموا أعربت فترة طويلة عن حاجتها الكبيرة لبناء القدرات، ونسلم بأن الكثير من العمل ما زال ينتظر الإنجاز. ونحن لذلك نحاول أن نحسن أداء مساعداتنا الثنائية في هذا الميدان، وكذلك نشجع شركاءنا متعددي الأطراف على توسيع مشاركتهم إلى حد كبير في هذا القطاع، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة التي لها ميزة نسبية في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بأن من الأساسي أن تنجح حكومات أقل البلدان نموا في وضع سياسات مالية عادلة وشفافة يمكنها أن تضمن إعادة توزيع الموارد على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، من الممكن، في غالب الأحيان، توسيع قاعدة الضريبة وجعل الضرائب تصاعدية أكثر لكفالة الإسهام بطريقة منصفة في التضامن الوطني من جانب المواطنين والشركات الذين يجنون فوائد العولمة. وفضلا عن ذلك، من خلال تركيز الجهود لتحقيق الإدارة السليمة لهذه الموارد – وهي أهم مصدر لدخل البلد – ينبغي أن يكون هناك أثر إيجابي في جميع قطاعات الحكم الأخرى. ويتطلب الحكم الرشيد كذلك دعما قويا لتعزيز القدرات الوطنية – ونحن مستعدون لزيادة مشاركتنا في هذا الميدان.

وفي مجال متصل، لاحظت سويسرا مع القلق أن نظام الرصد لتنفيذ برنامج عمل بروكسل داخل الأمم المتحدة يعاني من البيروقراطية الشديدة، مما يخلق الأعباء الإدارية لأقل البلدان نموا والبلدان المانحة، وهذا وضع غير بناء. وإلى جانب ذلك، فإن الحالة الخاصة لأقل البلدان نموا أدت إلى سلسلة من التوصيات المحددة في إطار مؤتمرات أخرى، مثل مؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. وقد يكون مفيدا أن نسعى لضمان شكل مبسط ومتسق للرصد من خلال الطلب إلى الأمانة العامة بأن توفق بين مختلف المكونات في هذا الإطار المعياري المعقد للغاية.

ولكن جهدا كهذا من شأنه أن يتطلب تحسينا كبيرا للتعاون بين مختلف الوحدات الإدارية في الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الممثل السامي ومكتب تمويل التنمية، وشُعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى المستوى الوطني، فإن آلية متابعة استراتيجيات الحد من الفقر الوطنية يبدو أنها كافية لضمان متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية على الأقل في البلدان التي توجد فيها مثل هذه الآلية.

وإذا ما أردنا بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل ضمن الجدول الزمني المحدد، فقد أصبح واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن هناك حاجة لجهود أكبر وأفضل تنسيقا من جانب جميع الجهات الشريكة في التنمية، بما في ذلك البلدان النامية والصناعية والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص والقطاع العام.

وكما أشارت سويسرا في بروكسل، نحن على اقتناع بأن الكفاءة في تقديم الدعم الذي تحتاجه أقل البلدان نموا لا يمكن تحقيقها إلا بالتوصل إلى توافق عريض في الآراء وتوزيع عمل أنجع بين المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ووكالات التعاون الثنائية.

وفي حقيقة الأمر أن تسهيل مثل هذا التوافق في الآراء كان هدفنا عندما أيدنا بوضوح إنشاء وظيفة الممثل السامي لأقل البلدان نموا في نيويورك، اعتقادا منا بأن هذا الموقع من شأنه أن يسمح للممثل أن يطور علاقات عمل أوثق في الميدان بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ونحن نسلم بالجهود التي بذلت مؤخرا في هذا المجال، ولكننا

مقتنعون بأنه ما زال أمامنا الكثير مما يمكن الاضطلاع به وتحقيقه.

وسويسرا ما زالت مستعدة للمشاركة في تلك الجهود الجماعية. ونود التأكيد من جديد وبشكل لا لبس فيه على التزامنا الأساسي بأقل البلدان نموا وبتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون هيوكو، نائب رئيس هيئة تحدي الألفية بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد هيوكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أنها تمكنت من المشاركة في هذه المناسبة الهامة لمناقشة مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا.

ويمثل الفقر المدقع تحديا لنا جميعا. وبدون وجود الأمل والفرصة والحرية، يؤدي انتشار الفقر بلا كابح إلى تقويض الثقة ويعوق العمل الفعال ويولّد الغضب واليأس.

وأود أن أكون واضحا. إن شعب الولايات المتحدة وحكومته يعلمان أن من مصلحتنا المشتركة أن نساعد على انتشال أقل البلدان نموا اقتصاديا من وهدة الفقر. وفي ظل الإدارة الحالية، أصبحت التنمية ركيزة في استراتيجيتنا للأمن الوطني.

وقد تضاعفت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة ثلاث مرات تقريبا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، من حوالي ١٠ بلايين دولار إلى ٢٧,٥ بليون دولار. وارتفعت ارتفاعا كبيرا أيضا المعونة الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة لأقل البلدان نموا، بزيادة أكثر من ٤٠ في المائة إلى ٥ بلايين دولار تقريبا من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥ كانت المعونة التي قدمت إلى أفريقيا وحدها، حيث يظهر النمو والتغير الإيجابي في العديد من الأماكن، أكبر بثلاثة مرات ونصف مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. وهذه أكبر زيادات للمعونة منذ خطة مارشال.

وتمثل الولايات المتحدة أيضا، بفرق شاسع، أكبر مصدر وحيد للمعونة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وأكبر مصدر للمعونة التي تقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال.

إن العطاء الخيري الخاص يمثل تقليدا لمواطني الولايات المتحدة، الذين يؤمنون إيمانا عميقا بمساعدة الآخرين. وفي كل عام، تتدفق بلايين الدولارات من شعبنا إلى شعوبكم بغية مساعدة الذين ألحقت بهم الدمار أمواج تسونامي والفيضانات والمجاعات والحوادث المأساوية الأخرى. ويصل دعم الولايات المتحدة إلى حيثما يعاني الأشخاص، بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه.

والولايات المتحدة، مع المجتمع الدولي، تعلم أنه لا يوجد بديل للإرادة القوية ولجهود أقل البلدان نموا أنفسها في السعي الطويل إلى إنهاء الفقر المدقع. ولكن يمكن للشركاء المانحين والمعونة الخارجية الاضطلاع بدور هام وحفاز.

وفي العقود الأخيرة، تم انتشال مئات الملايين من الأشخاص من الفقر بالنمو الاقتصادي وبإنشاء مؤسسات أقوى. وهناك أمل غير مسبوق ودليل عملي على أنه يمكننا بالعمل معا أن نساعد أفقر الناس على التمتع بحياة أفضل مع أسرهم ومجتمعاتهم.

وفي عام ٢٠٠٠، اتفقت الولايات المتحدة وشركاء الأمم المتحدة على العمل لبلوغ الأهداف الإنمائية الكمية التي حددت في مؤتمر قمة الألفية. وفي مونتيري، في عام ٢٠٠٢ اتفقت الولايات المتحدة أيضا مع شركاء الأمم المتحدة على تقديم المزيد من المعونة إلى البلدان التي تتخذ خطوات أساسية لمساعدة شعوبها على إحراز تقدم في التنمية.

ولقد أوفينا بوعدنا.

ففي مونتيري، أعلن الرئيس بوش برنامجا رائدا هو مؤسسة تحديات الألفية. ومجال التركيز الوحيد لمؤسسة تحديات الألفية هو تقديم الدعم إلى البلدان الفقيرة التي تقوم باتخاذ خطوات للاستثمار في شعوبها، ولتعزيز الحرية الاقتصادية والفرصة ولتشجيع الحكم المسؤول والشامل، حيث تحترم حقوق الأفراد وحرية التعبير. ويتمثل برنامج مؤسسة تحديات الألفية في تخفيض حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي المستدام. ونعمل مع الشركاء الذين يجعل أداؤهم بلوغ ذلك الهدف أمرا ممكنا حقا. والمؤسسة تشارك بالفعل مع ٢٣ بلدا، يؤهلها أداؤها السياسي، مقاسا بمؤشرات مستقلة وموضوعية، لتلقي أموال مؤسسة تحديات الألفية. وضمن هذه الدول ١٢ من أقل البلدان نموا.

ونشعر بالاعتزاز لأننا توصلنا بالفعل إلى اتفاق مع تسعة بلدان شركاء بشأن برامج ميثاق تحديات الألفية الرامية إلى إحراز نتائج حقيقية للفقراء. وشركاؤنا الحاليون في الاتفاق هم مدغشقر و الرأس الخصر وهندوراس ونيكاراغوا وجورجيا وأرمينيا وفانواتو وغانا وبنن. وأربعة من هذه البلدان من أقل البلدان نموا.

وتستحق البلدان الشركاء في الاتفاق، شأنها شأن جميع البلدان المؤهلة، الثناء على أدائها. فهي تهيئ الظروف الملائمة للتقدم. والرأس الأخضر تتخرج فعلا من مركز أقل البلدان نموا. ويحدونا الأمل في أن يحرز دعم مؤسسة تحديات الألفية المزيد من النجاح الإنمائي لهذه البلدان.

والتزمت الولايات المتحدة بأكثر من بليوني دولار لشركائنا في الميثاق. ونخصص المبلغ الكامل مقدما لهذه البرامج التي تستمر لعدة أعوام. وإذا واصلت البلدان الشركاء جهودها الإنمائية الجيدة، يمكنها أن تعول على دعم الولايات المتحدة. كما أن جميع بلدان الميثاق عملت عملا شاقا للغاية للتشاور مع شعوبها ولوضع اقتراحات سلمية للاستثمار الإنمائي من أجل التمويل من مؤسسة تحديات الألفية. ونطلب أن تحدد الحكومات تأثيرات الفقر والفوائد الاقتصادية، بما في ذلك المستفيدين المعينين والنتائج الإنمائية المعينة – ليس فقط التكاليف المترتبة على الميزانية وعدد كيلومترات الطرق المعبدة – بحيث نتمكن معا من المضي قدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الملموسة. وقد ارتقت هذه الحكومات إلى ذلك التحدي.

إن النهج الذي اتخذته مؤسسة الولايات المتحدة لتحديات الألفية يعكس عقودا من التجربة بشأن الأمور التي تدفع التقدم الإنمائي الدائم. وهو أيضا يجسد العمل الذي اتفقنا جميعا على القيام به في برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠١. ولا توجد وصفة للتنمية تناسب الجميع. وملكية البلد وبناء القدرات والحكم العادل والشامل والمؤسسات الفعالة وسيادة القانون والأسواق المفتوحة والتجارة والاستثمار المنتج واستدامة البيئة وحشد الموارد المالية يجب أن تكون جميعا جزءا من الخليط.

ويجسد النهج الذي تتبعه مؤسسة تحديات الألفية هذه المكونات في حوافزه للأداء، وفي شراكته مع البلدان النامية، وفي الموارد الكبيرة التي يوفرها لها وفي النتائج القابلة للقياس التي تتوقعها المؤسسة من هذه البلدان.

ونتمتع بالأمل الكبير الذي يبعثه في مجتمعنا نمو الاقتصاد والاستثمار في البشر وإنشاء ثقافة للأعمال الحرة. ونعلم بالتجربة أن هذه الأمور لا تحصل بسهولة، ولا بين ليلة وضحاها. ولكن الأمل والفرصة والشمول تمثل ترياقا للإحباط والحرمان اللذين يمكن أن يفرقا شمل الناس.

إن الولايات المتحدة، بما في ذلك الذين يعملون منا في مؤسسة تحديات الألفية، ستقف جنبا إلى جنب مع أقل البلدان نموا بينما تسعى سعيا جادا إلى تحسين حياة مواطنيها. وتقدم هذه البلدان سيعتبر تقدما لنا أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة روزماري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): إن موضوع مناقشة الجمعية العامة هذا العام، وهو تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية، يتصل اتصالا مباشرا بهذا الاستعراض لمدة خمس أعوام لبرنامج عمل بروكسل. ومن غير المقبول أنه لا يزال هناك الكثير من الفقر والجوع في أقل البلدان نموا.

ومن خلال الالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل، حثت أقل البلدان نموا أنفسها والمانحين أيضا على اتخاذ إجراءات أقوى. ولم يحرز سوى تقدم متواضع في الأعوام الخمسة الماضية. ومن غير المقبول أنه لا يزال هناك الكثير من الفقر والجوع في أقل البلدان نموا.

ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بوصفه فرصة لتجديد التزاماتنا بدعم أقل البلدان نموا على طريقها نحو النمو المستدام. وحكومة نيوزيلندا، من خلال وكالتها الدولية للمعونة والتنمية، المعونة النيوزيلندية، تساهم تقريبا بنسبة ٢٩ في المائة في المتوسط من الميزانية الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

وتركز المعونة النيوزيلندية تركيزا أساسيا على منطقة المحيط الهادئ، حيث يوجد خمسة من شركائنا من أقل البلدان نموا وهم – فانواتو وساموا وجزر سليمان وتوفالو وكيريباس. كما أن لدينا برامج في كمبوديا ولاوس وتيمور – ليشتي، فضلا عن برنامج إقليمي متواضع يشمل زامبيا وتترانيا وموزامبيق.

ويحدد الأمين العام في تقريره ثلاث عقبات معينة في تنفيذ أقل البلدان نموا لبرنامج عمل بروكسل، وهي الملكية القطرية والقدرات والموارد. وراعت المعونة النيوزيلندية الاعتراف بتلك القيود في برامجنا لأقل البلدان نموا. وقد فعلنا هذا خلال التوافق بأوثق صورة ممكنة مع أنظمة البلدان الشركاء أنفسها وبتشجيع الانسجام مع المانحين الآخرين، تمشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

واضطلعت نيوزيلندا، على سبيل المثال، بدور رائد في المساعدة على جمع المانحين لمعالجة مشاكل قطاع التعليم في منطقة المحيط الهادئ. والنموذج العملي لهذا هو مشروعنا المشترك بين نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي وجزر سليمان المقرر أن يغطي ثلاثة أعوام من الاستثمار في قطاع التعليم.

والمبدأ الهام لمشاركة وكالة نيوزيلندا للمعونة الدولية والتنمية هو بناء قدرات الشريك، بما في ذلك بناء القدرات في قطاع الإدارة العامة والحكم.

ولكننا نسلم بأن المسؤولية الأولية عن التنمية في أقل البلدان نموا تقع على عاتق أقل البلدان نموا أنفسها. وقد سُمعت أصوات الشركاء من أقل البلدان نموا في كوتونو مؤخرا. وينبغي أن نصغي إليها.

ويلزم أن نستخدم جميع الآليات المتاحة لنا لدعم التنمية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك العمل الملتزم في المنتديات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية. وبينما لا يتوقع من أقل البلدان نموا أنفسها أن تقطع التزامات في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، فإن لديها إمكانية أن تجني مكاسب كبيرة؛ ولكن فقط إذا تمكنا نحن في المجتمع الدولي من إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق يمكن أن يحقق تحسينات في الوصول إلى الأسواق وتخفيض التشوهات السائدة في الأسواق الدولية. ولا بد أن نضمن حينما تستأنف المفاوضات المحافظة على التقدم الذي أحرز بالفعل في جولة الدوحة. ونيوزيلندا، على سبيل المثال، توفر بالفعل وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى سوقها بدون فرض رسوم جمركية أو حصص.

وتمثل أقل البلدان نموا أفقر شرائح المجتمع الدولي وأضعفها اقتصاديا. فلنأمل أن نحرز في ظرف خمسة أعوام نتائج أفضل نشير إليها، وأن يكون لدينا من خلال حوارنا وتبادل خبراتنا فهم أعمق لأنجح الاستجابات في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يوسف عمراني، المدير العام لوزارة الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد عمراني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يمثل اجتماع اليوم مناسبة لقياس نتائج تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها في المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠١. كما أنها مناسبة لدراسة الصعوبات التي ووجهت وتقييم التدابير الرئيسية التي اتخذت نحو تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ونحن، في المغرب، نرى أن الاقتراحات التي انبثقت من ذلك الاجتماع يجب بالضرورة أن تبث طاقة جديدة في جهودنا، بغية تهيئة الظروف المفضية إلى انطلاقة اقتصادية حقيقية لأقل البلدان نموا.

وبالنظر إلى إعلان كوتونو والاستراتيجية إلى اعتمدت في مؤتمر أقل البلدان نموا الذي عقد في بنن في عام ٢٠٠٦، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها لصالح أقل البلدان نموا، وخاصة تنفيذ برنامج عمل بروكسل بوصفه إطارا أساسيا للشراكة من أجل النمو المستمر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يزيد جهوده لاتخاذ تدابير عاجلة نحو بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل فضلا عن أهداف توافق آراء مونتيري. كما ينبغي أن نؤكد على أنه إذا كانت أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأولية عن تنميتها، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يزودها بالمساعدة التقنية، المطلوبة ليس لتنمية هذه البلدان فحسب، بل أيضا لمساعدتها على تنويع قدراتها الإنتاجية وتنشيط النمو الاقتصادي، الذي سيؤدي بالتأكيد إلى إيجاد الوظائف والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية.

وفي إطار تنفيذ برنامج عمل بروكسل، اتخذ المغرب خطوات ملموسة معينة؛ سأذكر بعضها. ففي ذلك الإطار، قام المغرب بإلغاء جميع الديون على أقل البلدان الأفريقية نموا وقرر أيضا ضمان الوصول الحر إلى السوق المغربي للسلع المصدرة من أقل البلدان الأفريقية نموا وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وظل جلالة الملك محمد السادس، منذ توليه العرش، يشجع دائما التضامن الفعال من أجل أقل البلدان نموا. وبالتالي سافر بشكل واسع في العديد من البلدان الأفريقية، مدخلا في التعاون المغربي مع القارة الأفريقية تقديم المساعدة في العديد من المجالات، مثل مكافحة الجراد والرعاية الصحية فضلا عن تبادل الخبرة في الزراعة وإدارة مصادر المياه.

كما أن المغرب قطع التزاما مع العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتشجيع التجارة، وهو على وشك إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع الدول الأعضاء في تلك المنظمة دون الإقليمية، وبالتالي المزيد من تعزيز التعاون مع تلك البلدان في مجالات التجارة والاستثمار. وإضافة إلى ذلك، انضم المغرب في عام ٢٠٠١ إلى تجمع دول الساحل والصحراء، الذي يشمل ست عشرة دولة في المنطقة. وأعرب المغرب أيضا عن رغبته في الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وهناك قطاعات أخرى تشكل جزءا من برامج تقوم على تعاون أكثف في إطار مجموعة الأشقاء والشركاء الأفارقة، مثل البنية التحتية والاتصالات والمناجم والمصارف والري وعلم الزراعة، فضلا عن النقل الجوي. فعلى سبيل

المثال، تم إنشاء الخطوط الجوية السنغالية في عام ٢٠٠١، على أساس شراكة للخطوط الملكية المغربية مع خطوط جوية أفريقية أخرى. وتلك نماذج جيدة لذلك التعاون وتعكس تضامن المغرب مع أقل البلدان نموا في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو المجال الذي قطع المغرب التزاما صارما بدعمه.

ويبرز المغرب أيضا في تعاونه في مجال الجامعات وتدريب الفنيين والمديرين. وفي كل عام تقدم الوكالة المغربية للتعاون الدولي ٦ ٠٠٠ منحة للطلاب الأفارقة الذي يتابعون دراساتهم في مراكز التدريب المغربية.

كما ركز المغرب على تعزيز التنمية في أفريقيا، بالمناشدة من أجل شراكة جديدة. ودعم المغرب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في جميع المنتديات الدولية. وطور المغرب أيضا تعاونا ثلاثيا مع أقل البلدان نموا بالتعاون مع البلدان الأخرى في أوروبا وآسيا، فضلا عن التعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في جملة منظمات أخرى.

وفضلا عن ذلك، في القطاع الخاص المغربي، نجد أن أصحاب المصالح المغاربة مطلوبون لدى العديد من الشركاء والأفارقة من أقل البلدان نموا للتعاون في العديد من المجالات مثل التجارة والاستثمار. وفي ذلك السياق، يحافظ المركز المغربي لتشجيع الصادرات على تعاون واسع ومستمر مع شركائه الأفارقة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وبمبادرة المغرب، عقد في المغرب مؤتمر وزاري استثنائي معني بأقل البلدان نموا ومثل فرصة لاستئناف المناقشة بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. والمغرب، اقتناعا منه بأن تنمية البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نموا، لا يمكن أن تحصل بدون الاستقرار السياسي وبناء السلام، عقد في الرباط اجتماعا مع رؤساء دول منطقة اتحاد نهر مانو.

وشارك المغرب أيضا في العديد من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العمليات في الصومال وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. وفضلا عن ذلك، كان جلالة الملك محمد السادس أحد أوائل رؤساء الدول الذين استجابوا لمناشدة سلطات النيجر فيما يتعلق بالحالة الغذائية الصعبة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

أود أن أختتم كلمتي بقولي إنه في مجال النظام التجاري المتعدد الأطراف، كان المغرب ينادي دائما بتلبية مطالب أقل البلدان نموا حتى يمكنها أن تستفيد من المرونة التي تلائمها لتنفيذ التزاماتها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن من واجبنا أن نضاعف جهودنا ونحشد طاقتنا بغية تنفيذ التزاماتنا وتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

ومن الحيوي أن تكون الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين أكثر دينامية من أجل النهوض بمسؤولياتهم المتبادلة والمشتركة. وفي هذا الصدد، يؤكد المغرب من جديد أنه ملتزم بمواصلة تعزيز روح التضامن والتعاون مع أقل البلدان نموا، وأنه لن يدخر جهدا لتقديم الدعم والمساعدة في سبيل التحقيق الفعلي للأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد اليحيى، مدير الأبحاث بصندوق التنمية السعودي بالمملكة العربية السعودية.

السيد اليحيى (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أنقل لكم تحيات القيادة السعودية وتمنياتها للاجتماع الرفيع المستوى بالتوفيق وتحقيق الأهداف التي عقد من أجلها. وأتقدم لكم بالشكر على الدعوة الكريمة الموجهة للمملكة العربية السعودية للمشاركة في أعماله.

ينعقد هذا الاجتماع في منتصف الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ لتقييم التقدم المحرز لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. ولا شك أن هذه البلدان حققت حتى الآن إنجازات جيدة في مجال تقليص العجز المالي، وتخفيض معدلات التضخم والدين الخارجي، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

كما أن شركاء التنمية بذلوا جهودا كبيرة للوصول لهذه النتائج، حيث زادت المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ بنسبة ٧٥ في المائة. كما أن بعض أفكار تدبير مصادر لتمويل التنمية دخلت حيز التنفيذ، وأمكن تركيز نسب متزايدة من مصادر التمويل لتمويل مشاريع ذات أثر أكبر على الطبقات الفقيرة، مثل مشاريع الصحة والتعليم والمشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة، التي تندرج ضمن استراتيجيات الدول للتقليل من مستوى الفقر.

إن المملكة العربية السعودية، بحكم دورها الفاعل في الساحة الدولية، وباعتبارها دولة نامية تعيش ظروف الدول النامية وتعي التحديات التي تواجهها، أولت اهتمامها لمساعدة هذه الدول في الرفع من مستوى معيشة شعوبها، وتحقيق التنمية.

وبالرغم من أن دعم المملكة للتنمية الدولية يأتي من مصادر ناضبة لا يمكن تعويضها، فقد حرصت على تقديم مساعداتها على شكل منح أو قروض ذات عنصر منحة عال، خالية من أي شروط سياسية أو تجارية، مؤكدة بذلك على أهمية ملكية الدول المتلقية للمساعدات لبرامجها التنموية.

وقد تجاوز ما قدمته المملكة من عون إنمائي خلال العقود الثلاثة الماضية ٨٤ بليون دولار أمريكي، استفادت منه ٨٧ دولة نامية في مختلف القارات. ويمثل ذلك ما يزيد على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة تتجاوز المعدل المحدد من قبل الأمم المتحدة بحوالي ستة أضعاف، محتلة بذلك المرتبة الأولى عالميا.

كذلك دأبت المملكة على تقديم العون المادي والمعنوي لهيئات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف، سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية، بالمساهمة في رؤوس أموالها وفي دعمها إداريا وفنيا. وتلعب هذه المؤسسات دورا فاعلا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ويبلغ إجمالي مساهمة المملكة في هذه المؤسسات أكثر من أربعة وعشرين مليار دولار.

وللتخفيف من أعباء وضغوط التنمية، بادرت المملكة بإلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة على أقل البلدان نموا. كما قدمت إعفاءات للدول المؤهلة للمبادرة الدولية الخاصة بخفض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

من جانب آخر، تأتي المملكة في المرتبة الثانية عالميا في حجم تحويلات العمالة، حيث يقدر إجمالي التحويلات السنوية للعمالة الأجنبية العاملة بالمملكة بأكثر من ١٥ بليون دولار. ولا تخفى أهمية هذه التحويلات باعتبارها مصادر مهمة للنقد الأجنبي والموارد المالية في الدول المصدرة للعمالة. كما أنها تلعب دورا كبيرا في الرفع من مستوى معيشة الأسر الفقيرة المتلقية لهذه التحويلات.

إن انضمام المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية الذي تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ سوف يساعد بلا شك على تعزيز التجارة بين المملكة ودول العالم بوجه عام، والدول النامية بوجه خاص، مما يعد إسهاما إضافيا من المملكة في تشجيع التجارة مع الدول النامية كأحد مظاهر دعم التنمية وتقليل معدلات الفقر فيها.

لقد أولت المملكة العربية السعودية، ممثلة بالصندوق السعودي للتنمية، أهمية خاصة لدعم البنية الأساسية في

الدول النامية، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات، وتعبيد الطرق، وخاصة الريفية منها التي تساهم في دعم التنمية الزراعية والريفية، وتساعد في تخفيض مستوى الفقر.

كما أن الصندوق، وفي إطار تنسيق مساعداته مع الممولين الآخرين، ومن منطلق حرصه على توافق إجراءاته مع شركاء التنمية، أنشأ مع مؤسسات التنمية الشقيقة، منذ ثلاثين عاما، مجموعة التنسيق، لضمان توافق الإجراءات، وتبادل المعلومات التنموية، والإدارة المشتركة للقروض، وترتيب التمويل المشترك للمشاريع التنموية ذات الاهتمام المشترك.

كما أشرت في بداية كلمتي، فإن ما تحقق من إنجاز في تنفيذ البرنامج يعتبر كبيرا. إلا أن الخطوات المتبقية أيضا تبقى كبيرة، ويتطلب تحقيقها تضافر جهود التنمية في الدول النامية وشركائها التنمويين.

ولا شك أن مشاركة المملكة في هذه الاجتماعات يأتي تأكيدا منها على مواصلة الدور الذي تضطلع به لدعم جهود التنمية في الدول النامية، ودعما لجهود الدول والمؤسسات المانحة الأخرى لتحقيق الهدف المشترك. وختاما أتمنى لهذا الاجتماع كل التوفيق والنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أريان بول همبرغر، نائب الممثل الدائم لهولندا.

السيد همبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلت به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

تعد هولندا، منذ سنوات عديدة، أحد الموردين الرئيسيين للمساعدة الإنمائية. وعلى مدى عدة عقود، خصصنا للمساعدة الإنمائية الرسمية أكبر بكثير من نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي استهدفتها الأمم المتحدة. وما زلنا ملتزمين تمام الالتزام بدعم أقل البلدان نموا. وهذا واضح من حقيقة أن هولندا تقدم لأقل البلدان نموا ٠,٢٥ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية، وهي نسبة أعلى بدرجة كبيرة من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، وهو ٠,١٥ في المائة. ونصف المساعدة الإنمائية الرسمية يقدم إلى أفريقيا.

وهناك عدد كبير من البلدان الشريكة، وخصوصا في أفريقيا، تندرج في فئة أقل البلدان نموا. وكثير من تلك البلدان تبذل جهودا جبارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال النمو الاقتصادي وتحسين الأداء في القطاعات الاجتماعية، وزيادة التركيز على مسائل مثل الإدارة الرشيدة.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتشاطر الشواغل التي أثيرت في منتديات شتى من أن ثمة تفاوتا في التقدم نحو تحقيق الأهداف. فإمكانية تحقيق بعض أقل البلدان نموا للأهداف بحلول عام ٢٠١٥ تزداد ابتعادا. وثمة أوجه قصور خطيرة ولا سيما فيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمهات والحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وما لم نحث الخطى، لن يتسنى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولا شك في أن تراجع مستويات المعونات خلال معظم سنوات التسعينات كان أحد العوامل. ورغم أن هذا الاتجاه انعكس مساره الآن، فإنه يتعين جمع ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ بليون دولار أمريكي إضافي على الأقل سنويا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نريد أن نرى تقاسما أكثر إنصافا للأعباء. ونهيب بالدول المتقدمة النمو، وبالأخص مجموعة الثمانية، أن تشارك بهمة في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما ندعو المانحين غير التقليديين إلى التدخل وزيادة المساعدات التي يقدمونها.

أما فيما يتعلق بالسياسات، فقد علمنا الكثير عن زيادة فعالية المعونات. ونحن نركز دعمنا على البلدان الفقيرة التي لديها بيئات سياسية جيدة. ونعلم أن خفض الفقر لا يمكن أن يكون مستداما إلا عندما يكون هناك توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتمثل التجارة والاندماج في الاقتصادات الإقليمية والعالمية شرطين أساسيين للتنمية الاقتصادية وخفض الفقر. وهولندا تؤيد إقامة نظام مفتوح للتجارة يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، كما أنها تؤيد التحرير المتدرج للتجارة وإلغاء الإعانات المشوهة للتجارة والحواجز غير الجمركية. وستستفيد أقل البلدان نموا من هذا النظام. وفضلا عن ذلك، فإن المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا، على غرار مبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“، يمكن أن تسهم في تحسين التجارة. ونحث الدول الأخرى على منح أقل البلدان نموا أفضليات تجارية مماثلة. وقد شدد الاتحاد الأوروبي بقوة خلال جولة الدوحة الإنمائية على المساعدات التقنية المرتبطة بالتجارة. غير أن الأفضليات التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية ليست سوى وجه واحد من العملة. والوجه الآخر هو أنه ينبغي لأقل البلدان نموا تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار لديها وتشجيع القطاع الخاص على أن يكون قويا وقادرا على المنافسة.

وثمة مجال آخر لتحقيق مكاسب مهمة ألا وهو استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية أكبر. وحقق تحسين الفعالية بمساندة الملكية القطرية والقيادة وتحسين التنسيق بين المنظمات المانحة نتائج جيدة في عدد من البلدان بالفعل. ويجب على البلدان المتلقية للمعونات أن تقوم بدورها، مثلما يجب علينا نحن البلدان المانحة القيام بدورنا. ومع تحسين البلدان النامية لسياساتها ومؤسساتها ونظم الإدارة لديها، سيجري استخدام المعونات بفعالية أكبر وبالتالي سيكون لها أثر أكبر.

وفي الآونة الأخيرة، فإن هيكل المعونات الدولية، بما في ذلك المانحون الثنائيون والمنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والصناديق العالمية، يزداد تعقيدا بصورة مطردة. ويشكل ذلك مطالب متزايدة باستمرار على طاقة البلدان النامية. ويوفر فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة فرصة فريدة لإعادة صياغة الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى القطري.

وفي الكثير من البلدان النامية، تمثل ما بين ١٠ إلى ١٢ وكالة مختلفة الأمم المتحدة وتدير جميعها مكاتب وبرامج خاصة بها. وتؤيد هولندا بقوة ترشيد طريقة عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري بصورة أكبر. ويجب ألا يكون هذا الترشيد وصفة واحدة تصلح لعلاج جميع الأمراض، بل ينبغي أن يقوم على أساس احتياجات البلد المعني وحسب قدراته. ففي البلدان التي تعاني ندرة في القدرات، يتعين أن تعمل وكالات الأمم المتحدة كهيئة واحدة على أساس برنامج واحد وموازنة واحدة، كما يفضل أن تكون هناك آلية مالية واحدة. وإننا نتطلع إلى مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى مع شركائنا هنا في الأمم المتحدة على المستوى القطري.

وختاما، يجب أن نفي بالتزاماتنا في إطار برنامج عمل بروكسل. فتحسين حياة الذين يعيشون في فقر يتطلب جهدا متواصلا وشاملا منا جميعا، سواء أكنا من البلدان المتقدمة النمو أم البلدان النامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جمال ناصر البدر رئيس وفد دولة قطر.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، في البداية أود أن أعرب عن تأييد وفدي لبيان مجموعة السبعة والسبعين والصين الذي ألقاه ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة.

إن أهمية استعراض منتصف المدة العالمي الشامل تكمن في كونه استعراضا لتأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها نحو تنفيذ التدابير الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وفي سياق تنفيذ هذه الالتزامات التي تم تحديدها في اجتماعات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا. ومن هذا المنطلق، نرى أن استراتيجية كوتونو الواردة في الوثيقة A/61/L.1 تمثل مراجعة شاملة وتعالج أيضا بطريقة شاملة جميع أوجه القصور في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ووفد بلادي يولي أهمية قصوى لتنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وترجمتها إلى خطوات وإجراءات ملموسة ومحددة، وفقا للإطار الإنمائي الوطني لأقل البلدان نموا، بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المذكورة. وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلادي أنه يمكن للجمعية العامة، بموجب ما أسند إليها من ولاية عريضة أن تقوم بدور رائد في تعبئة الطاقات الدولية وبحث أفضل السبل لتنفيذ الأهداف المرسومة في برنامج عمل بروكسل ومعالجة التحديات التي تحول دون تحقيق غايات البرنامج.

وبرنامج عمل بروكسل يجسد التزاما عالميا للتصدي لانتشار الفقر في أقل البلدان نموا من خلال حشد موارد محلية ودولية أكبر من أجل تحقيق التنمية ومعالجة التحديات الهيكلية التي تواجهها. وحسب ما ورد في تقرير الأمين العام، فإن تقدم أقل البلدان نموا فيما يخص معظم أهداف البرنامج ظل بطيئا ومتفاوتا بالقدر الذي لا يكفي لتحقيق الأهداف المنشودة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وغايته المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة. ومما يزيد من قلقنا أن تقرير الأمين العام يذكر أن التجربة التي شهدتها هذه البلدان مؤخرا أثبتت وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وأن البيانات المحددة المتعلقة بالاتجاهات التي بدأ يسلكها معدل الفقر مؤخرا في أقل البلدان نموا تشير إلى حدوث بعض الزيادات في فقر الدخل. ويعتبر التقرير أقل البلدان نموا حاليا هي البلدان التي يتضاءل احتمال أن تكون قادرة على تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ووفد بلادي إذ يرحب ببعض التحسن الذي حدث في مجال تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا وطرح المبادرات الرامية إلى تعزيز وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق العالمية، فإنه يرى، في ذات الوقت، أن بوادر ذلك التحسن ستبقى محدودة في ظل استمرارية ضآلة نصيب تلك البلدان في التجارة العالمية وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية. ومن هذا المنطلق، يعتقد وفد بلادي بأهمية تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والالتزامات الواردة في كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وإعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري وجولة الدوحة.

ويشرفني أن أشير إلى أن دولة قطر قد حرصت دوما على أن تكون شريكا داعما لجهود أقل البلدان نموا من أجل مكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلا وإنصافا. فقد كان لها شرف استضافة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠١ والذي تمخض عنه جدول أعمال الدوحة، كما أنها شرُفت باستضافة قمة الجنوب في عام ٢٠٠٥، وتقدم خلالها مسو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بمبادرته لإنشاء صندوق الدوحة للتنمية وللظروف الإنسانية، والذي ستكون أقل البلدان نموا أكبر المستفيدين منه. كما أكد سموه على التزام دولة قطر بتقديم النسبة المقررة من إجمالي الدخل القومي كمساعدات إنمائية، مع تخصيص ١٥ في المائة منها لأقل البلدان نموا اعتبارا من عام ٢٠٠٦.

وختاما، نرجو أن يقوم المجتمع الدولي بكامل أعضائه وهيئاته بتنفيذ التزاماته نحو تقديم المساعدات الفعالة لمساعدة أقل البلدان نموا في جهودها التنموية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، سعادة السيد نيقولاي شولكوف.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتكلم باسم رئيس الوفد الروسي، السيد فيتالي شوركن.

برنامج عمل بروكسل ما زال محتفظا بصلاحيته التامة لبرنامج التنمية العالمي. وينبغي أن يظل تنفيذ البرنامج أولوية عليا للمجتمع الدولي. وينبغي أن تعمل البلدان الأقل نموا على إدماج أهداف برنامج عمل بروكسل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وينبغي دعم الإجراءات والمبادرات التي تتخذها البلدان الأقل نموا.

الاستراتيجيات التي اعتمدها مؤتمر كوتونو الوزاري للبلدان الأقل نموا وثيقة مهمة جدا، وتُجسد النُهج التي اتخذها مجموعة هذه البلدان في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ولذلك، نعتقد أنه يجب إيلاء هذه الاستراتيجية اهتماما جيدا.

استئصال الفقر وتهميش البلدان الأقل نموا في عصر العولمة أصبحا قضيتين مهمتين بشكل خاص، لا يمكن حلهما إلا إذا وحدت جميع البلدان والمنظمات الدولية جهودها. ولذلك، يجب توسيع التعاون تحت رعاية الأمم المتحدة، التي يجب أن تقوم بدور التنسيق.

ويتخذ الاتحاد الروسي من جانبه إجراءات ملموسة لتعزيز تنمية البلدان الأقل نموا. وبالنسبة للسلع التي تنتجها أقل البلدان نموا، لا نفرض قيودا كمية على استيرادها ولا ننظر في فرض تدابير لمكافحة الإغراق أو تدابير تفضيلية.

ونرحب بقيام بعض البلدان بتحديد معدلات تبادل تجاري على أساس الميزة النسبية لأقل البلدان نموا استجابة للنداء الذي وجهته قِمة الألفية. وتشارك روسيا في برنامج البنك الدولي لشطب ديون أفقر البلدان لمؤسسات التمويل الدولية، وفي تنفيذ قرار صندوق النقد الدولي إلغاء ٤,٨ بليون دولار أمريكي من ديون ١٩ بلدا.

وتعمل روسيا أيضا على شطب ديون أفقر البلدان على أساس ثنائي. ففي عام ٢٠٠٥، شطبت ٢,٢ بليون دولار أمريكي من ديون بلدان أفريقية، وهذا يعادل ٠,٢٩ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وتوفر الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٠٦ إمكانية شطب جميع الديون المستحقة لروسيا على أفقر البلدان. ويبلغ عدد البلدان المدينة بهذا المبلغ حاليا ١٦ بلدا، من بينها بلدان أفريقية مدينة بمبلغ ٦٨٨ مليون دولار أمريكي.

بتخفيف دين أفقر البلدان تولي روسيا أهمية كبيرة لضمان الاستفادة من الأموال التي كانت البلدان المدينة قد خصصتها لسداد الدين باستخدامها في تنمية هذه البلدان. ونعتقد أيضا أن شطب الدين بدون سياسات مالية واقتصادية وسياسات تتعلق بالميزانية والإصلاح الهيكلي وتقوية المؤسسات الحكومية وتحسين مناخ الاستثمار في أفقر البلدان لن يؤدي إلى النتائج المرجوة.

ختاما، أود أن أشدد على أهمية ضمان توفير آليات فعالة لرصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وأن أشدد في هذا الصدد، على أهمية دعم مشروع الإعلان الذي سيعتمده اجتماعنا. فهذه الوثيقة، التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، تأخذ في الحسبان، من وجهة نظرنا، مختلف جوانب ما يراود المجتمع الدولي من شواغل متعلقة بالمسائل التي تؤثر على أقل البلدان نموا، وتجسد التزام الدول الأعضاء بالتعاون في تنفيذ برنامج العمل، وتوفر تقييما موضوعيا لإنجازاتنا

وللمشاكل التي نواجهها في تنفيذها، وتوجه المجتمع الدولي لبذل مزيد من الجهود المتضافرة في هذا الميدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندريس ليدن، رئيس وفد السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلت به في وقت سابق ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود، على وجه الخصوص، أن أؤكد مجددا على التزام بلدي الكامل بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. من الواضح أن التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا يجب أن تعالج بشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وتوفر استراتيجية كوتونو مدخلات قيّمة في هذا الصدد.

أود أن أضيف إلى بيان الاتحاد الأوروبي بعض الملاحظات المتعلقة بمساهمة السويد في الجهود التي تُبذل لاستئصال الفقر، وكذلك بعض المواضيع التي يعتقد وفدي أنها مهمة لتنمية أقل البلدان نموا.

تقع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم التعاون الإنمائي السويدي وتتسق مع التزامنا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وقد نشر للتو التقرير الثاني عن الدعم الذي قدمته السويد لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويبين التقرير أن المساعدة الإنمائية السويدية ستصل في عام ٢٠٠٦ إلى ١ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي. والأولوية في توزيع المساعدة تُعطى للبلدان الأقل نموا. وإن التقرير متوفر في هذه القاعة.

يوفر الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة فرصة فريدة لإنعاش دعم الأمم المتحدة للبلدان النامية. وإذا تمكنت الأمم المتحدة من الارتقاء إلى مستوى تحدي الإصلاح وأصبحت أكثر فعالية على الصعيد القطري، فإنها ستتمكن من تعبئة مزيد من موارد التنمية وكفالة أن يصل المزيد من مواردها إلى البلدان المحتاجة. وستكون أقل البلدان نموا المستفيد الرئيسي في هذا السيناريو. وستسهم السويد في النظر نظرة إيجابية ومثمرة في توصيات الفريق.

التفاوت في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذلك التفاوت في الدخل داخل البلدان، ازداد على مدى السنوات العشر الماضية. والتباين الشديد والواسع الانتشار في الدخل لا يتعذر تبريره أخلاقيا فحسب، بل إنه يفتقر إلى الكفاءة أيضا. فالنمو الاقتصادي شرط ضروري – وإن كان غير كافٍ – لتخفيف فقر الدخل على نحو ملموس طويل الأجل. إننا نحتاج إلى نمو يحابي الفقراء. وينبغي أن ينصب التركيز على تهيئة بيئة مواتية لخلق فرص العمل الكريمة المنتجة للفقراء. وسيكون هذا بدوره محركا لتحقيق النمو.

وتعتقد السويد أنه ينبغي أن تكون مسألة الهجرة والتنمية على جدول أعمال المناقشات حول كيفية تحسين الحالة في أقل البلدان نموا. ويجب أن نسلم بالجوانب الإيجابية للهجرة الدولية وأن نبني عليها. وكما شددت وفود عديدة في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية قبل عدة أيام، فإن دور المواطنين في الشتات، بما في ذلك التحويلات والمهاجرون العائدون الذين يضعون مهارات وخبرات جديدة تحت تصرف بلدانهم الأصلية، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الحد من الفقر والتنمية في أقل البلدان نموا. هذا، ويجب ألا يغرب عن بالنا، مع ذلك، أن التحويلات عبارة عن مبالغ مالية خاصة ولا يجوز اعتبارها بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فوزية مور، ممثلة كندا.

السيدة مور (كندا) (تكلمت بالانكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس وفدي الذي تأخر للأسف.

يهتم الكنديون بردم الهوة الهائلة القائمة في مجالات الدخل والصحة والتعليم ونوعية الحياة في عالمنا المترابط. وحناننا على الفقراء يعبر عن القيم التي نعتز بها: النزعة الإنسانية والحرية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وكندا تشعر بالقلق من التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا. ونرحب بفرصة الإعراب عن آرائنا بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وفي السنوات الخمس منذ اعتماد برنامج العمل، أُنجز الكثير من العمل. وأحرز تقدم في بعض أقل البلدان نموا. وفي الوقت ذاته، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه ولا يزال العديد من أقل البلدان نموا يواجه صعوبات بالغة. ونسلم بأن أقل البلدان نموا سعت إلى تهيئة أفضل الظروف الممكنة لتحقيق النمو والتنمية والحد من الفقر. ونثمن تقييم أقل البلدان نموا استراتيجية كوتونو، لحالات النجاح والفشل في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

ولقد عبأت كندا، أسوة بشركائها الإنمائيين الآخرين، مساعدتها استجابة لبرنامج العمل. ويخصص الآن قسط لم يسبق له مثيل من مساعداتنا الإنمائية إلى أقل البلدان نموا؛ ولقد حسنا إمكانيات وصول سلع أقل البلدان نموا إلى الأسواق؛ ولقد زادت وارداتنا من أقل البلدان نموا بثلاثة أمثال؛ ولقد عجلنا تخفيف عبء الدين دعما لأقل البلدان نموا.

وتواصل كندا تركيز مساعداتها على القطاعات التي تساند مباشرة الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تشكل مصدر القلق الأساسي لأقل البلدان نموا: الحكم الرشيد بما في ذلك الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم الأساسي؛ والصحة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والاستدامة البيئية؛ والمساواة بين الجنسين. ولقد ساهم الكنديون عبر طائفة عريضة من الالتزامات ببرنامج العمل. ونحن، عند إعداد أطر برامجنا القطرية، ندعم التنمية التي تركز على المواطنين عن طريق المشاورات مع الحكومات والمجتمع المدني والشركات التجارية والفقراء. ويعمل الكنديون جنبا إلى جنب مع إخوانهم وأخواتهم في البلدان التي تشهد ضعفا خاصا وأحيانا يموتون إلى جوارهم، في أفغانستان وهايتي مثلا. ونشارك بنشاط في مبادرات تقديم المساعدات في مجال التجارة وفي الإطار المتكامل للمساعدات الفنية المتصلة بالتجارة. ونأسف لتعليق محادثات جولة الدوحة الإنمائية. ونتطلع إلى استئنافها بسرعة بوصفها أفضل وسيلة لتعزيز التجارة كوسيلة لتنمية أقل البلدان نموا.

وعلى الرغم من جهودنا المشتركة وإحساسنا المتجدد بالشراكة، ثمة مجال واسع للتحسين. وتقلق حكومتي خصوصا بشأن نجاعة المساعدات وتعمل على ضمان أن يعمل الشركاء في التنمية معا من أجل تحقيق أفضل مكسب ممكن من الأموال المخصصة للتنمية. وسيعتمد إحراز المزيد من التقدم أيضا على ما تقيمه البلدان من هياكل للحكم الرشيد وتيسير تنمية القطاع الخاص والاحترام الوافي لحقوق الإنسان والديمقراطية من أجل بناء الثقة في حكوماتها.

ختاما، لم تكن النتائج بالسرعة أو الكيفية التي كنا نودها، ولكن تلك النتائج ستتحقق بالتنفيذ الحازم لبرنامج عمل بروكسل. ولذلك السبب يجب علينا مواصلة بذل الجهود وتعجيلها في سبيل تكليل برنامج العمل بالنجاح. ونرحب بمشروع الإعلان (A/61/L.2) بوصفه خطوة إيجابية على الطريق إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل والتطلع إلى عام ٢٠١١ للإفادة بإحراز تقدم أكبر في أقل البلدان نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت هل، رئيس وفد أستراليا.

السيد هل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تعترف أستراليا بضرورة الالتزام الطويل الأجل المشفوع بالتزام الحكومات الشريكة لضمان أن تحرز أقل البلدان نموا تقدما ملموسا في تخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتفخر أستراليا بمساهمتها في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا. ونؤيد بشدة التنفيذ المنسق لبرنامج عمل بروكسل. وفي عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بلغ نصيب أقل البلدان نموا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها أستراليا ٢٢ في المائة.

ومن خلال الأواصر التاريخية والتجارة المتواصلة والدفاع وروابط أخرى، تتمتع أستراليا بعلاقة خاصة مع منطقة آسيا وخاصة مع منطقة المحيط الهادئ. وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر من ربع أقل البلدان نموا في العالم. وتتركز أنشطة المساعدة الإنمائية لأستراليا على تلك المنطقة. وتتمثل أهدافنا الرئيسية في المنطقة في المساعدة على تعجيل النمو الاقتصادي ورعاية الدول التي تعمل بطريقة سليمة وفعالة، والاستثمار في الناس وتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين. ونعمل عن كثب مع شركائنا في المنطقة من أجل دعم جهودهم الإنمائية المستدامة. فعلى سبيل المثال، نعمل مع كيريباتي في سبيل تقوية إدارة القطاع الخاص، ومع كمبوديا بغية زيادة دخول الريفيين الفقراء، ومع بنغلاديش من أجل تحسين الأمن الغذائي.

بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لن تكون كافية إطلاقا. وإن الحد من الفقر، في نهاية المطاف، سيحركه النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، وسيتحقق بالاندماج في الاقتصاد العالمي. ولذا، فإن أستراليا تقدم المساعدات إلى أقل البلدان نموا، كجزء من برامجنا الأوسع للمساعدة الإنمائية، من أجل الاستفادة من الفرص الناجمة عن تحرير التجارة، بما فيها الفرص المتاحة من خلال جولة الدوحة ومبادرات المعونة مقابل التجارة.

منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وفرت أستراليا إمكانية وصول جميع الواردات من منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواقها معفاة من الضرائب ومن الحصص، وبدون فترات محددة الأجل وبدون استثناءات. ولقد شجعنا بلدانا أخرى على مضاهاة ذلك المستوى من إمكانية الوصول إلى الأسواق. ونعمل أيضا في إطار منظمة التجارة العالمية على مساعدة أقل البلدان نموا في بناء قدراتها المتصلة بتنفيذ اتفاقات المنظمة والاستفادة منها. وتلتزم أستراليا أيضا بالتخفيف المستهدف لأعباء الديون بغية مساعدة البلدان على تحقيق التنمية. وتحديدا، بلغت مساهمة أستراليا ١٣٦,٢ مليون دولار أسترالي في المؤسسة الإنمائية الدولية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ من أجل تمويل حصة أستراليا في الأعوام العشرة الأولى من مبادرة مجموعة الدول الثماني المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

وتتطلع أستراليا إلى مواصلة عملها البنّاء مع شركائها الإنمائيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما وراءها من أجل التوصل إلى حلول عملية وقابلة للتنفيذ لتحدياتها الإنمائية. ولا نزال ملتزمين بتقديم مساهمة كبيرة في التنفيذ المنسق لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، فنحد بذلك من الفقر ونحرز التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة لوسيا ماييرا، رئيسة وفد البرازيل.

السيدة ماييرا (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أود الإعراب عن تأييد وفد البرازيل للبيان الذي أدلى به وزير خارجية جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

والبيان الذي أدلى به وزير خارجية غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو.

وترى الحكومة البرازيلية استمرار الأهمية الفريدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. ونحن مقتنعون بأنه ما من نظام دولي يمكن تصنيفه نظاما نزيها وعادلا ما دامت حالة هذه المجموعة الأشد ضعفا من البلدان لم تحسن تحسينا كبيرا. وترى البرازيل أيضا أن استراتيجية كوتونو تشكل مساهمة هامة في إطار المبادرات الوطنية والدولية دعما للاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نموا.

وعلى الرغم من أن البرازيل ليست بلدا مانحا، فإنها اعتمدت مجموعة من التدابير والسياسات تتواءم بطريقة وثيقة مع أحكام برنامج عمل بروكسل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتشديد على وجود بعد لأقل البلدان نموا كذلك داخل بلدنا، لأن ما يزيد على ٣٠ مليون شخص من مواطنينا لا يزالون مع الأسف يعيشون تحت خط الفقر.

وتشارك البرازيل في اتفاقات ومشاريع التعاون الثنائي مع أقل البلدان نموا من كل المناطق النامية في العالم: هايتي والرأس الأخضر، وغينيا - بيساو، وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر. وتشمل تلك الاتفاقات والمشاريع مجالات متنوعة مثل بناء القدرات المؤسسية والعدالة والحكم والتعليم والصحة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتدريب المهني.

وتنشط البرازيل أيضا في المبادرات الدولية دعما لأقل البلدان نموا. ويموّل مرفق إبسا لتخفيف حدة الفقر والجوع الذي أنشأته الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا مشاريع قيد التنفيذ حاليا في غينيا - بيساو وهايتي. وسيُستهل رسميا بعد ظهر غد هنا في مقر الأمم المتحدة مشروع آخر ترعاه البرازيل والمرفق الدولي لشراء العقاقير ''اليونيتيد''. وسيوفر اليونيتيد الذي تم تشكيله في سياق مبادرة مكافحة الجوع والفقر التي أطلقها الرؤساء لولا وشيراك ولاغوس والأمين العام كوفي عنان، الموارد المالية لعلاج الأمراض الثلاثة الأخطر التي تعاني منها البلدان النامية وخصوصا أقل البلدان نموا: الإيدز والملاريا والسل. وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة الاستنزاف المستمر للموارد المحدودة لأقل البلدان نموا الناجم عن الديون الخارجية الثقيلة المفروضة عليها، فإن البرازيل، على الرغم من إمكانيتها المحدودة، خفضت بالفعل ديون سبعة بلدان من أقل البلدان نموا تخفيضا كبيرا.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل على الصعيد الدولي في إطار برنامج عمل بروكسل من أجل تحقيق أقل البلدان نموا للأهداف الإنمائية للألفية. وترى الحكومة البرازيلية أن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية في أقل البلدان نموا لا يعتمدان على نجاعة أكبر في التعاون الدولي فحسب بل على التغييرات الهيكلية في التجارة الدولية كذلك.

وينبغي أن يبدأ العمل بتنفيذ القرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي اتخذ في هونغ كونغ من أجل توفير إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ونظام الحصص. ولقد شرعت حكومتنا بالفعل في مشاورات داخلية مع القطاع الخاص لإعداد التفاصيل المتصلة بتنفيذ تلك المبادرة. وعند تطبيق المبادرة، يتوقع أن يستفيد ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، من وصول صادراتها بطريقة ميسّرة إلى السوق البرازيلية.

بيد أنه يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات الأكثر شمولا وتعمقا والقيام بتغييرات كبيرة بغية تحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتأسف البرازيل أسفا عميقا لتعليق المفاوضات بشأن برنامج الدوحة للتنمية لمنظمة التجارة العالمية. ونعتبر ذلك نكسة لجولة تركّز على التنمية والزراعة.

وندعو إلى استئناف المفاوضات بسرعة بهدف التوصل إلى التزامات طموحة ومتوازنة وتوائم البُعد الإنمائي لجولة الدوحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة مانويلا فيريرا ممثلة المعهد البرتغالي للمساعدات الإنمائية قي وزارة الخارجية للبرتغال.

السيدة فيريرا (البرتغال) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي الشرف أن أخاطب الجمعية العامة باسم الحكومة البرتغالية بشأن القضية الهامة لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ونشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ برنامج العمل (A/61/173) الذي يقدم مدخلات قيِّمة تتعلق باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل.

ومنذ اعتماد برنامج العمل، حدثت تغييرات عديدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولقد استرعى العديد منها الانتباه إلى حقائق واقعة جديدة: مخاطر جديدة أو غير متوقعة تهدد السلم والرخاء والتنمية في العالم كالصراعات والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية والهجرات غير القانونية الكبيرة والإرهاب. ولقد تمخضت عن المزيد من التغييرات المشجعة تطورات إيجابية مما جدّد أملنا بإمكانية الحد من الفقر والحرمان والضعف والهشاشة وانعدام الاستقرار وحتى القضاء عليها من خلال الجهود المنسقة الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات ملموسة.

واستجابة للتحديات الناجمة عن الحقائق الواقعة التي ذكرتها، عقدت مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، الذي تحدد لنا نتائجه نهجا واسعا وشاملا إزاء تلك القضايا بوسائل منها إدماج قضايا السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وتعيد البرتغال التأكيد على التزامها بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وعلى الرغم من اعتماد البرنامج عام ٢٠٠١، فإنه يستمر في توفير إطار للجهود المشتركة الرامية إلى التناول بطريقة ملائمة للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

ونرحب بالتطورات المشجعة في أقل البلدان نموا وبوصول النمو الاقتصادي تقريبا في تلك البلدان بوصفها مجموعة إلى النسبة المستهدفة البالغة ٧ في المائة، نتيجة عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية فضلا عن تحسين الإدارة والحكم فيها. غير أننا نعترف بأن النتائج المحرزة حتى الآن غير متساوية، بين البلدان وداخل البلدان على السواء، وأنه يجب القيام بالمزيد من العمل لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل وضمان التنمية الاجتماعية المنصفة التي يمكن فيها للشرائح السكانية الأشد ضعفا الوصول إلى تلك المكاسب.

وينبغي لنا بالتالي بذل المزيد من الجهود لإقامة المزيد من الشراكات المنسّقة والمتسقة، والتأكيد في الوقت ذاته على أن المسؤولية الرئيسية تقع على كاهل البلدان نفسها. ولكن من المهم ملاحظة أن الاختلافات بين النتائج المحرزة في مختلف البلدان تعكس الاختلافات بين أقل البلدان نموا مما يتطلب نُهجا مختلفة ومتعلقة بالسياق الذي تجري فيه.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير خصوصا إلى الدول الهشة. وعلى الرغم من أن إنهاء دورات الفقر وانعدام الأمن في الدول الهشة ينبغي أن تقوم به أساسا الحكومات الوطنية الدولية فإن الجهات الفاعلة يمكنها أيضا أن تؤثر في النتائج في تلك البلدان بطرق إيجابية وسلبية. ولذا، يمكن أن تساعد

المبادئ المتفق عليها للمشاركة الدولية الملائمة في البلدان الهشة في زيادة التأثير الإيجابي للمشاركة إلى أقصى حد.

وينبغي للبلدان المانحة تعزيز استجابتها بغية تلبية احتياجات تلك البلدان وبخاصة عن طريق تحسين المرونة وتوفير الاستجابات الوافية التي تراعي العناصر الثلاثة: الدبلوماسية والدفاع والتنمية. وهذا تحدٍ لا بد للمجتمع الدولي من مواجهته، على أن يكون مستعداً لمجازفة أكبر وأن يعالج مشكلة الأيتام بفعل الإيدز.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الجديدة للتعاون البرتغالي في خفض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في أفريقيا. كما أن بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية تكمن كلها في صميم التعاون البرتغالي. وهذا يجعل من برنامج العمل إطاراً هاماً لاستراتيجيتنا مع الشركاء التنمويين: وهم عدد محدود من البلدان، جميعهم من أقل البلدان نمواً.

وأود أن أهنئ الرأس الأخضر، أحد شركائنا الرئيسيين، وكذلك ملديف، إذ سيخرج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً بعد فترة انتقال سلس. ونوافق تماماً على الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن احتمال أن تبقى هذه البلدان في حاجة إلى تلقي دعم دولي حفاظاً على إنجازاتها ومواصلتها.

ومن دواعي اعتزازي أن أشير إلى أنه في الفترة المشمولة بالاستعراض، أدرجت البرتغال في قائمة أكبر المانحين الثنائيين، من حيث النسبة المئوية للمعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وتؤيد البرتغال تماماً المبادرات المتعددة الأطراف التي تستهدف مساعدة أفقر الدول، مثل الدول التي تشملها المبادرة المعززة للبلدان المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

ونود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا تجاه أقل البلدان نمواً. ونثق بأنه سوف تتحقق نتائج أفضل خلال فترة السنوات الخمس القادمة من برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي ديان، رئيس وفد غينيا.

السيد ديان (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسعد الوفد الذي أترأسه أن يشارك في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

في البداية، أود القول إن وفدي يؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جنوب أفريقيا وبنن نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأقل البلدان نمواً، على التوالي.

وبلدي يعلق أهمية قصوى على هذا الاجتماع، لأن مسألة أقل البلدان نمواً هي أحد شواغلنا الرئيسية. وما فتئنا ملتزمين بكل قوة ببلوغ الأهداف الواردة في برنامج العمل. فبعد خمس سنوات من اعتماد تلك المبادرة الهامة، كان علينا أن نقيم ما تحقق بدقة من خلال التقييم المفصل للتقدم المحرز والعقبات التي نواجهها في تنفيذ البرنامج، بغية تحديد الجهود اللازمة لبلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر المتجذر في أقل البلدان نمواً.

وفي هذا الصدد، يحيي وفدي الجهود التي تبذلها بلداننا، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الداخلية والإدارة. ونقدر على النحو الواجب النتائج الإيجابية التي حققها شركاؤنا التنمويون في مجالي زيادة المساعدة الإنمائية والإعفاء من الديون. مع ذلك، لا بد لنا أن نعترف بأن النتائج التي تحققت حتى استعراض منتصف المدة هذا لم تكن بالمستوى المتوقع. ففي السنوات الخمس الماضية، ازداد الفقر في معظم

أقل البلدان نمواً، على الرغم من التزام حكوماتنا بجعل الفقر محور سياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية.

وفي ضوء التوجهات الحالية، يتضح باطراد أن تحقيق تطلعات ملايين البشر في إطار برنامج العمل يمكن أن يظل من قبيل التمنيات إن لم تتخذ خطوات جريئة لذلك. وبغية عكس مسار هذه التوجهات، يقتضي الأمر أن يبذل المجتمع الدولي برمته جهوداً جماعية موحدة أكثر من أي وقت مضى. وبطبيعة الحال، لا بد أن تكثف أقل البلدان نمواً جهودها، بمساعدة شركائها التنمويين، لتعزيز فعالية تلك الإجراءات.

وما فتئت جمهورية غينيا مقتنعة بأنه على الرغم من المسؤولية المشتركة التي أشرت إليها، نبقى نحن، أقل البلدان نمواً، المسؤول الأول عن تنميتنا. وفي جملة أمور، لا بد أن نعمل بلا كلل، وأن نكثف جهودنا للبناء على ما حققناه من إنجازات في ميادين مثل الحكم الرشيد والنهوض بسيادة القانون ومكافحة الفساد وكفالة المشاركة الفعالة لشعوبنا في عملية صنع القرار على جميع المستويات وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولذلك، نناشد جميع شركائنا التنمويين، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، الاستمرار في تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً. ونحث جميع البلدان المانحة، بالأخص، على أن تفي بالتزاماتها الأخيرة بزيادة حجم ونوعية المساعدات الإنمائية الرسمية. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتناننا للبلدان التي حققت هدف الإسهام في المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي لصالح أقل البلدان نمواً.

وإلى جانب زيادة حجم المعونة، نحث شركائنا على مضاعفة جهودهم من أجل تخفيض الدين الأجنبي لبلادنا، الذي يبدد آمالنا في إنعاش تنميتنا الاقتصادية مرة أخرى.

وبالمثل، نطالب بإلغاء الحواجز على الصادرات، بغية السماح لاقتصاداتنا بكسر حلقة التهميش في عصر العولمة هذا.

ولا يفوتني أن أذكر أن منظومة الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكثف دعمها لأقل البلدان نمواً، وخاصة بتحسين فعاليتها من خلال مزيد من تنسيق أنشطتها. وإلى جانب جهودها في مجال نشر الموارد، ينبغي للمنظمة أن تسهم في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لخفض الفقر وتوجيهها على نحو أفضل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحالة بلدي بالذات ينبغي أن تحفز المجتمع الدولي على العمل. وشأننا شأن البلدان الأقل نمواً الأخرى، وإذ نسلم بأن كل بلد هو المسؤول الأول عن تنميته، ففي عام ٢٠٠٢، وبعد أكثر من سنة من التحضيرات القائمة على المشاركة واسعة النطاق، اعتمدت جمهورية غينيا أول ورقة استراتيجية لخفض الفقر. وهذه الوثيقة تغطي الفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وتحدد الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها للنهوض بعملية خفض الفقر.

وإدراكاً للصعاب التي سيواجهها تنفيذ تلك الوثيقة، عكفت الحكومة مع شركائها على إعداد ورقة ثانية تستهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في برنامج عمل بروكسل. ولدى تنفيذ استراتيجيتنا، سنقوم بتدشين عدد من المشاريع والبرامج الكبيرة بهدف تحقيق المساواة، وتحسين الإدارة وتعزيز القدرة البشرية والمؤسسية في المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والتنمية الريفية المتكاملة وبناء الهياكل الأساسية.

ونجاح تلك المبادرات يعتمد إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي، ولا سيما زيادة حجم المساعدات وتحسين نوعيتها، والأهم من ذلك، تخفيف عبء الديون، التي تستهلك اليوم نسبة ٥٠ في المائة من دخلنا المحلي.

إن جمهورية غينيا تحث المجتمع الدولي على الالتزام الفعال بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. ولكي يتحقق ذلك، من الأهمية بمكان أن يتحمل كل المعنيين نصيبهم من المسؤولية بموجب الالتزامات المشتركة المتعهد بها في عام ٢٠٠١. وبعد عملية مطولة، اعتمدت أقل البلدان نمواً، من جانبها، استراتيجية كوتونو في اجتماع عقد في بنن. ونرى أن ذلك سيعطي دفعة جديدة لتنفيذ برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوسيه ألبرتو بريث غوتيريث ، رئيس وفد غواتيمالا.

السيد بريث غوتيريث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نعتقد أنه لا بد من استعراض التقدم المحرز في تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً كيما يمكننا تلبية احتياجاتها بفعالية أكبر خلال السنوات الخمس المتبقية من برنامج عمل بروكسل.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره (A/61/173) بهذا الشأن، وكذلك لعقد هذه الاجتماعات التحضيرية التي تستهدف كفالة النجاح لاستعراض منتصف المدة. والاستعراض طريقة من طرق تعزيز نهجنا المؤدي إلى هذا المسعى. ونقر بكون استراتيجية كوتونو وتقرير الأمين العام قد أثريا كلاهما عمل هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بوصف التحديات الرئيسية التي ينبغي تذليلها وبتقديم مقترحات إيجابية.

تود غواتيمالا أن تضم صوتها إلى صوت مؤيدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثلي جنوب أفريقيا وغيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة ريو، على الترتيب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بنجو (بوتان).

ونريد أن نهنئ أقل البلدان نموا على جهودها وإنجازاتها في السنوات الخمس الأولى من برنامج عمل بروكسل. غير أن وفدي يقر بأنه لا يزال هناك كثير من العمل الذي ينبغي القيام به. ونحن متضامنون مع أقل البلدان نموا في كفاحها لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونعتقد أن الوفاء بالالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل هو أفضل طريقة لكفالة إمكان تحقيق أقل البلدان نموا لأهدافها. ونقر بما لاستراتيجية كوتونو من قيمة – أنها أداة مفيدة، تشمل أولويات حددتها أقل البلدان نموا بنفسها – بصفتها رفدا يمكن أن يُثري برنامج العمل.

نرى أن مسألة تقديم المجتمع الدولي دعمه لتحقيق أهداف برنامج العمل هي قضية ملحّة. وتضم غواتيمالا صوتها إلى صوت المنادين بمضاعفة الجهود لمواصلة العمل الجاري. ونؤكد في هذا الصدد الحاجة الماسة إلى تحسين الإحصاءات والمؤشرات لتمكيننا من فهم الحالة الراهنة بصورة أوضح. ويمكن الاستناد إلى تلك الإحصاءات والمؤشرات كنقطة انطلاق لتحسين جهودنا في المستقبل.

ونذكِّر أيضا بأهمية الحوار بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وفي هذا الصدد، يجب ألا نستخف بقيمة مخطط التنمية الوطنية. وينبغي أن تكون كل استراتيجية إنمائية تُتبع جزءا مما لأقل البلدان نموا من أولويات وطنية، لكفالة تمتعها بالدعم وتنفيذها حسب الاقتضاء.

وعلى غرار ذلك، نود أن نسلط الضوء على ما للموارد المالية والمساعدات الفنية وفي مجال بناء القدرات المقدمة من المجتمع الدولي، من أهمية لأقل البلدان نموا، مما يشمل، حسبما يناسب، تخفيض الدين الخارجي أو إلغاءه. وندعو إلى الوفاء بالتزامات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. ونحن نرجو أن تسهم الوثائق المعدة لهذا الاجتماع في توجيه تلك الموارد ونقلها بصورة أنسب.

يشترك بلدي بكثير من سمات أقل البلدان نموا، التي أرغب الآن في الإشارة إليها.

أولا، أن الدمار الذي كثيرا ما تسببه الأعاصير وحالات انزلاق التربة وغير ذلك من الكوارث الطبيعية التي تنزل بمنطقة أمريكا الوسطى تمكّننا من فهم الخطر البيئي الذي تواجهه أقل البلدان نموا. ونقر بأن المحافظة على البيئة مسؤولية مشتركة. ونظرا لما لبعض أقل البلدان نموا من ضعف خاص، نحث المجتمع الدولي على دعم تلك البلدان في جهودها الرامية إلى التكيف بما يلائم تغير المناخ.

وثانيا، نتعاطف مع حاجة أقل البلدان نموا إلى التنمية الزراعية والريفية، إذ أن ٧٢ في المائة من سكانها يعيشون في مناطق ريفية تعتمد على الزراعة. ولذلك نود أن نُبرز ما لعمليات نقل آخر مبتكرات التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا من قيمة. ونقر أيضا بقيمة التعاون بين بلدان الجنوب وقيمة تحسين البنية التحتية والقدرات الإنتاجية. وفي هذا المجال، نود كذلك أن نؤكد ضرورة دعم مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونعبِّر أيضا عن تقديرنا للتعاون مع أوساط الأعمال التجارية.

وثالثا، نشاطر دواعي القلق إزاء معونات الدعم التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو لمزارعيها. وغواتيمالا، بصفتها من أعضاء مجموعة العشرين، لا تزال من الجهات الفاعلة في الكفاح الجاري في القطاع التجاري، باسم البلدان التي يغلب عليها طابع الاعتماد على الزراعة. وندعو إلى القضاء على كل العقبات القائمة في سبيل التجارة الدولية.

رابعا، بصفتنا بلدا خرج من صراع طويل الأمد، نحث أقل البلدان نموا، التي تشهد حاليا صراعا داخليا، على أن تواصل جهودها – بدعم من المجتمع الدولي – للأخذ بثقافة السلام بفضل الوفاق وبناء الثقة وحل الصراع بالطرق السلمية.

وتقر غواتيمالا أيضا بالتحدي الكبير الذي نواجهه نحن جميعا في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع. ونعتقد أن هذا التزام رئيسي ينبغي أن يرد بصورة دائمة في جدول الأعمال الدولي.

وبطبيعة الحال، يعود أمر العمل في سبيل تنمية بلد ما ورفاه سكانه إلى هذا البلد نفسه. لكن من الواضح أنه لا يمكننا أن نغمض أعيننا فلا نبصر احتياجات إخوتنا بالإنسانية في أقل البلدان نموا. ونرجو أن يساعدنا هذا الاستعراض على الوفاء بالالتزامات السبعة المحددة في برنامج العمل وعلى توجيه جهودنا لدعم هذه البلدان بصورة أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد لانيو غونزالس بيرز، رئيس وفد كوبا.

السيد غونزالس بيرز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد كوبا أن يضم صوته إلى صوت مؤيدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبودي أن أنتهز هذه الفرصة لأبدي بعض الملاحظات على هذه المسألة الهامة.

بعد مضي أكثر من ٣٠ عاما على اعتراف الأمم المتحدة بأقل البلدان نموا بصفتها مجموعة، ومضي أكثر من خمسة أعوام على اعتماد برنامج عمل بروكسل، الذي كانت الغاية من ورائه تخفيض الفقر المدقع الذي تعانيه فئة البلدان تلك بنسبة النصف، لا تزال الأحوال الاقتصادية والمالية والاجتماعية في أقل البلدان نموا في وضع حرج. ولم يتضاعف عدد هذه البلدان ضعفين وحسب – من ٢٤ في عام ١٩٧١ إلى ٥٠ اليوم – بل ازدادت تهميشا في الأسواق الدولية وأصبحت أقل استقلالا اقتصاديا، في حين

تدنت قدرتها على وضع سياسات واستراتيجيات إنمائية وعلى تنفيذها، إلى مستوى أدنى.

ومع أن بعض البلدان المتقدمة النمو تحاول أن تحجب حالة أقل البلدان نموا المزعجة، تواصل المشاكل الاقتصادية الخطيرة في تلك البلدان تعاظمها بوتيرة تنذر بالخطر – تضاف إليها حالات الصراع المسلح والتوتر الاجتماعي والكوارث الطبيعية والأمراض ومعدلات الأمية المذهلة. وتلك البلدان، التي تزيد نسبة سكانها قليلا عن ١١ في المائة من عدد سكان العالم، لا تنتج أكثر من ٠,٦ في المائة من صادرات العالم. وعبء دينها الخارجي، بدلا من أن يخف، واصل نموه، حتى بات يبلغ الآن مستويات لم يسبق لها مثيل. ويفيد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ عن أقل البلدان نموا أن مجموع أعباء ديون هذه البلدان قد بلغ الآن مبلغا خياليا، قدره ١٥٨,٩ مليار دولار، أي أنه يتجاوز ما كان عليه سنة ٢٠٠١ بمبلغ ٢٠,٨ مليار دولار.

أما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي محسوبا للفرد، فلم يرتفع إلا بنسبة ٠,٧٢ في المائة، بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣، وهي نسبة جد متدنية إذا قيست بمعدل النمو اللازم للحد من الفقر.

ورغم أن بعض المؤشرات تدل على درجة من النمو في معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، فإن ذلك يعود إلى هبات بشكل إلغاء الدين الخارجي وإلى المعونة المقدمة لحالات الطوارئ، وهو السبب الذي جعل المساعدات الإنمائية الرسمية تراوح مكانها، بالقيم الحقيقية، أو تنخفض في ما يناهز نصف أقل البلدان نموا.

وكما يظهر من البيانات، كانت النتائج مخيبة للآمال في أقل البلدان نموا. إلا أن الكثير من البلدان المتقدمة النمو لا يزال يثبت افتقاره إلى الإرادة السياسية في الوفاء بالتزاماته ويفرض شروطا لتنفيذ مبادراته. وفي نفس الوقت الذي تريد فيه منا هذه البلدان أن نؤمن بأن المسؤولية الرئيسية عن التخلف والفقر تقع على عاتق أقل البلدان نموا بالذات نتيجة ضعف أسواقها وسياساتها الإنمائية ومؤسساتها، تستمر في زيادة مطالبها وشروطها بغية حمل أقل البلدان نموا على التخلي عن حقها السيادي في اتخاذ القرار بصدد ما لها من سياسات اقتصادية وإنمائية خاصة.

على البلدان المتقدمة النمو، بصفتها حليفة في التنمية، واجب الإسهام في تنسيق الجهود المبذولة لصالح أقل البلدان نموا. ومن الأمور الضرورية، الحاسمة الأهمية إثبات هذه الإدارة السياسية وعدم محاولة التهرب من المسؤولية.

ورغم ما نواجه من مشاكل خطيرة، وكون بلدي ما فتئ يخضع لحصار غاشم، ضار، أعددنا برنامج تعاون واسع النطاق لا يزال العمل به مستمرا، مع عدد من أقل البلدان نموا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا. وجهودنا مركزة على مجالات، منها الرعاية الصحية والتعليم والرياضة والزراعة وصيد الأسماك. وحسبنا الإشارة إلى مثال واحد من هذا البرنامج، هو أن عددا كبيرا من الـ ٢٩ ٠٠٠ شخص، محترفي الرعاية الصحية والتقنيين، الذين أوفدتهم كوبا إلى الخارج في إطار برامج التعاون الطبي، يكرسون جهودهم لإعداد برامج مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز) في بلدان تعاني ارتفاعا في مستويات الإصابة بهذا المرض وانتشاره، ومنها كثير من أقل البلدان نموا. وعلى غرار ذلك، عرضت كوبا على أكثر البلدان الأفريقية تأثرا بالإيدز كمساعدة ٤ ٠٠٠ طبيب ومساعد صحي، والأساتذة اللازمين لإنشاء ٢٠ كلية طبية في تلك البلدان، وقدمت مجانا تجهيزات طبية تمس الحاجة إليها وعلاجا مضادا للفيروسات الرجعية يكفي ٣٠ ٠٠٠ مريض.

ونؤمن إيمانا وطيدا بأن حالة أقل البلدان نموا والنتائج التي ستنشأ فيها ستستمر على سلبيتها مع بقاء التنمية والحد من الفقر أملا كاذبا، إذا لم يتيسر تعريف جديد جذري للنظام الاقتصادي والمالي الحالي والمبادئ التي يقوم عليها فضلا عن الإرادة السياسية الحازمة لدى المجتمع الدولي برمته – ولا سيما لدى البلدان المتقدمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد صالح أحمد – سَمبو، رئيس وفد نيجيريا.

السيد صالح أحمد – سَمبو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسر نيجيريا أن تشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

اسمحوا لي، في مستهل كلمتي، أن أشكر الأمين العام على التقرير (A/61/173)، الذي قدمه تسهيلا لاستعراضنا.

ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى صوت مؤيدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا يزال برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتُمد سنة ٢٠٠١، إطارا أساسيا للتعاون مع جهود تلك البلدان المحرومة ولتقديم الدعم إليها. وفي منتصف الشوط المقطوع نحو التاريخ المستهدف، عام ٢٠١٠، نرى بعض الدلائل المشجعة على تقدم متواضع أحرزته أقل البلدان نموا في مجال سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والحكم وإصلاح الموارد البشرية والمؤسسات وتطوير البنية التحتية. وبُذلت أيضا جهود جبارة لمعالجة الشواغل البيئية، ومع أن هذه الخطوات جديرة بالثناء، تقر نيجيريا بجسامة التحديات التي لا تزال تواجهها أقل البلدان نموا.

ونود كذلك تأكيد الحاجة إلى مزيد من الالتزام بتحقيق برنامج عمل بروكسل.

وينبغي أن يعمل الشركاء في التنمية عملا سريعا لمواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يجب أن تُتخذ خطوات لسد الثغرات في مواردها بتوجيه الجهود إلى زيادة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها زيادة ملموسة وتوفير النفاذ إلى الأسواق وبناء القدرات. وإلى ذلك، ونظرا لكون الزراعة لم تزل الركن الأساسي لاقتصادات أقل البلدان نموا، ينبغي بذل جهود أيضا لدعم التنمية الريفية والتنمية الزراعية. وإذا لم تُتخذ هذه الخطوات فإن توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن عدد الذين يعانون الفقر في أقل البلدان نموا سيرتفع من ٣٣٤ مليونا في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧١ مليونا عام ٢٠١٠، قد تصبح حقيقة واقعة.

وتقدم نيجيريا الدعم لأقل البلدان نموا، في أفريقيا خاصة، عبر القنوات التي توفرها آليات إقليمية ودون إقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونقوم مع جيراننا المباشرين في غرب أفريقيا بمشاريع لتنمية الطاقة والبنى التحتية، ترمي إلى تسريع خُطى التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثرية الجهات المستفيدة من برنامجنا لهيئة المساعدة الفنية الثنائي الإدارة، هي من أقل البلدان نموا. ولذلك كان دعمنا قويا لأقل البلدان نموا، وخاصة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

أود أن أختم كلمتي بتأكيد وجوب تحلي المجتمع الدولي بمزيد من الإرادة السياسية والالتزام بأهداف وغايات برنامج عمل بروكسل. إن نيجيريا تأمل وتتوقع أن تكون القضية، عندما تستعرض الجمعية التقدم في عام ٢٠١٠،

قضية وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها. لا يسعنا تخييب آمال ملايين الناس الذين يتطلعون إلينا كملاذ وموطن استلهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد أبو بكر إبراهيم أباني، رئيس وفد النيجر.

السيد أباني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أعبر عن سرور وفدي برؤيتكم سيدي تترأسون الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يضم صوته إلى صوت مؤيدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فإن ذلك البيان حدد ببلاغة آراءنا في جميع المسائل المتصلة بهذا الموضوع.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ما فتئا يقران بوجود فئة أقل البلدان نموا على مدى ٤٠ عاما. وهذه الفئة تمثل أكثر قطاعات الجنس البشري تعرضا وضعفا. فإن أقل البلدان نموا تتسم بالفقر المدقع وهُزال القدرات، وهو وضع كثيرا ما تزداد حدته بفعل العزلة والمخاطر. وقد اتخذ المجتمع الدولي في كثير من المناسبات تدابير ترمي إلى تحسين أحوال أقل البلدان نموا – دون كثير من النجاح، كما كانت الحالة بالنظر إلى برامج العمل المعتمدة عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠. وفي دنيا اليوم المعولمة، ما زال دور أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي آخذا في التقلص.

إن الأمم المتحدة، وقد واجهتها احتمالات استمرار التهميش الصعبة، وجدت أن من المفيد أن تقدم بجرأة على اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠٠١، وهو ينهض على أساس الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وأثار هذا البرنامج آمالا كبارا في أن تولى المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا وأخيرا ما تستحقه من اهتمام. ومن المؤسف له أن البرنامج لم ينفذ بصورة كافية بعد خمسة أعوام من اعتماده.

وقد سُمي هذا الاجتماع تسمية ملائمة، لأنه ينبغي أن يكون فرصة لتحديد مواطن الفشل لنتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/61/173) وبالعمل التحضيري الذي أنجزته أقل البلدان نموا بنفسها برئاسة بنن، والذي يحمل عنوان ”استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١ – ٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا“(A/61/117، المرفق الأول). وتصف هاتان الوثيقتان التقدم الذي أُحرز والعقبات التي ووجهت، وتشتملان أيضا على توصيات مهمة لمواصلة تنفيذ البرامج على نحو فعال يتسم بالكفاءة. ويشتملان على إشارات واضحة تدل على الجهد الكبير الذي تبذله أقل البلدان نموا في سعيها المتواصل من أجل تنمية ورفاه شعوبها.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

أجرى بلدي، شأنه شأن البلدان الأخرى الأقل نموا، إصلاحات اقتصادية ومؤسسية كبيرة، واعتمد استراتيجية وطنية لتخفيف حدة الفقر، يجري استكمالها حاليا تمشيا مع توصيات مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥. وقد اتُخذت عدة إجراءات أخرى لتنفيذ الالتزامات من خلال برنامج العمل. بيد أن النتائج لم ترق دائما إلى مستوى التوقعات لعدم توفر الدعم اللازم. ولذلك، فإننا نناشد شركاءنا في التنمية أن يفعلوا أكثر مما فعلوا، وذلك حسب الوعود التي قطعت في المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية، لا سيما قمة الألفية وقمة بروكسل واجتماع مونتيري واجتماع جوهانسبرغ.

وهنا، اسمحوا لي يا سيادة الرئيسة أن أتقدم بتهنئة صادقة للسفير جوهان لوفالد، ممثل النرويج، بالمهارة التي سيّر بها أعمال اجتماع الخبراء التحضيري، المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الاجتماع، برهن شركاؤنا بصورة عامة على وجود نوايا حسنة لدعم أقل البلدان نموا بطريقة ضرورية ليتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في برنامج عمل بروكسل وإعلان الألفية.

وفي الختام، أود أن أعرب مُجددا عن تمنيات وفدي الصادقة في أن ينعقد هذا الاجتماع بروح من الفهم المتبادل والتضامن الفعال وأن ينجح باعتماد وثيقة ختامية تكرر الالتزامات وتحدد تدابير مصممة لضمان الوفاء بهذه الالتزامات بفعالية على أساس شراكة حقيقية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد المبارك، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد المبارك (الجماهيرية العربية الليبية): أود بداية أن أنقل إليكم تحية صاحب السعادة الأخ عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية، الذي كان يود حضور هذا الاجتماع وإلقاء هذا البيان. إلا أنه لم يتمكن من الحضور في الوقت المناسب.

كما أنقل إليكم تهانيه بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وترؤسكم هذا الاجتماع، متمنيا لكم التوفيق في الوصول إلى استعراض شامل وتقييم موضوعي لما تحقق على صعيد تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وتحديد الصعوبات والعراقيل التي حالت دون إحراز تحول اقتصادي وإنمائي في كثير من هذه الدول. كما أود أن أعرب عن تأييد بلادي للبيان الذي أدلت به صاحبة المعالي السيدة ”نكوسازانا زوما“ وزيرة خارجية جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به معالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر، باسم المجموعة الأفريقية.

تشير كثير من الدراسات إلى أن الاقتصاد العالمي شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة الماضية، وأن عددا قليلا من أقل البلدان نموا سيكون قادرا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن هذه الأهداف تخفيف حدة الفقر وتخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع، وتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدل وفيات الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز).

ومع أن هذه المؤشرات تبدو إيجابية وتدعو إلى التفاؤل، فإن هناك مؤشرات أخرى تؤكد أن عددا من هذه الدول، وأغلبها من القارة الأفريقية ما زال بعيدا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا استمرت تلك البلدان على هذا الحال، فلن يكون بوسعها أيضا تحقيق الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل بروكسل. وهذا ما يدعو للقلق والانشغال.

إننا نعتقد أن عدم إحراز التقدم المنشود ليس مرده فقط إلى ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ومحدودية قدراتها البشرية والمؤسسية وعدم نجاحها في تعبئة الموارد على المستوى المحلي، و لكنه أيضا نتيجة حتمية لاستجابة المجتمع الدولي المتواضعة للتحديات التي تواجه هذه الدول وضعف مساهماته التي ظلت غير قادرة على إحداث تحولات اقتصادية وإنمائية فعالة في مختلف المجالات. ومن هذا المنطلق، نرى أن مسؤولية المجتمع الدولي نحو هذه الدول تكمن في دعم أولوياتها الوطنية، وذلك من خلال زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وجعل هذه المساعدة شفافة وقائمة على احترام خيارات الشعوب وأولويات سياساتها. ونؤكد أيضا على أهمية مساعدتها في الحصول على التكنولوجيا بأسعار

معقولة، وتوفير فرص التدريب ونقل الخبرات والتجارب، بما يحقق لها نموا اقتصاديا مطردا وتنمية مستدامة، تحد من الفقر والجوع والمرض.

كما أن توسيع فرص التجارة أمام هذه الدول، وفتح الأسواق العالمية لصادراتها، ومعالجة ديونها الخارجية، والتقليل من تقلبات أسعار السلع الزراعية، وتشجيع تنوع صادراتها، وخفض التعريفات الجمركية، إضافة إلى إيفاء جميع الأطراف بالالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل، والأخذ بالتوصيات التي حددتها استراتيجية ''كوتونو''، تعد جميعها من المقومات الرئيسية الكفيلة بإنجاح الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه الدول في مختلف المجالات.

ونظرا لأن أغلب السكان في الدول الأقل نموا يعتمدون بشكل أساسي على قطاع الزراعة، المصدر الرئيسي لغذاء هذه الشعوب، فإن من المهم تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير التمويل والأساليب التقنية التي تمكن من مضاعفة الإنتاج، واعتماد أسلوب تخصص المناطق في إنتاج المحاصيل الزراعية.

وانطلاقا من الأهداف والسياسات التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية، وأهمية استثمار الإمكانيات والموارد المتوفرة لهذا التكامل، الذي يتطلع في أولوياته إلى تأمين الأمن الغذائي لشعوب القارة، قامت الجماهيرية بتنظيم عدة اجتماعات شارك فيها المسؤولون الأفارقة المعنيون بقطاع الزراعة والمياه. وقد تم التوصل إلى توصيات من شأنها أن تساهم في تذليل الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع وأن تزيد من قدراته الإنتاجية. كما ساهمت الجماهيرية بفعالية في إنشاء المؤسسات المالية لتجمع دول الساحل والصحراء، وتواصل دعمها لهذه المؤسسات بهدف إنجاح سياسة إقراضها وتمويلها للمشاريع الإنتاجية والخدمية التي يقوم بها القطاعان العام والخاص في عدد من دول التجمع. وتعمل من جهة أخرى على زيادة الاستثمار المشترك مع عدد من الدول الأفريقية في العديد من المشاريع الزراعية والصناعية الطموحة، وتواصل تشجيعها للمستثمرين الليبيين على زيادة استثماراتهم الإنتاجية في العديد من الدول الأفريقية.

وأخيرا، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بوعوده بمساعدة أقل الدول نموا، وهو مستعد لمواصلة مساهماته في الجهود الدولية الهادفة إلى الحد من الفقر والجوع والمرض، وتشجيع تطلعات هذه الدول إلى تطوير البرامج التعليمية والصحية الكفيلة بنهضة شعوبها وتقدمها نحو حياة أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة سيليستينو ميغليور، ورئيس الوفد المراقب لدولة الكرسي الرسولي التي تتمتع بمركز المراقب.

رئيس الأساقفة ميغليور (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): مع أننا نرحب بحرارة بالتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا وبزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها لهذه البلدان شركاؤها، فإنه يوجد توافق في الآراء بأن النمو في الآونة الأخيرة لا يزال هشا للغاية لأنه يعتمد كليا تقريبا على تصدير المواد الخام، لا سيما النفط، ولم يؤد حتى الآن إلى تقدم شامل في تخفيف حدة الفقر أو في تحسين رفاه الإنسان.

ويؤيد الكرسي الرسولي الذين أشاروا إلى ضرورة ألا يصرفنا أو يوقفنا هذا التحسن النسبي والضعيف في الاقتصاد الكلي عن إيلاء اعتبار جاد للمشاكل الجسيمة الكامنة التي لم تتم تسويتها بعد والتي يجب ألا تغيب عن أنظارنا حالتها الملحة للغاية.

اليوم لا نواجه الحتمية الأخلاقية الملحة للتضامن الاقتصادي مع البلدان الفقيرة فحسب، استنادا إلى وحدة عرق بني البشر وإلى تساوي كل البشر في الكرامة، ولكن

أيضا المهمة العاجلة المتمثلة في إصلاح حالة يمكن أن تُلحق ضررا غير مقبول، في غياب حلول فعالة وعادلة تحترم حقوق الإنسان، بأقل البلدان نموا وأن تسفر عن زعزعة حالة انعدام استقرار دائمة في النسيج الاجتماعي للبلدان المتقدمة النمو.

معروف جيدا أن الكنيسة الكاثوليكية اتخذت زمام مبادرات عديدة في العقد الماضي في سبيل زيادة وعي رعاياها وجميع أصحاب النوايا الحسنة بمسؤوليتهم المشتركة إزاء المشاكل المتصلة بالتجارة الدولية والشؤون المالية. واليوم يشارك كثيرون من أبنائها، من البلدان الغنية والفقيرة على السواء، المنتسبين إلى طائفة عريضة من المنظمات، في أنشطة لفائدة أقل البلدان نموا. وبالمثل، ندعم بنشاط جهود أقل البلدان نموا على كل الصعد، من خلال شبكة واسعة من مراكز التدريب والرعاية الصحية. ويحدث ذلك في ميدان التعليم على كل المستويات، حيث يتعلم قادة المستقبل مسؤولياتهم. وهو يحدث أيضا في سياق طائفة عريضة من خدمات الرعاية الصحية، تتفاوت من مكافحة سوء تغذية الأطفال إلى رعاية المسنين والمصابين بأمراض مستعصية. وفي ذلك المجال، تشارك مؤسساتنا مشاركة واسعة وكبيرة في مكافحة الإيدز والملاريا والسل.

ويواصل الكرسي الرسولي تشجيع المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الأكثر تقدما في النمو والمتوسطة الدخل، على دعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وينادي بإبداء دفعة من التضامن لصالح أقل البلدان نموا. فالعالم بحاجة إلى دفعة التضامن تلك. وربما يبدو اعتماد التدابير المقترحة في استراتيجية كوتونو مكلفا للبلدان النامية ولمواطنيها، ولكن تلك التدابير ستكون أقل تكلفة من العبء الاجتماعي الذي يثقل كاهل تلك البلدان ذاتها على الأمد المتوسط إن لم تحسم المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا.

قبل عشرين عاما تحرك الرأي العام من جراء ما فعله أولئك الذين خاطروا بأرواحهم وتسلقوا جدرانا جعلتهم سجناء لأنظمة دكتاتورية. واليوم يخاطر الملايين بأرواحهم للهرب من دكتاتورية الفقر. والجدران لن توقفهم. ويجب على البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا، تحقيقا لفائدتها ومن أجل رفاهتنا جميعا، أن تنفذ سياسات فعّالة مثل السياسات الواردة في برنامج عمل بروكسل، كيما يختار مواطنو أقل البلدان نموا بحرية البقاء في ديارهم حيث يتمكنون من الحصول على العمالة والظروف المعيشية التي يمكن تسميتها بحق ظروفا كريمة – لأنفسهم ولأسرهم ولبلدانهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد لوكا دالوغليو، المراقب الدائم للمنظمة الدولية للهجرة.

السيد دالوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بالمساهمة، ضمن ولايتها وقدراتها، في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل بروكسل. وفي الأعوام الخمسة الماضية، كرسنا الكثير من الطاقة والموارد لتلك الأهداف واعتبرنا من بين أولوياتنا التعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي للأمين العام المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة تقريرا مفصلا عن مشاركة المنظمة في برنامج عمل بروكسل ونُشر التقرير على موقع مكتب الممثل السامي على شبكة الإنترنت.

وتنشط المنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ أربعة التزامات من أصل سبعة حددها برنامج عمل بروكسل هي الالتزامات ٢ و ٣ و ٤ و ٧ في أكثر من ٢٠ بلدا من أقل

البلدان نموا. واسمحوا لي بأن أبين بعض الأعمال الرئيسية التي اضطلعنا بها في هذا الصدد.

يشكل الالتزام ٣، بشأن بناء القدرات البشرية والمؤسسية، أحد مجالات البرنامج التي تشارك فيها المنظمة مشاركة كبيرة.

أولا، برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، الذي استهلته المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠٠١، برنامج لبناء القدرات المؤسسية يرمي إلى تيسير نقل المهارات الحيوية للأفارقة في الشتات وموارده إلى بلدانهم الأصلية. ويوفر البرنامج خيارات لإعادة الاستثمار في الموارد البشرية، بما فيها العودة المؤقتة أو الطويلة الأجل أو الفعلية. ويمكن للمهاجرين المسلحين باختصاصات وأفكار ومهارات جديدة حصلوا عليها في الخارج أن يشكلوا أصولا هائلة لتنمية بلدانهم الأصلية، وهو ما أكدته المناقشة التي أجريت خلال الأيام القليلة الماضية والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية.

ثانيا، بإمكان العاملين في الخارج أن يقدموا، عن طريق التحويلات، دعما كبيرا لأسرهم، التي خلّفوها وراءهم في بلدان الأصل، وأن يساهموا في النمو الاقتصادي لمجتمعاتهم المحلية. وتتخذ البلدان ذات الأعداد الكبيرة من المهاجرين خطوات على نحو متزايد ترمي إلى تعزيز تدفق تلك التحويلات. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة على تطوير قواعد بيانات عن المغتربين تُساعد الحكومات على تحسين فرص الاستثمار للمغتربين من سكانها والتخطيط لفرص إعادة التدوير من أجل الاستفادة من مهارات الشتات في التنمية المحلية.

واستجابة للأهمية المتزايدة للتحويلات وإمكانياتها الإنمائية لأقل البلدان نموا، نظمت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع حكومة بنن ومكتب الممثل السامي، مؤتمرا وزاريا لمدة يومين بشأن التحويلات إلى أقل البلدان نموا في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كوتونو. وقد جمع المؤتمر بين أكثر من ٩٠ مشاركا من ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا، والبلدان المراقبة والمنظمات الدولية والمصارف الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات الشتات. واعتمد المؤتمر إعلانا يرمي إلى زيادة فوائد التحويلات الإنمائية إلى أقصى حد وحشد الدعم بغية تنفيذها.

أخيرا، يشدد الالتزام ٧، بشأن الموارد المالية، على نقطة حاسمة الأهمية: إدراج الهجرة في أوراق استراتيجية الحد من الفقر. والصلات بين الهجرة والتنمية معقدة ويمكن أن تسبب تفاقم التحديات القائمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية. ولكن الهجرة يمكن أن تُدرَّ فوائد كبيرة لتنمية بلدان الأصل. وبغية تعزيز تلك الفوائد، لا بد لبلدان الأصل من النظر في سياسات لإدماج الهجرة والتنمية في استراتيجياتها للتخطيط والتنمية الوطنية. وفي الوقت ذاته، يجعل إدماج قضايا الهجرة بطريقة متماسكة في استراتيجيات التنمية الوطنية من الممكن تناول تحديات التنمية الوطنية الناجمة عن الهجرة بطريقة أكثر فعالية. وإن الفرصة التي أتاحها الاستعراض الراهن لورقات استراتيجية الحد من الفقر حدت بمنظمة الهجرة الدولية إلى أن تطلب من العديد من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة والشركاء الإقليميين تعزيز إدماج الهجرة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط عمل التنمية الوطنية.

ختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها الممثل السامي لأقل البلدان نموا وفريقه، وعن خالص تقديرنا لتفانيهم وللاشتمالية التي أبدوها في تعاونهم مع المنظمات المعنية كافة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فلورنس موغاشا، نائبة الأمين العام للأمانة العامة لدول الكومنولث.

السيدة موغاشا (أمانة الكومنولث) (تكلمت بالانكليزية): كما يعلم جميع الأعضاء، يتألف الكومنولث من مجموعة متنوعة من الدول ذات مستويات متنوعة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل عضويتنا بلداننا متقدمة النمو وبلداننا نامية على السواء. ومن بين بلداننا الأعضاء الـ ٥٣، تصنف ٣٢ دولة رسميا على أنها دول صغيرة، ومن بينها ٢٥ دولة جزرية صغيرة نامية، و ١٥ من أقل البلدان نموا، و ٦ بلدان نامية غير ساحلية.

وبناء على ذلك، يكون الكومنولث ملزما، بحكم الواجب، بتزويد تلك البلدان بالمساعدة التي تحتاجها لإعانة مواطنيها على الخروج من وطأة الدين والفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي، فإننا نؤيد المبادرات الواردة في إعلان بروكسل الصادر عن الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠١، وبرنامج عمله لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

وسوف أصف بإيجاز العمل الذي أنجزه الكومنولث فيما يتعلق بكل التزام من الالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل.

بالنسبة للالتزام ١ ''التشجيع على وضع إطار للسياسات محوره السكان''، أطلقت أمانة الكومنولث في الآونة الأخيرة استراتيجيتها لسد الفجوة الرقمية، وعنوانها ''الكومنولث همزة الوصل''، التي تستهدف استخدام التكنولوجيا كأداة للتنمية.

وبالنسبة للالتزام، المعنون ''الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي''، نوفر التدريب، من خلال صندوق الكومنولث للتعاون التقني، للهيئات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص في مجالات إدارة الشركات وإصلاح القطاع العام، ومكافحة الفساد، والارتقاء بمعايير الخدمة العامة، والمقاضاة على جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالالتزام ٣ ''بناء القدرات البشرية والمؤسسية''، يوفر الكومنولث متخصصين يقدمون المشورة الفنية لأقل البلدان نموا في مجالات شديدة الأهمية تتصل بالتنمية البشرية. وبصفة خاصة، يركز عملنا في مجال التعليم على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وفي ميدان الصحة، نستهدف الحد من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا ضمانات، من خلال مدونة ممارسات الكومنولث لتوظيف العاملين في مجال الصحة والتعليم، التي تنص على مبادئ توجيهية تأخذ في الحسبان الأثر المحتمل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان المنشأ.

وبالنسبة للالتزام ٤ ''بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا''، فإن السؤال الذي نبحث عن جواب له هو كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تجذب الاستثمار الأجنبي اللازم للتوسع في مجالات الأعمال الحرة أو إنشاء الجديد منها؟ وجاء جوابنا في شكل ''مبادرة الكومنولث للاستثمار الخاص''. ومنذ عام ١٩٩٧، غذينا اقتصادات أقل البلدان نموا بحوالي ١٩٠ مليون دولار، في إطار تلك المبادرة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حقق الصندوق نتائج مثيرة للإعجاب لصالح المستثمرين. ويجري الآن إنشاء صناديق الجيل الثاني، مع تركيز أقوى على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفضلا عن ذلك، ينشط العديد من أقل البلدان نموا في إنتاج وتصدير السلع الزراعية. ونحن، بالتالي، نتعاون معها لوضع استراتيجيات سليمة، ولتوفير التدريب في مجالات تجهيز المنتجات الزراعية

وتطوير مصائد الأسماك الساحلية، ونشر السياحة، وإصلاح البيئة التنظيمية.

وفيما يتعلق بالالتزام ٥ ''تعزيز دور التجارة في التنمية''، يضع الكومنولث مستشارين تجاريين في خدمة أقل البلدان نموا، تعزيزا لقدرتها التفاوضية في منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لبلدان أخرى، دعمنا المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

الالتزام ٦ عنوانه ''الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة''. وقد عمل الكومنولث مع أقل البلدان نموا لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك للنهوض بإدارة غابات مستدامة، وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وبالنسبة للالتزام ٧ ''تعبئة الموارد المالية''، لا ينصب تركيزنا على جمع أموال إضافية، وإنما على إلغاء الديون. وقد كنا في الطليعة في تأمين تخفيف عبء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبرامجنا الحاسوبية لإدارة الدين تستخدم حاليا في ٥٤ بلدا من بلدان الكومنولث وغيرها.

وأخيرا، وفي عملنا لدعم هذه الالتزامات السبعة، نعمل أيضا مع البنك الدولي بشأن قضايا الدول الصغيرة، كما أننا نحتل مكان الصدارة في الجهود العالمية المبذولة لتسريع معدل النمو في أقل البلدان نموا. ونثني على كل من يشاركون في جهود من هذا القبيل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنخيل كارو كاستريو، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد كاستريو (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم المفوض فيريرو – فالدنر.

يسرني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الجماعة الأوروبية، لكي أؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. ونحن نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن مؤتمر قمة الألفية التابع للأمم المتحدة دعا الشركاء إلى تلبية الاحتياجات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا، وتكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أؤكد للأعضاء أن سياسة التنمية والمساعدات التي تقدمها الجماعة الأوروبية ستظل تسعى جاهدة في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تفي الجماعة الأوروبية بكل الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخرا، بما فيها مؤتمر بروكسل.

ولما كانت التجارة الدولية مسألة حيوية لتنمية أقل البلدان نموا وللقضاء على الفقر، فإن الجماعة الأوروبية تعلق أهمية خاصة على علاقاتها التجارية مع تلك البلدان. وكنا أول كتلة تجارية رئيسية تلتزم بإدخال صادرات أقل البلدان نموا بدون جمارك وبدون نظام الحصص. ودعمنا بالكامل أقل البلدان نموا في الدوحة، وكذلك تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لصالح تلك البلدان.

ونأسف عميق الأسف لتعليق مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية. وكان من الممكن تفادي ذلك الوضع لو كان جميع الأعضاء قد أبدوا ما يكفي من الالتزام والمرونة. فلم يكن من الصعب سد الفجوات التي تفصل بين الدول الأعضاء؛ وكانت هناك نافذة من الفرص للتوصل إلى صفقة معقولة ومتوازنة كان من شأنها أن تأتي بمزايا اقتصادية حقيقية لجميع الأعضاء. وقد فعلنا كل ما في الإمكان للحفاظ على قوة الدفع. ومن المؤسف أن هذا لا يصدق على جميع الأعضاء. وما زلنا مقتنعين بأن إعادة تقييم موقف

الولايات المتحدة من شأنها أن تسمح باستئناف مثمر للمحادثات. فتكاليف تعليق مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي باهظة، وقد تكون المخاطر أشد إذا لم تستأنف المحادثات في الغد القريب.

ومع ذلك، كانت هناك بالفعل عروض كثيرة مطروحة في جولة الدوحة الإنمائية – وأكثر بكثير مما كانت في الجولات السابقة – وأضحت الآن معرضة لخطر الضياع: تخفيضات حقيقية في التعريفات الجمركية في مجالي الصناعة والزراعة في كل البلدان المتقدمة النمو ومعظم البلدان النامية الكبيرة، مما يشكل دفعة كبرى في التجارة العالمية؛ ونفاذ لصادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان الغنية بلا جمارك ولا حصص؛ ومزيد من الاستثمار والاختيار في توريد الخدمات التي تُشكل عصب الاقتصادات العصرية؛ واتفاق طموح بشأن تيسير التجارة؛ والأهم من كل شيء، إصلاح جوهري للإعانات التي تقدم للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو، وهذا، في نهاية المطاف، أمر لا يمكن بلوغه إلا عن طريق منظمة التجارة العالمية. وفيما عدا ذلك، هناك تبعات سياسية ومنهجية هامة للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولقضية تعددية الأطراف بشكل عام. وما نجازف بإضاعته الآن أشد خطورة من القضايا الفردية التي تعثرت عليها المفاوضات.

وعلى الأمد القصير، يجب أن نضمن ألا تكون البلدان النامية الأفقر ضحية للطريق المسدود الحالي. وعلينا أن نحقق لها فوائد سريعة من خلال التوصل المبكر إلى صفقة إنمائية كبيرة. أولا، ينبغي لنا أن نمضي قدما بتوفير المساعدة لصفقة تجارية لأن القيود على قدرات البلدان النامية لم تتغير.

ثانيا، ينبغي لنا أن نطبق الإطار المتكامل الجديد للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا. ثالثا، اتفاق هونغ كونغ بشأن الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة ينبغي تنفيذه بالكامل خارج الجولة وربما إدخال بعض التحسينات عليه.

وما زلنا ملتزمين تماما ببرنامج الدوحة الإنمائي وبقضية الأسواق المفتوحة والتحرير التدريجي للتجارة وتعزيز القواعد المتعددة الأطراف كمحفز للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن ننظر إلى الأمام وأن نعيد البناء. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، سيبذل قصارى جهده لضمان الاستئناف المبكر للمفاوضات، ويدعو شركاءه التجاريين، وبخاصة الأطراف الفاعلة الرئيسية، لاتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين المفاوضات من الانطلاق من جديد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل آن ماكيندا، نائبة رئيس برلمان جمهورية تترانيا المتحدة، وستدلي ببيان نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة ماكيندا (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم. وأود كذلك أن أهنئ زملائي على جميع البيانات التي أدلوا بها منذ الصباح. وإذ أتحدث كآخر متكلم، فإن لدي، في الحقيقة، مسائل مختلفة تماما أود مناقشتها. فما زلنا نتحدث عن أوجه النجاح والقصور في سياق عمل الحكومات فيما يتعلق بأقل البلدان نموا. وأنا الآن أتحدث باسم الناس الحقيقيين، الذين يفترض أن يكونوا المستفيدين والطرف الفاعل الحقيقي في إطار هذا البرنامج.

ويشرفني أن أتحدث إليكم اليوم نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي. وأنا عضو برلمان في أحد أقل البلدان نموا، جمهورية تترانيا المتحدة، وهذه المناقشة توفر لي الفرصة لأشرح كيف يمكننا، على المستوى البرلماني، وعلى الصعيدين العالمي والوطني، أن ندفع قدما ببرنامج عمل بروكسل خلال الأعوام الخمس القادمة وما بعدها.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي انتهى من عملية الاستعراض لفترة عام كامل، يوفر الكثير من الأدلة عن واقع الحال في أقل البلدان نموا على جبهات عديدة، بما في ذلك المجال السياسي والمجال الاقتصادي. ونتفق مع الرأي القائل بأن التقدم يتحقق في أقل البلدان نموا ولكن بوتيرة بطيئة أكثر مما ينبغي. وما نحتاج إليه هو قفزة نوعية وكمية إلى الأمام إذا كان لنا أن نرفع مستوى المعيشة وأن نقلل من التفاوت في بلدان ما زال غالبية سكانها يعيشون بدون مستلزمات أساسية، وقد حرموا من فرصة مجرد كسب الرزق بطريقة كريمة وإرسال أبنائهم إلى المدارس ومكافحة الأمراض والعيش بسلام في بيئة نقية وآمنة والمشاركة في اتخاذ القرارات.

وقد تعلمنا خلال هذه الدورة وقرأنا في تقرير الأمين العام عددا كبيرا من الأفكار الجيدة حول مساعدة أقل البلدان نموا. ونحن نؤيد تلك الأفكار جميعها. ولكن بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة السياسية المكرسة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، فإن بيت القصيد هو أن أقل البلدان نموا لا يمكنها أن تعبئ مواردها البشرية والطبيعية والمالية من أجل التنمية، وأن تستخدم أفضل استخدام الدعم الخارجي، إلا عندما تتولى هيئة اتخاذ القرار الأساسية، البرلمان، دورها المشروع في عملية التنمية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية – حيث جرت عمليات انتخابية بشكل اعتيادي أكثر وبمزيد من النزاهة، ومع تحسن أداء البرلمانات بصفة عامة – فإن برلمانات أقل البلدان نموا ما زالت غير قادرة إلى حد كبير على ممارسة المراقبة الفعالة لعمل الحكومات وأداء دورها التشريعي أو الدور المتعلق بالميزانية. وبالتالي، فإن تأثير التشوهات في العملية السياسية على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، يفسر جزئيا على الأقل لماذا بقي الفقر في الدخل بشكل أساسي على الحال الذي كان عليه قبل خمس سنوات في غالبية أقل البلدان نموا، وذلك على الرغم من الزيادة التي طرأت على النمو الاقتصادي.

وكما سمعنا مرة أخرى في يوم الجمعة الماضي في المناقشة البرلمانية، التي نظمها هنا في الأمم المتحدة الاتحاد البرلماني الدولي والممثل السامي للأمين العام لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن حقيقة الأمر هي أن البرلمانات في العديد من أقل البلدان نموا ما زالت تواجه سلسلة من المصاعب الخطيرة، وفي مقدمتها الموقف التسلطي للسلطة التنفيذية، المدعومة بالقوات العسكرية في بعض البلدان. وفي حقيقة الأمر، فإن العديد من البرلمانات في أقل البلدان نموا ما زالت تعاني من تراثها كمجرد ختم للتصديق الروتيني. وهي تعاني أيضا من نقص الكفاءة في الممارسات وأساليب العمل ومن غياب التعاون مع المجتمع المدني. كما أن هناك انفصاما بين الشعب وممثليه، ولا ينظر إلى هؤلاء دائما الممثلين على أنهم يدافعون عن مصالح الشعب. وفضلا عن ذلك، فإن منظمات وسائط الإعلام المستقلة والملمة بالإجراءات البرلمانية نادرا ما تكون موجودة، الأمر الذي يزيد من صعوبة تكوين رؤية متوازنة ونزيهة لمداولات البرلمان.

ويكمن وراء كل ذلك نقص الموارد والمهارات اللازمة لتمكين البرلمانات وأعضائها. فهناك حاجة إلى الموارد لتعريف البرلمانيين المنتخبين حديثا بالأسس الأولية لوظيفتهم، ولتعيين موظفي الدعم المؤهلين لمكاتب الدوائر الانتخابية والمكاتب التشريعية، ولبناء الهياكل، كالمكتبة البرلمانية وخدمات البحوث، ولتمكين البرلمانات من نشر المعلومات عما يدور بين جدرانها على عامة الناس في الخارج. وفي هذا الصدد، ما زال هناك حاجة لتسخير الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بغية تحقيق قدر أكبر من الفعالية.

وقد كرس الاتحاد البرلماني الدولي الكثير من وقته وجهوده لترشيد الحكم وبناء القدرات بروح الالتزامين الثاني والثالث في برنامج عمل بروكسل. وتم تطوير برامج المساعدات التقنية لدعم البرلمانات في بلدان مثل أفغانستان وبوروندي وإثيوبيا وغينيا الاستوائية ورواندا بغية تحسين أدائها الداخلي وعلى صعيد الناخبين والسلطة التنفيذية. كما عقدت ندوات إقليمية في أفريقيا وآسيا حول عدد من المجالات، مثل إدماج أحكام المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك في القوانين الوطنية، أو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وركزت تلك الندوات كذلك على دور البرلمانات في النهوض بالتنمية المستدامة وإصلاح القطاع الأمني.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي كذلك على التشدد في المعايير التي تعرف البرلمان الديمقراطي. وفي هذا السياق، نشرت مؤخرا دراسة بعنوان ”البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل الممارسة السليمة“. وبالاستناد جزئيا على عملية مسح عالمية للبرلمانات، ساهمت فيها عدة برلمانات في أقل البلدان نموا، فإن هذه الأداة العملية للبرلمانيين والممارسين على حد سواء توفر العناصر الرئيسية للبرلمانات لقياس أدائها بالنظر إلى خمسة مبادئ أساسية – التمثيل والشفافية والوصول والمساءلة والفعالية. ويوفر الدليل فرصة ذهبية لتسليط الضوء على قصص النجاح في جهود البرلمانات من أجل النهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد.

وإذا كانت المؤسسة البرلمانية محورا للحكم الرشيد والديمقراطية، وضمنا للتنمية في أقل البلدان نموا، فبالتالي، هناك حاجة لعمل المزيد من أجل دعم البرلمانات. وينبغي لنا في المجتمع الدولي أن نوحد جهودنا للاستفادة الكاملة من أوجه التكامل بيننا للمساعدة على توجيه اهتمام أكبر لاحتياجات برلمانات أقل البلدان نموا خلال السنوات الخمس القادمة. وينبغي النظر بصفة عاجلة في اتخاذ ثلاث خطوات عملية.

أولا، وكمسألة متصلة بالسياسة العامة، لا بد للمجتمع الدولي من زيادة مساعداته الفنية للبرلمانات كنسبة من التمويل الإجمالي. ويجب أن يزيد المانحون من تركيزهم على دور البرلمانات في رفع مستوى تنمية أقل البلدان نموا وفي تنفيذ برنامج بروكسل. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن تُعطى الأموال التي تستهدف بناء قدرات البرلمانات لهذه البرلمانات، التي ينبغي أيضا أن تديرها بصورة مباشرة، مما يسهل انتقالها إلى حالة استقلال أكبر عن السلطة التنفيذية. وهذا لا ينفي ضرورة تأمين إدارة هذه الموارد إدارة تخضع للمساءلة.

ثانيا، يجب أن نعمل مع الأمم المتحدة لنضمن أن تكون استراتيجيات التنمية الوطنية، التي يدعو تقرير الأمين العام أقل البلدان نموا إلى إعدادها، مملوكة بالفعل من الشعب وموجهة منه عبر العملية البرلمانية. والشيء نفسه ينطبق، بطبيعة الحال، على ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد قدم الاتحاد البرلماني الدولي إسهامه بهذا الصدد في العام الماضي، عندما شجع برلمانات أقل البلدان نموا على المشاركة في إعداد تقارير وطنية، كخطوة أولى في سبيل استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج بروكسل.

من الأهمية بمكان للبرلمانات، وليس الحكومات والوكالات الدولية فقط، أن تظهر بمظهر العناصر الفاعلة في إقامة التعاون بين الجنوب والجنوب وكذلك بين الشمال والجنوب. وينبغي ألا نقلل من أهمية التعاون بين البرلمانات على الصعيد الإقليمي، وهو تعاون أخذ يؤتي أكله فعلا في بعض الحالات. لا بد لنا من مساعدة البرلمانات على أن تتعلم بعضها من بعض.

والاتحاد البرلماني الدولي مستعد، في ذلك كله، لتقديم المساعدة بما له من خبرة وإمكان وصول مباشر إلى البرلمانات نفسها. وسيواصل الاتحاد، إلى جانب الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية، التي غدت تشمل الآن صندوق الديمقراطية الجديد، مشاركته أقل البلدان نموا والعمل معها بصورة وثيقة في سعيها إلى الديمقراطية والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى آخر كلمة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

ستنظر الجمعية العامة في مشروع القرار A/61/L.2 غدا صباحا، في الساعة ٩/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/١٠.